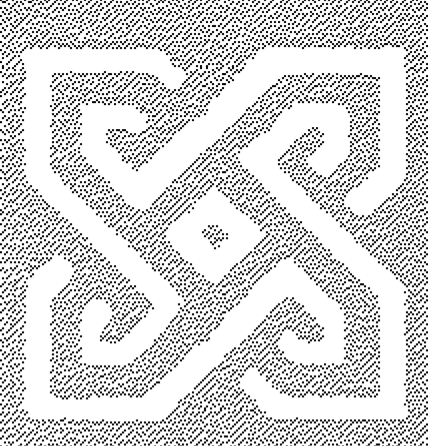


مركز ابن خلدون
للدراسات الإنمائية

مشروع المجتمع المدني
والتحول الديموقراطي في الوطن العربي

دار الأمين
للنشر والتوزيع

سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي

الدولة ، المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في العراق

فالح عبد الجبار

يم : د. سعد الدين إبراهيم

إصدارات مركز ابن خلدون
ك مع دار الأمين للنشر والتوزيع

مشروع المجتمع المدني
والتحول الديموقراطي في الوطن العربي

العـــراق

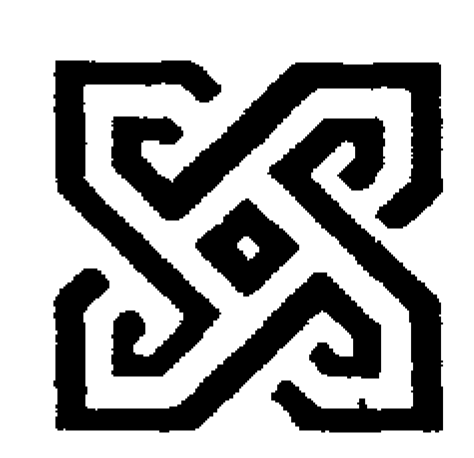
مركز ابن خلدون
للدراسات الإنمائية

١٧ شارع ١٢ المقطم
القاهرة : ص. ب ١٣
٥٠٦١٦١٧
تليفون : ٥٠٦٠٦٦٢
٥٠٦٠٦٦٣
فاكس : ٥٠٦١٠٣٠

رقم الإيداع ٧٩٧٣/ ٩٥
I.S.B.N.
977-279-017-3

دار الأمين
للنشر والتوزيع

القاهرة : ١٠ ش بستان
الدكة من ش الألفي
(مطابع سجل العرب)
تليفون : ٩٣٢٧٠٦
ص. ب : ١٣١٥
العتبة ١١٥١١
الجيزة : ١ ش سوهاج
من ش الزقازيق خلف
قاعة سيد درويش بالهرم
ص. ب : ١٧٠٢
العتبة ١١٥١١



مركز ابن خلدون
للدراسات الإنمائية

مشروع المجتمع المدني
والتحول الديموقراطي في الوطن العربي



دار الأمين
للنشر والتوزيع

سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي

الدولة ، المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في العراق

فالح عبد الجبار

تقديم : د. سعد الدين إبراهيم

إصدارات مركز ابن خلدون
بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع

المحتويات

مقدمة

د. سعد الدين ابراهيم

تقديم

المجتمع المدني
والتحول الديموقراطي في الوطن العربي.

د. سعد الدين إبراهيم

١ - معنى المجتمع المدني

المجتمع المدني هو «مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف».

وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات. أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو إرثي (من الوراثة). وينطوي مفهوم المجتمع المدني علي ثلاثة مقومات أو أركان أساسية:

< **الركن الأول،** هو الفعل الإرادي الحر. فالمجتمع المدني يتكون بالارادة الحرة لافراده. ولذلك فهو غير «الجماعة القرابية» – مثل الاسرة والعشيرة والقبيلة. ففي الجماعة القرابية لا دخل للفرد في اختيار عضويتها. فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث. والمجتمع المدني غير الدولة، التي تفرض جنسيتها أو سيادتها وقوانينها علي من يولدون أو يعيشون علي إقليمها الجغرافي، دون قبول مسبق منهم. وينضم الناس إلى تنظيمات المجتمع المدني من أجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية.

‹ **الركن الثـاني ، هو التنظيم الجمـاعي** . فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمـات. كل تنظيم فيهـا يضم أفراداً أو أعضـاء اختـاروا عضـويتـه بمحض إرادتهم الحرة، ولكن بشروط يتم التراضي بشـأنهـا أو قـبـولهـا ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليـه فيـما بعد. وقد تتغير شروط العضوية وحقوقهـا وواجباتها فيما بعد. ولكن يبقى أن هناك «تنظيماً». وهذا التنظيم الرسمي أو شبه الرسمي، هو الذي يميز «المجتمع المدني» عن المجتمع عموماً.

فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام. المجتمع المدني هو مجتمع **«عضويات»**. فبقدر ما يحمل أي مواطن من بطاقات عضوية، بقدر ما يكون عنصراً نشطاً في مجتمعه المدني. والذين لا بطاقات عضوية لهم (في أحزاب أو اندية أو نقابات، أو اتحادات ، أو غرف تجارية أو صناعيـة، أو تعاونيـات، أو جمعيات أو روابط) فإنه يصدق عليهم وصف «المهمشين» (Marginals) أو **«المستضعفين»** (Powerless) في أي مجتمع معاصر.

‹ **الركن الثـالث : للمجتمع المدني هو ركن أخلاقي سلوكي**، وينطوي علي قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين؛ وعلي حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية؛ والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة، أي بقيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية، وهي قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.

٢ - المجتمع المدني والموجة الثالثة للديموقراطية

والعلاقة وثيقة بين المجتمع المدني والديموقراطية، وخاصة في ركنها الثالث الخاص بحق الاختلاف في الآراء وفي المصالح المادية والمعنوية. فهذا الركن هو جوهر الديموقراطية. بل إن الديموقراطية هي الجانب السياسي للمجتمع المدني. فهي صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع، طبقاً لقواعد متفق عليها من كل الاطراف. ولكن إلى جانب ذلك فإن منظمات المجتمع المدني هي مدارس للتنشئة السياسية علي الديموقراطية. فسواء كانت جمعية خيرية، أو نادياً

رياضياً، أو رابطة ثقافية، أو حزباً سياسياً، أو نقابة عمالية... فإنها تدرب أعضاءها علي الفنون والمهارات اللازمة للديموقراطية في المجتمع الأكبر: الالتزام بشروط العضوية، وحقوقها وواجباتها، والمشاركة في النشاط العام، والتعبير عن الرأي، والاستماع إلى الرأي الآخر، وعضوية اللجان، والتصويت علي القرارات، والمشاركة في الانتخابات، وقبول النتائج، سواء كانت علي هوى العضو أو لم تكن.

هذا فضلاً عن أن منظمات المجتمع المدني هي في جانب أساسي من جوانبها تعتبر **«جماعات مصالح»**، تنمي وتدافع عن هذه المصالح في مواجهة المنافسين والخصوم من جماعات المجتمع المدني الأخرى، وعلي مواجهة الدولة أيضاً، ملتزمة بالإدارة السلمية للاختلاف. وبهذا المعني فإنها جزء لا يتجزأ من النظام الديموقراطي العام إن وجد فعلاً؛ وجزء لا يتجزأ من الشروط اللازمة لوجود مثل هذا النظام وصلاحه، أو التمهيد لنشأته إن لم يكن موجوداً بالفعل.

ولهذا السبب حرصنا في هذا التقديم لهذا الكتاب، في هذا المشروع، علي ربط المجتمع المدني بالتحول الديموقراطي، في العنوان وفي المحتوى. وقد أطلق عالم السياسة الأمريكي صامويل هانتجتون وغيره مصطلح «الموجة الثالثة»[(١)] علي ما يجتاح العالم من رياح ديموقراطية، بدأت في البرتغال عام ١٩٧٤، واستمرت طوال العقدين التاليين، وامتدت من جنوب أوربا إلى جنوب أمريكا، إلى جنوب افريقيا؛ ومن شرق أسيا إلى شرق أوربا.

فخلال الفترة من عام ١٩٧٤ الي عام ١٩٩٤، تحولت ستين دولة من أنظمة شمولية أو ديكتاتورية إلى أنظمة ديموقراطية. ويصف علماء السياسة والاجتماع هذه الظاهرة بأنها "الموجة الديموقراطية الثالثة". لأنه سبقتها موجتان خلال القرنين الماضيين. كانت الموجة الاولي في اعقاب الثورتين الامريكية والفرنسية في اواخر القرن الثامن عشر وامتدت زمنيا الي ما قبل الحرب العالمية الأولي، وشملت حوالي عشرين دولة معظمها في اوربا والامريكتين.

اما الموجة الديموقراطية الثانية فقد امتدت طوال العقود الأربع التالية للحرب العالمية الأولي (١٩٢٠ - ١٩٦٠) وشملت حوالي ثلاثين دولة. ولكن عددا من

بلدان هاتين الموجتين الديموقراطيتين ارتدت عن الديموقراطية لعدة سنوات (مثل ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال) قبل أن تعود اليها. وفي كل الأحوال أصبح عدد بلدان العالم التي شملتها الموجات الديموقراطية الثلاث تتجاوز المائة حالياً، من مجموع حوالي مائة وثمانين دولة مستقلة من أعضاء الأمم المتحدة.

وفيما يتصل بأقطارنا العربية فإن الموجة الأولي لم تشملها علي الإطلاق. ثم شملت الموجة الثانية (١٩٢٠-١٩٦٠) قلة منها تعد علي أصابع اليد الواحدة. وحتي هذه القلة ارتد معظمها عن الديموقراطية مع عام ١٩٦٠. وفي الموجة الحالية، التي بدأت منذ عام ١٩٧٤، لا نجد من الواحد والعشرين قطرا عربيا سوي ثمانية أقطار فقط – هي مصر والمغرب والجزائر وتونس ولبنان والأردن والكويت واليمن وموريتانيا– بها درجات متفاوتة من التحول الديموقراطي؛ بينما تظل أغلبية الأقطار العربية ترزح تحت أنظمة حكم غير ديموقراطية. وحتى الجزائر انتكست الديمقراطية الوليدة فيها منذ بداية عام ١٩٩٢؛ كما تعرضت تجربة اليمن الواعدة لامتحان قاسٍ، حينما نشبت فيها حرب أهلية في منتصف عام ١٩٩٤.

٣ - المجتمع المدني: رأس المال الاجتماعي

في كتاب صدر مؤخراً للعالم الاجتماعي الأمريكي " روبرت بوتنام "، الأستاذ بجامعة هارفارد بعنوان **«جعل الديموقراطية تعمل: التقاليد المدنية في إيطاليا الحديثة**

(R.D. Putnam. Making Democracy Work: Civil Tradition in Modern ITALY

Princeton: Princeton University Press, 1993).

يؤكد المؤلف النقطة المذكورة سابقاً ، أي العلاقة الوطيدة بين المجتمع المدني والديموقراطية، علي المستوى المحلي في إيطاليا المعاصرة. وقد وجد الأستاذ بوتنام أن الحكومات والمجالس المحلية في شمال إيطاليا تعمل بديموقراطية أكثر كفاءة بكثير منها في جنوب إيطاليا. وبعد أن حاول كل التفسيرات الممكنة، خلص إلى تفسير رئيسي وهو ما أسماه **«رأس المال**

الاجتماعي» (Social Capital).

ولا يعدو هذا الإصطلاح (رأس المال الاجتماعي) أن يكون هو بذاته ما نسميه في هذا التقرير «بالمجتمع المدني». بل إن " روبرت بوتنام " في العنوان الجانبي يؤكد هذا المعنى بكلمات «التقاليد المدنية في إيطاليا الحديثة». ورأس المال الاجتماعي هو عدد ونوعية تنظيمات المجتمع المدني في أي منطقة، مقارنة بعدد السكان فيها. ويمكن حساب الثراء والفقر المدني بمؤشرات تقريبية طبقاً لهذا المعدل.

وقد وجد الأستاذ "روبرت بوتنام " من دراساته الميدانية الكثيفة، التي استمرت حوالي عشرين عاماً أن معدلات التنمية الاقتصادية قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً «برأس المال الاجتماعي» أي بقوة المجتمع المدني. فمنظمات المجتمع المدني تمنح أعضاءها مجموعة كبيرة من المهارات، وشبكة واسعة من الاتصالات، تتيح لهم فرصاً عديدة لبدء المشروعات الاقتصادية، من مختلف الأحجام، والنجاح في إدارتها، والتغلب علي المشكلات التي تواجهها. بل يذهب الباحث إلى أن ما هو شائع في القرى والأحياء الشعبية المصرية من ممارسات «*جمعيات الإدخار الدوارة*» (Rotating Credit Associations)، *هي نموذج لأصغر تكوينات المجتمع المدني*، وهي تلك الجمعيات التي يقوم اعضاؤها بدفع مبلغ مقطوع شهرياً، علي أن يتناوب كل عضو في تلقى مساهمات كل اعضاء الجمعية مرة واحدة شهرياً، وهكذا إلى أن يكون كل عضو قد دفع مبالغ شهرية مساوية لعدد أعضاء الجمعية.

وقد وجد "بوتنام " أن هذه هي الطريقة التي بدأت بها معظم المشروعات الصغيرة في شمال إيطاليا، منذ نهاية القرن الماضي، والتي تطور بعضها ليصبح كبيراً أو حتى عملاقاً مع نهاية هذا القرن. وتقوم «جمعيات الادخار الدوارة» علي المبدأ العام نفسه الذي يحكم المجتمع عموماً: الإرادة الحرة في المشاركة، والاقرار بحق الآخر في أن يرعي مصالحه، والثقة المتبادلة بين الاعضاء، حتى دون أن تجمعهم علاقات قرابة.

وهكذا كلما حللنا مفهوم «المجتمع المدني»، تكشفت لنا عناصر عديدة تجعل

من المفهوم مرادفاً لمعنى «التقدم الإنساني» عموماً. فهو ينطوي على تعبيرات للحرية، والمبادأة، والمشاركة، واحترام حقوق الآخرين، والالتزام بادارة الخلاف إدارة سلمية، والتعاون من اجل المصالح المتبادلة.

٤- نشأة المجتمع المدني

ينشأ المجتمع المدني بهذه الصيغة التي حددناها من تكوينات اجتماعية واقتصادية حديثة كالطبقات والفئات المهنية، وغيرها من جماعات المصالح. وقد تزامنت هذه العملية في الغرب مع عمليات التحول الرأسمالي، والتصنيع والتحول الحضري، وحق المواطنة ونشأة الدولة القومية. وفي حين أن الولاء المطلق للمواطنين يفترض أن يتجه للدولة القومية بصفتها تجسيداً طبيعيا للمجتمع بأسره، فإن الولاء الفرعي يتحرك تبعاً للمصالح، فيتركز في الطبقة والمهنة والحي وما شابه. وتنشأ التنظيمات الاختيارية ويتسع نطاقها حول المصالح المتعددة للمواطنين، كالأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والنقابات المهنية والنوادي والمؤسسات الاجتماعية.

وبينما يتسم الولاء للسيادة العليا للدولة بالعاطفية والتجريد، ولا يظهر إلا لماما، نجد أن الانتماء للتنظيمات الاختيارية يقوم علي المصالح ويتسم بالعينية ويظهر في أوقات عديدة. وفي حين أن الولاء للدولة يتسم بالشمول ويلقى إجماعا من كل المواطنين، فإن الانتماء إلى التنظيمات الاختيارية يتسم بالخصوصية والتغير في شدته واستمراريته. بعبارة أخرى، إذا كان المواطن نادراً ما يغير انتماءه إلى الدولة القومية، فإنه كثيراً ما يغير انتماءه الي التنظيمات الاختيارية، كالطبقة والمهنة والوضع الاجتماعي والحي، تبعا للحراك الاجتماعي رأسيا وأفقياً.

وبقيام التنافس أو حتي الصراع في المصالح بين مختلف الكيانات الاجتماعية والاقتصادية داخل الدولة القومية الواحدة، تتطور أنظمة الحكم تدريجيا باتجاه مزيد من المشاركة السياسية، أي نحو الديمقراطية. وفي العادة تكون بعض التكوينات الاجتماعية والاقتصادية أكثر وعيا بمصالحها وأسرع من غيرها في تنظيم صفوفها من أجل الاحتفاظ بالسلطة السياسية، أو الوصول

إليها أو اقتسامها في إطار الدولة. أما التنظيمات الأقل وعيا وتنظيما لصفوفها فإنها تكون أقل حظاً، ولكنها تتعلم فن الحياة التنظيمية بمرور الوقت وعن طريق المحاكاة. لذا فقد تضاعفت تنظيمات المجتمع المدني في الغرب عددا وازداد تنظيمها تعقيداً، على مدى القرون الثلاثة الأخيرة.

ويفترض الكثيرون أن يكون جهاز الدولة بمثابة ساحة «محايدة» لكل تنظيمات المجتمع المدني، فالتنافس بين هذه التنظيمات غالبا ما يكون حول السيطرة علي الحكومة أو التأثير فيها، حيث إنها المركز العصبي لعملية اتخاذ القرار في الدولة. وقد يكون حياد الدولة أمراً يثير الجدل؛ كما أن الحدود بين الدولة والحكومة والنظام غالبا ما تتسم بالغموض من الناحيتين النظرية والعملية، وفي أذهان المواطنين العاديين على السواء. ولكن لما كان المجتمع المدني قد تزامن في تطوره مع تطور الدولة القومية، فقد زادت نقاط الاتفاق بينهما على نقاط الخلاف، فلم يستقل أحدهما عن الآخر تمام الاستقلال، وإنما فقط بدرجة نسبية.

إذن فإن افتراض الصلة بين الدولة والمجتمع من منظور «المعادلة الصفرية» قد يؤدي إلى التشتيت المضل. فقوة الدولة لا تعني بالضرورة ضعف المجتمع المدني أو العكس. **أما في الوطن العربي، فالحالة الأكثر شيوعاً هي ضعف المجتمع المدني وضعف الدولة معاً**، كما سنرى.

إن الصلة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي تبدو واضحة ومنطقية. فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته للإدارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة. ومن ثم فإن الأساس المعياري «للمجتمع المدني» هو الأساس المعياري نفسه «للديمقراطية». وإذا نحينا نمط الديمقراطية المباشرة في «أثينا» أو «مجلس المدينة» جانبا، لوجدنا أن تكوينات المجتمع المدني هي أفضل قنوات المشاركة الشعبية في الحكم. إن هذا هو جوهر مفهوم المجتمع المدني كما استخدمه منظرو «العقد الاجتماعي» وحتى **«هيجل»** و**«ماركس»** و**«دي توكفيل»** و**«جرامشي»**. وكل ما فعله مستخدمو المفهوم من المحدثين فهو بلورته والتوسع في رصد مظاهره في المجتمعات المعقدة المعاصرة.

ويرى بعض المراقبين أن تأخر التحول الديمقراطي في الوطن العربي يرجع إلى

غياب أو توقف نمو «المجتمع المدني» وما يستتبعه من «ثقافة سياسية». بل يذهب بعض المستشرقين والعنصريين إلى حد رفض إمكانية تطور المجتمع المدني العربي، وبالتالي إنكار أي مستقبل للتحول الديمقراطي الحقيقي في وطننا العربي. وإذا أمعنا النظر في هذه الادعاءات في ضوء الواقع سواء قبل العصر الحديث أو في الوقت الراهن وجدنا الأمر غير ذلك. فعلى الرغم مما نلاحظه من تشوه وتلكؤ، فان الوطن العربي يمر اليوم بعمليتي بناء للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي معاً. والصلة بين العمليتين واحدة في جوهرها. ففي الوقت الذي تنمو وتتبلور فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة، فإنها تخلق معها تنظيمات مجتمعها المدني التي تسعى بدورها إلى ترسيخ دعائم المشاركة في الحكم.

٥ - المؤسسات المدنية العربية التقليدية

إن المجتمع التقليدي (ما قبل الحديث) في الوطن العربي، كان قائما على سلطة سياسية تستمد شرعيتها من مزيج من الغلبة العسكرية والمصادر الدينية[٢]. إلا أن المجال العام سرعان ما كان يشغله عمليا، كل من: العلماء والتجار وطوائف الحرفيين والمتصوفة، وقيادات الملل والنحل[٣]. أما خارج هذه البؤرة المركزية، فكان هذا المجال العام يحتله الفلاحون والبدو. وكانت السلطة السياسية تتبدى ، في أجلى صورها ، في البؤرة المركزية الأولى لهذه المجال العام. أما خارج البؤرة الأولى فكان ظهور التكوينات الاجتماعية/ الاقتصادية يتفاوت بصورة ملحوظة، ونادراً ما كانت محسوسة – وكانت التكوينات الأخرى، وخاصة القبائل، شبه مستقلة أو مستقلة تماما عن السلطة المركزية إن لم تكن منشقة عليها ! [٤]

وحتى في البؤرة المركزية الأولى التي كانت غالباً ما تنحصر داخل أسوار المدينة، فقد كانت هناك جماعات متباينة تتعايش وتتفاعل مع قدر كبير من الاستقلالية فيما بينها. إذا كانت الطوائف ، والمذاهب الدينية ، والأقليات العرقية ، تدير معظم شئونها الداخلية من خلال زعماء منتخبين أو معينين. وكان يسند لهؤلاء الزعماء أمر السلطة القضائية والإدارية داخل جماعتهم الخاصة. ولم

يكن الأمر يخلو من بعض التوتر داخل كل جماعة، إلا أنه كان يدار داخلياً. وقد يكون هناك قدر من التوتر أيضاً فيما بين فئتين أو أكثر من هذه الجماعات، إلا أنه كان، غالباً، ما يتم حله وديا ؛ أو ربما بتدخل مباشر من جانب السلطة السياسية المركزية.[٥]

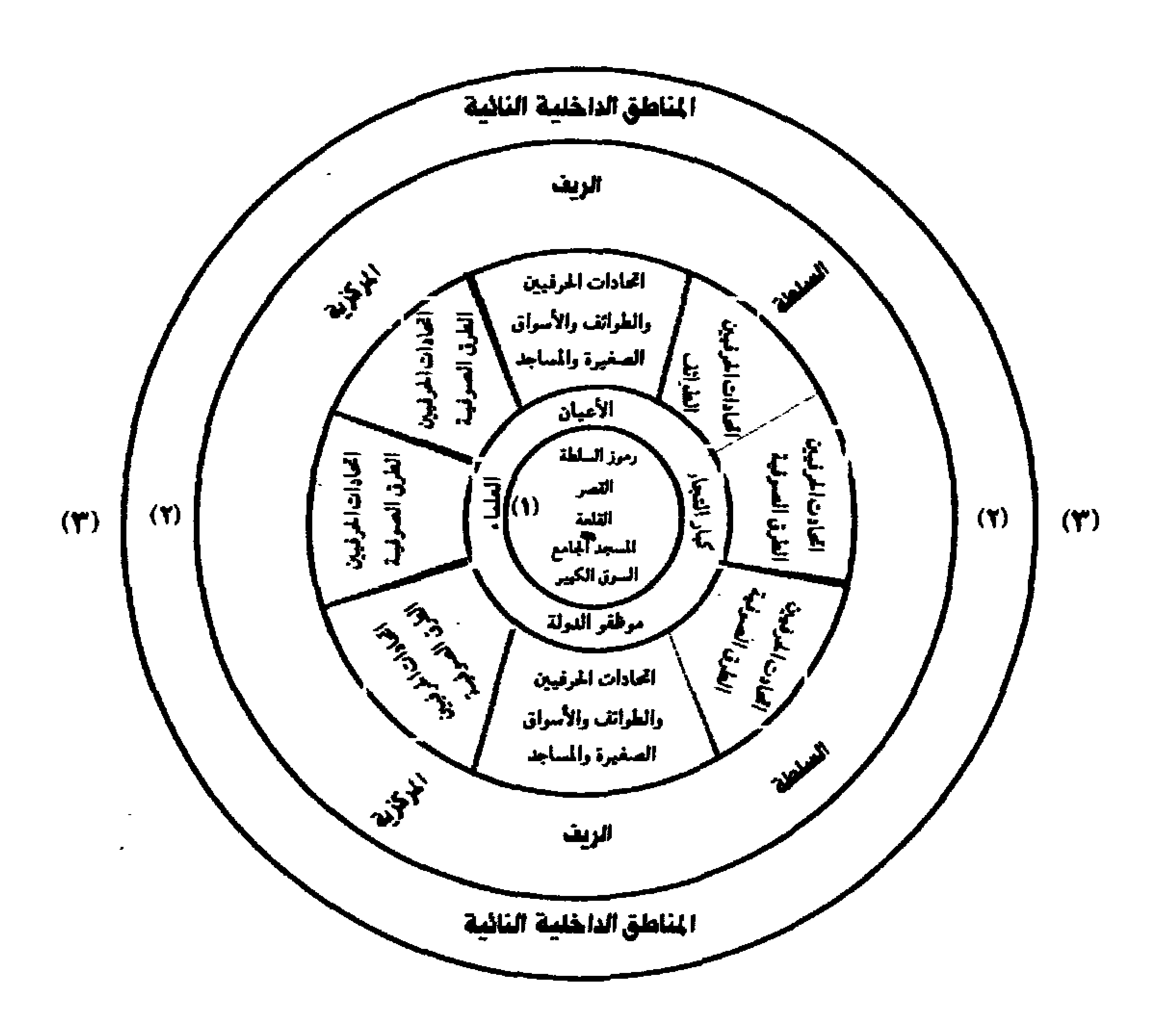
وكان يتم الحفاظ على هذا التوازن في إدارة المجتمع من خلال عدد من الآليات، كالتدرج الطبقي المحدد، والاستقلالية النسبية للحرف والسكن والموارد (ومعظمها من الأوقاف أو الحبوس)، وكان التكافل الاجتماعي يقوم على أساس المهنة والدين والمذهب. كما كانت السلطة المركزية تتولى جمع الضرائب وإقامة العدل بالشريعة، وتحافظ على النظام العام والدفاع. وكانت ترعى الفنون والعلوم أحيانا. أما الخدمات الاجتماعية والمهام الاقتصادية المباشرة فلم تكن من الالتزامات المتوقعة من «الدولة» ؛ بل كانت تترك في الغالب للجماعات المحلية. وبهذا فإن المجتمع العربي التقليدي لم يعرف مرادفات المؤسسات المدنية وحسب، بل إنه عاش بها. فكان الأفراد يعتمدون على هذه المؤسسات في الحفاظ على هويتهم والوفاء بكثير من احتياجاتهم الأساسية ، وكانوا محصنين نسبيا من التعامل المباشر مع السلطة السياسية[٦] وفي هذا التوازن التقليدي ، كان المجال العام الذي تتفاعل فيه المؤسسات المدنية يتطابق مع الفضاء المادي الذي كانوا يعيشون فيه ويعملون. (إنظر الشكل ١) .

وكان هذا التوازن في إدارة المجتمع تتخلله من حين لآخر «فتن» و«نكبات». ويشير قاموس المفردات السياسية العربية بمصطلح «الفتنة» إلى القلاقل الداخلية الحادة التي كان يصحبها في العادة صراع مسلح. في حين كان يقصد بمصطلح «النكبة» التعرض للغزو من جانب قوة أجنبية (غير مسلمة) تصحبه في العادة عمليات سلب ونهب وتدمير وإبادة.[٧] وكان ينجم عن كل من «الفتن» و«النكبات» خلل في هذا التوازن التقليدي في الحكم لفترة تطول أو تقصر، ولكن غالباً ما كان يتم لم شتات التوازن من جديد ليعود قويا كما كان.

وكان هذا هو الحال في معظم القرون الاثنى عشر الأولى من التاريخ العربي الإسلامي. ولكن القرنين الأخيرين شهدا حركة تفكك مستمر للتوازن التقليدي في

شكل رقم (١)

التكوينات المدنية العربية التقليدية



إدارة الدولة والمجتمع، ولما كان يصحبة من تكافل اجتماعي اقتصادي . وكنتيجة مباشرة للاختراق الغربي للمجتمعات العربية الإسلامية ودمجها قسرا في النظام العالمي الناشيء وقتئذ، وكان لابد لمعظم المؤسسات المدنية التقليدية أن تتآكل لتحل مؤسسات أخرى جديدة مكانها، وكان بين هذه المؤسسات البديلة «الدولة» العربية الجديدة .

٦ - الدولة العربية الجديدة: التمدد والانكماش

ولدت معظم الدول العربية الجديدة على يد القوى الاستعمارية الغربية[٨] .

وكانت تحمل في ثناياها العديد من التشوهات بدءا من المشكلات المفتعلة على الحدود المصطنعة،وانتهاء بالضعف الداخلي لمؤسساتها. وقد واجهت هذه الدول منذ نشأتها مشكلات وتحديات هائلة من الداخل والخارج على السواء. فلا هي استفادت مما في تراثها من حكمة المؤسسات المدنية التقليدية (قبل الحديثة)ولا هي سمحت بمساحة عامة كافية للمؤسسات الحديثة لكي تنمو وتزدهر. ونتيجة لذلك، وجدت الدول العربية الجديدة نفسها تحارب على جبهات داخلية وخارجية عديدة .

وبالطبع مر الوطن العربي ببعض من العمليات التي صاحبت ظهور الدولة الحديثة والمجتمع المدني في الغرب، ومنها اختفاء التوازنات التقليدية من ناحية، والمعدل السريع للزيادة السكانية والتحول الحضري من ناحية أخرى. أما عمليات التحول الرأسمالي والتصنيع فتأخرت كثيراً. لذا فإن المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة بمثابة العمود الفقري للدولة الحديثة والمجتمع المدني، لم تقم بصورة متوالية أو متكافئة متسقة ، كما هو الحال في الغرب .

٦-١- النمو المشوه للدولة

شهد الوطن العربي ظاهرة نمو اجتماعي - اقتصادي ملحوظ في العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وهي الفترة التي ولدت فيها معظم الدول العربية المستقلة. إلاّ أن هذا النمو كان فجائياً ، غير متسق مما أدى الى بناء اجتماعي - اقتصادي مشوه. ويتضح تأثير هذا التشوه على نمو المجتمع المدني العربي كما سنرى في الفقرات التالية .

بدأت العديد من الدول العربية التي نالت استقلالها في الخمسينيات والستينيات خططاً طموحة للتوسع التعليمي والصناعي. ونتيجة لذلك، نمت طبقتان جديدتان نموا مطرداً، وهما الطبقة المتوسطة الحديثة، والطبقة العاملة الجديدة. وفي ذلك كان التخطيط المركزي والسيطرة على السياسات الاجتماعية والاقتصادية هما السمة الغالبة على معظم الدول العربية. إلاّ أن العقدين التاليين (السبعينيات والثمانينيات) شهدا مزيجا من السياسات الاجتماعية والاقتصادية المشوشة. فقد أدت الطفرة النفطية الأولى في السبعينيات إلى إغراء العديد من

الدول الفقيرة ذات الكثافة السكانية بتبني ما ـرف بسياسة «الانفتاح» الاقتصادي الليبرالي، دون تخطيط للسيطرة على ت .عيات السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي سادت في العقود السابقة. فكن هناك ثلاثة قطاعات رسمية تعمل، أو بالأحرى تتضارب بصورة غير متكافئة، وهي القطاع العام ، والقطاع الخاص والقطاع المشترك. إلى جانب ذلك، ظهر قطاع «سري» غير رسمي متنام. وسادت معايير شديدة التباين للكفاءة والمهارة والرواتب في الاقتصاد والدولة والمجتمع الوطني الواحد. لذا فقدكانت الآثار المشوهة الناتجة عن ذلك أمرا محتوما. فازدادت حدة ضغوط التضخم، واختلت موازين العدالة، وتصاعدت حدة الديون الخارجية في معظم الدول العربية .(٩)

من ناحية التدرج الطبقي، نما في السبعينيات والثمانينيات تكوينان اجتماعيان طفيليان، هما طبقة «الأغنياء الجدد» و«طبقة البروليتاريا الهلامية». تحكمت الطبقة الأولى في جزء متزايد من إجمالي الناتج القومي دون إضافة الكثير إلى الثروة القومية، ونزعت إلى الإسراف في الاستهلاك وتهريب رأس المال إلى الخارج. أما الطبقة الأخرى -البروليتاريا الهلامية- فقد تضخم حجمها إلى درجة كبيرة، حتى صارت عبئاً يضاف إلى البطالة السافرة والمقنعة، كما باتت تعاني حرمانا شديداً. وأصبحت أحزمة الفقر التي تحيط بالمدن الكبرى تمثل قنابل موقوته تنذر بالانفجار في أية لحظة، وفي الوقت نفسه، عانت الطبقة المتوسطة الحديثة والطبقة العاملة الجديدة، من ذوي الرواتب والأجور الثابتة، معاناة شديدة من آثار التضخم. كما ازداد اغتراب هاتين الطبقتين عن الأنظمة الحاكمة في بلادهما. ومن ناحية أخرى، أصبح من اليسير على المنشقين السياسيين أن يتلاعبوا «بالبروليتاريا الهلامية» الحضرية .(١٠)

٦-٢- الدولة وإدارة الصراع

ازداد مأزق الدولة في الوطن العربي تعقيداً بسبب الصراعات الإقليمية والداخلية القديمة التي بقيت دون حل، مضافا إليها ما استجد من صراعات. ومن الأمور التي تتصل ببحثنا هذا عن المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، ذلك الفشل الذريع الذي منيت به النخب الحاكمة فيما بعد الاستقلال في إدارة

الصراعات .

ومن بين المشكلات القديمة الباقية الصراعات المؤجلة ، كالصراع العربي الإسرائيلي، والصراع العراقي الإيراني، والصراع الليبي التشادي، والصراعات القائمة في كل من لبنان، والسودان، والصومال، والصحراء المغربية ، والصراع العراقي الكويتي. وبعض هذه الصراعات يصل عمره إلى نصف قرن (كالصراع العربي الإسرائيلي)؛ وبعضها يعد أقصر نسبيا (كالصراع العراقي الإيراني، والعراقي الكويتي). ومنها ما دخل في طور الصراعات المسلحة التي ظلت تشب وتخبو لعشرات السنين (كالصراع العربي الإسرائيلي والصراع الدائر في السودان)، إلا أنها كلها باهظة التكاليف سواء على المستوى المادي أو البشري. وتحتل منطقة الشرق الأوسط المرتبة الأولى ، في العالم الثالث ، من حيث شراء واستهلاك الأسلحة، بمتوسط ١٠٠ مليار دولار سنويا خلال العقدين الأخيرين. ويبلغ مجموع الإنفاق على الدفاع ضعف ذلك المبلغ . وهكذا تم إنفاق – أو تبديد – مايقرب من ٤٠٠ مليار دولار على الأغراض العسكرية دون التوصل إلى تسوية لمعظم الصراعات المذكورة. وقد تراكم الإنفاق إلى ٢٣٠٠ مليار دولار هي مجموع الإهدار الناتج عن الصراعات في المنطقة، كما يتضح من الجدول (١). وتقدر أعداد القتلى والجرحى والمعوقين والمشردين بحوالي ١٣ مليون خلال الفترة نفسها (انظر الجدول ١). وبانتشار أسلحة الدمار الشامل (كالأسلحة النووية والكيماوية)، فإن التكاليف البشرية والمادية لهذه الصراعات المؤجلة سوف تصل، في التسعينيات إلى آفاق فلكية ما لم يتم التوصل إلى حلها. (١١)

ومما يذكر أيضاً أن الصراعات المسلحة الداخلية في دول المنطقة ، فاقت الصراعات بين الدول من حيث الخسائر البشرية وإبادة السكان. لقد أبيدت مجتمعات محلية كلياً أو جزئياً في بعض الحالات، وكان عدد من هذه المجتمعات المحلية تجمعات عرقية أو مراكز لأقليات. وتشير الخسائر الفادحة من الناحية الاقتصادية وحدها إلى ما كان يمكن تحقيقه من إنجازات تنموية بهذه الموارد الهائلة، أي أن "التنمية" كانت ضحية رئيسية من ضحايا هذه الصراعات الممتدة. كما أن هذه الصراعات الداخلية قد أجبرت الأفراد والجماعات على التقوقع، مما

جدول مختصر (١)

تكاليف الصراعات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (١٩٤٨ -١٩٩٢)

نمط الصراع	الفترة	الخسائر البشرية	التكاليف (مليار دولار بأسعار ١٩٩٠)	أعداد المشردين
أ – صراع بين دول				
عربي – إسرائيلي	٤٨ – ١٩٩٠	١٦٠,٠٠٠	٣٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
عراقي – ايراني	٨٠ – ١٩٨٨	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
حرب الخليج	٩٠ – ١٩٩٢	١٢٠,٠٠٠	٦٥٠	١,٠٠٠,٠٠٠
أخرى	٤٥ – ١٩٩١	٢٠,٠٠٠	٥٠	١,٠٠٠,٠٠٠
اجمالي فرعي		٦٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠
ب – صراعات داخلية				
السودان	٥٦ – ١٩٩١	٥٠٠,٠٠٠	٢٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
العراق	٦٠ – ١٩٩١	٣٠٠,٠٠٠	٢٠	١,٠٠٠,٠٠٠
لبنان	٥٨ – ١٩٩٠	١٥٠,٠٠٠	٥٠	١,٠٠٠,٠٠٠
اليمن (ش)	٦٢ – ١٩٧٢	١٠٠,٠٠٠	٥	٥٠٠,٠٠٠
سوريا	٧٥ – ١٩٨٥	٣٠,٠٠٠	٠,٥	١٥٠,٠٠٠
المغرب (الصحراء)	٧٦ – ١٩٩١	٢٠,٠٠٠	٣	١٠٠,٠٠٠
اليمن (ج)	٨٦ – ١٩٨٧	١٠٠,٠٠٠	٠,٢	٥٠,٠٠٠
الصومال	٨٩ – ١٩٩٢	١١٠,٠٠٠	٠,٣	٥٠٠,٠٠٠
أخرى	٤٥ – ١٩٩١	٣٠,٠٠٠	١	٣٠٠,٠٠٠
إجمالي فرعي		١,٢٥٠,٠٠٠	١٠٠٠	٧,٦٠٠,٠٠٠
اجمالي كلي: (كل الصراعات المسلحة)		١,٨٥٠,٠٠٠	٢٣٠٠	١٣,٦٠٠,٠٠٠

المصدر Files of the Arab Data Unit (ADU) , Ibn-Khaldoun Center for Developmental

* ملفات وحدة المعلومات، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٣ .

جعلها تؤثر الجماعات العرقية ، والدينية، والقَبلية بولائها التقليدي ، دون المؤسسات الحديثة الخاصة بالمجتمع المدني، بل ودون الدولة نفسها .(١٢)

إن فشل الدول العربية الجديدة فشلا ذريعا في إدارة الصراع الداخلي والخارجي - في نظر قاطاعات عريضة من مواطنيها الجدد أنفسهم (كلبنان ، والعراق ، والأردن ، واليمن الجنوبية - كان سببا ونتيجة في آن واحد ،لتعويض شرعية العدد منها منذ مولدها (١٣). إلاّ أن هذا الفشل يرجع ، في معظمه ، إلى الشك في شرعية النظم السلطوية الحاكمة في الدول العربية الجديدة . لقد كانت مسألة شرعية «الدولة» تبدو أمراً يمكن حله بمرور الوقت وأما شرعية النظم الحاكمة فكان أمرها يزداد سوءا بمرور الزمن. ومن ثم فقد زادت الضغوط الرامية إلى المزيد من المشاركة السياسية، خاصة في السنوات العشر الأخيرة. وتتخذ هذه الضغوط إما صورة اضطرابات عشوائية تقوم بها طبقة البروليتاريا الهلامية، أو تتخذ شكل ضغوط أكثر تنظيما وهدوءا من جانب المجتمع المدني. (١٣)

٧ - المجتمع المدني الجديد: الولادة المتعسرة

رغم الطبيعة التسلطية التي ميزت الحكم في العديد من الدول العربية طوال تاريخها منذ الاستقلال، الا أن البذور الجنينية للمجتمع المدني الحديث قدظهرت فيها جميعا تقريبا. فبعض المؤسسات المدنية الجديدة - وخاصة في الجزء الشمالي من الوطن العربي - تعود في تاريخها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ لكنها ازدادت عددا وازدهرت في فترة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٨ - ١٩٣٩). وكانت الطبقة المتوسطة الوليدة بمثابة العمود الفقري لهذه التنظيمات المدنية. وفي ظل الحكم الاستعماري ، لعب عدد من هذه التنظيمات دوراً سياسيا ملموساً من أجل تحرير بلادها . ومن بين صفوف هذه التنظيمات ظهر زعماء الاستقلال .

٧-١- توقف نمو المجتمع المدني الوليد (الخمسينيات والستينيات)

بعد سنوات قليلة من الاستقلال ، شهدت عدة دول عربية موجة من السياسات الراديكالية التي صاحبت انقلابات عسكرية شعبوية - في سوريا ومصر والعراق والسودان واليمن والجزائر وليبيا وموريتانيا والصومال. وقامت هذه الأنظمة «الراديكالية» بإنهاء التجارب الليبرالية الوجيزة التي مرت بها بعض مجتمعاتهم قبيل الاستقلال وبعده مباشرة . وصار حكم الحزب الواحد أو حكم النخبة الصغيرة

هو النمط السائد. وأضفت هذه النخب على نفسها صفة "شعبوية" بتبني شعارات وسياسات تخدم الطبقات الدنيا، وأضفت أنظمة الحكم "الشعبوية" الجديدة هذه على الدولة دوراً اجتماعيا واقتصاديا توسعيا، وتمت صياغة «عقد اجتماعي» صريح أو ضمني أصبح على الدولة بمقتضاه أن تقوم «بالتنمية» ، وضمان «العدالة الاجتماعية» ، والوفاء بالاحتياجات الأساسية لمواطنيها، وترسيخ دعائم الاستقلال السياسي، وتحقيق طموحات قومية أخرى (كالوحدة العربية وتحرير فلسطين). وفي المقابل، كان على شعوبها أن تكف عن المطالبة بالمشاركة السياسية الليبرالية، ولو إلى حين. وتم استغلال الأيديولوجيات القومية والاشتراكية والوحدوية للدعاية لهذا العقد الاجتماعي، وللتعبئة السياسية تأييداً للنظم الحاكمة، وتراوح رد فعل الأغلبية بين القبول والإذعان. وكان لهذا العقد الاجتماعي "الشعبوي" التبادلي في باديء الأمر جاذبية خاصة، حتى أن الأنظمة الملكية العربية التقليدية تبنت هذا التوجه جزئيا منذ الستينيات ، كما حدث بالأردن والسعودية ودول الخليج والمغرب (١٥).

ومهما كان للعقد الاجتماعي الشعبوي من إنجازات في البداية، إلا أن سلبياته لم تقتصر على الأحزاب السياسية التي كانت قائمة على الساحة وحسب، بل إمتدت إلى سائر مؤسسات المجتمع المدني أيضا. فتعرضت هذه الأحزاب والمؤسسات إما للحظر التام من خلال ترسانة من القوانين والأحكام، أو تم ضمها بالكامل إلى الحزب الأوحد الممسك بزمام السلطة. (١٦) بعبارة أخرى، فقدت مؤسسات المجتمع المدني كل أو معظم استقلاليتها في ظل الحكم الشعبوي.

ونتيجة لذلك، اندثر العديد من هذه المؤسسات بسبب كبر سن أعضائها وفقدان الاهتمام بها بين جيل الشباب. وتحول بعضها إلى مجرد تنظيمات قائمة على الورق فقط، بينما تكيفت قلة قليلة منها مع المعادلة الشعبوية الجديدة وكافحت في سبيل الاحتفاظ بنشاطها، مع كثير من الحذر السياسي للوقاية من غضب النظام الحاكم.

أدت هزيمة نظم الحكم الشعبوية على يد إسرائيل عام ١٩٦٧، وما تلاها من انتكاسات متوالية، بلغت ذروتها في أزمة الخليج في عامي ١٩٩٠ -١٩٩١،

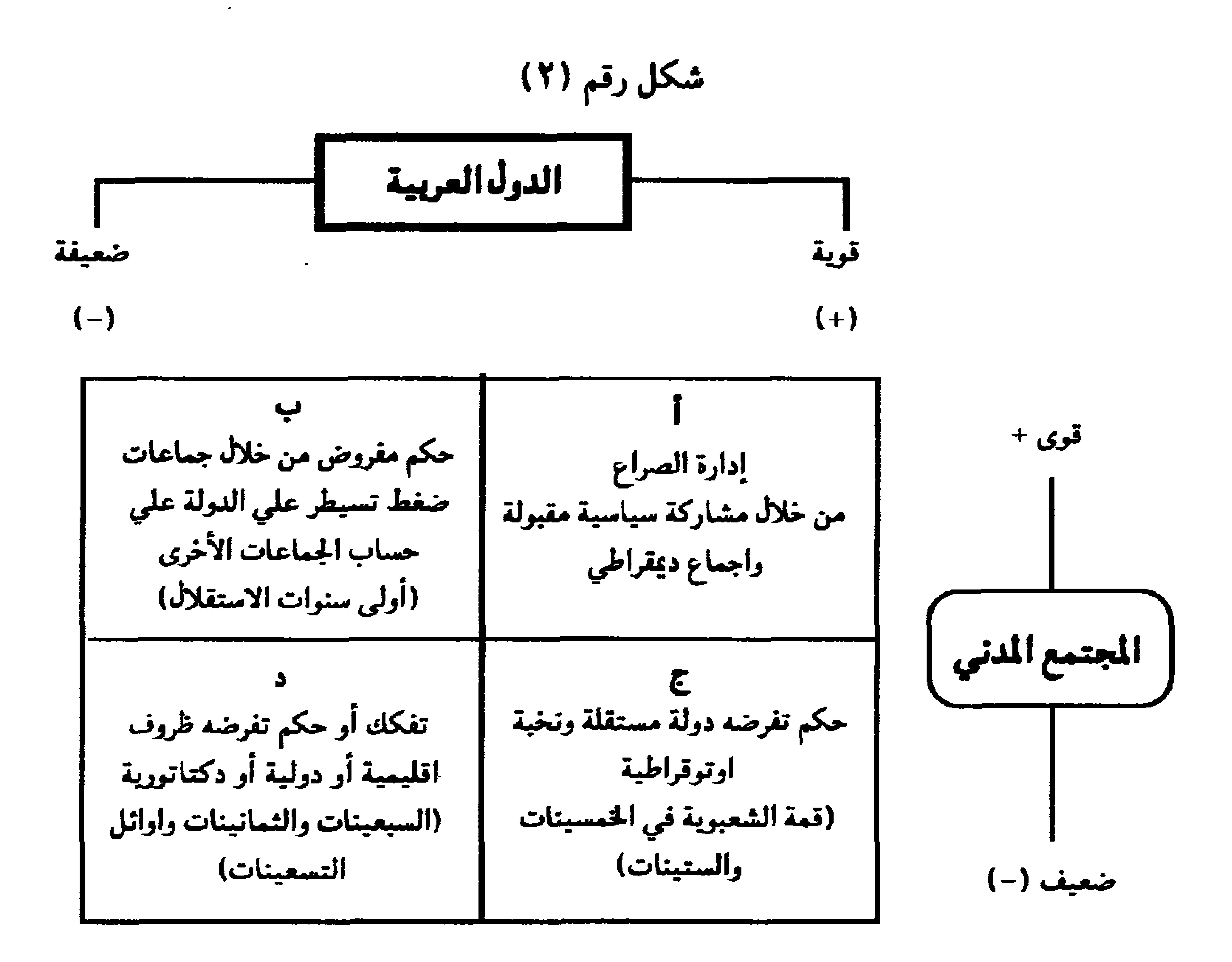
إلى تهاوي البقية الباقية من الثقة في العقد الاجتماعي الشعبوي، وإلى التآكل المستمر لشرعية معظم الأنظمة العربية. ولكن تشبث هذه الأنظمة الشعبوية بالسلطة أدى بها الى تصعيد الممارسات القمعية. وتورط بعضها في مغامرات خارجية؛ بينما لجأ بعض ثالث منها إلى كليهما معا. هذا في حين لجأ بعضها إلى مراجعة رمزية أو جادة لنظم حكمه.

٧-٢- سوء الإدارة وتقهقر الدولة غير المنظم

يبدو أن الدور التوسعي للدولة العربية قد بلغ منتهاه في السبعينيات (في كل من الدول الفقيرة والغنية على السواء) . ومنذ ذلك الحين أدت مسيرة الأحداث الاجتماعية والسياسية داخليا وإقليميا ودوليا إلى إجبار الدولة على التراجع عن العديد من وظائفها الاجتماعية والاقتصادية التي ادعتها في الخمسينيات والستينيات. واتسم هذا التقهقر في دور الدولة بالتخبط، مما ترتب عليه قدر من الضعف الهيكلي والآني، مما كان يمكن تجنبه ، أو الحد منه ، لو كان المجتمع المدني فيها أكثر تماسكاً . إلاّ أن بعضا من المجال العام الذي انسحبت منه الدول بشكل غير منظم، ملأته إما الحركات الإسلامية المتطرفة (كما حدث في مصر والجزائر)، أو الحركات الانفصالية (كما هو الحال في كل من السودان والصومال والعراق) .

وإذا استخدمنا تصنيفا يجمع بين المتغيرات التي تؤثر على قوة الدولة والمجتمع المدني، كما هو موضح في الشكل (٢)، لوجدنا أن معظم الدول العربية تأرجحت بين الخلايا (ب) و(جـ) و (د)، ولم تستقر أي منها في الخلية (أ)، أي في نمط «الدولة القوية والمجتمع المدني القوي». وبعض الدول كالصومال والسودان والعراق تندرج في الوقت الراهن تحت الظروف التي وردت في الخلية (د)، أي في أقصى درجات المزج بين ضعف الدولة وضعف المجتمع المدني، وهو أسوأ احتمال ممكن.

شكل رقم (٢)



٧-٣- انتعاش المجتمع المدني في الوطن العربي

في تراجع دور الدولة العربية (أى في السبعينيات والثمانينيات)، انتعشت بعض المؤسسات المدنية السابقة للحقبة الشعبوية ؛ ونشأت مؤسسات جديدة. ومن بين هذه المؤسسات منظمات حقوق الإنسان. ففي أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان (١٩٨٢) وهو ما يعد أحد أشد الانتكاسات بعد هزيمة ١٩٦٧، ظهرت مثل هذه المؤسسات على مستوى الوطن العربي كله، أو على مستوى الأقطار منفردة .[(١٧)] كما تكاثرت مئات من التنظيمات التطوعية الخاصة، وهيئات تنمية المجتمعات المحلية في العقدين الماضيين. ويقدر عدد الهيئات غير الحكومية العربية من أقل من ٢٠,٠٠٠ في منتصف الستينيات إلى حوالي ٧٠,٠٠٠ في أواخر الثمانينيات.[(١٨)] وهناك عدة عوامل دعمت هذا النمو الكمي المشهود للتنظيمات

المدنية العربية في العقدين الماضيين ، ومن بينها :

٧-٣-١ - تزايد احتياجات الأفراد والجماعات المحلية ، التي لم تعد تلبيها الدولة العربية: ففيما يتصل بالطبقتين الدنيا والمتوسطة الصغيرة، كانت هذه الاحتياجات في - أساسها - خدمات اجتماعية واقتصادية لم تعد الدولة قادرة - أو مستعدة - على الوفاء بها، كالإسكان والرعاية الصحية، وزيادة الدخل وتحسين نوعية التعليم والمواد الغذائية وما إلى ذلك. أما فيما يتصل بالطبقتين المتوسطة والعليا، فكانت الاحتياجات المتزايدة تتمثل في المطالبة بالتعددية السياسية والثقافية وحرية التعبير.

٧-٣-٢ - اتساع نطاق التعليم بين السكان العرب: مهما تكن أخطاء نظم الحكم الشعبوية ، الا أن من انجازاتها التي لا تنكر نشر التعليم المجاني المكثف. ورغم افتقار هذا التوسع التعليمي إلى جودة الكيف، الا أنه أدى إلى رفع مستويات الوعي ، والتوقعات ، والمهارات التنظيمية، مما كان له أهمية كبرى في بناء المؤسسات العامة والخاصة .

٧-٣-٣ - زيادة الموارد المالية الفردية : كانت سنوات السبعينيات وأوائل الثمانينيات تتميز بطفرة مالية لدى كثير من الأفراد في الدول العربية، بسبب الزيادة الهائلة في عوائد النفط وما صاحبها من تحرك القوى البشرية بين الدول العربية بمعدلات غير مسبوقة ؛ وظهور بدايات سياسة التحول الاقتصادي الليبرالي في الهياكل الاقتصادية التي كانت تحت سيطرة الدولة في الدول "الاشتراكية" سابقا، وهكذا، بينما أساءت الحكومات إدارة الموارد المالية العامة أو بددتها، نجد أن العديد من الأفراد وجهوا جزءا من ثرواتهم الخاصة إلى تنظيمات حديثة النشأة . فشهد الوطن العربي لأول مرة ظهور المؤسسات الخاصة (Foundations) على غرار مثيلاتها الأمريكية (من قبيل مؤسسات فورد وروكفلر و كارنيجي) ومنها مؤسسات صباغ ، وشومان ، والحريري. بل وصل مؤسس أحدها (رفيق الحريري) إلى رئاسة وزراء لبنان.

٧-٣-٤ - نمو هامش الحرية: فقد اتسعت هوامش الحريات تدريجيا ، وإن ببطء ، في العديد من الأقطار العربية، مما يرجع في جزء منه إلى إنهاك الدولة أو

عجزها عن السيطرة على المجتمع -لكنه كان يرجع أيضا إلى نمو ذخيرة المواطنين من استراتيجيات مراوغة الدولة أو التحايل عليها. فالسفر إلى الخارج، ووسائل الإعلام الغربية، والحسابات المصرفية للأفراد من العرب في دول أجنبية من مظاهر نمو هذا الهامش. والحقيقة أن العديد من التنظيمات المدنية العربية كانت قد بزغت فكرتها أو تأسست في الخارج قبل أن تقوم بنقل أنشطتها إلى بلادها الأصلية (مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان، التي أعلنت في قبرص في ١/١١/١٩٨٣).

٧-٤- بعض خصائص المجتمع المدني العربي في التسعينات

٧-٤-١ – الأحزاب السياسية في المجتمع المدني: تعد الأحزاب السياسية جزءا من التكاثر السريع للتنظيمات المدنية العربية خلال العقدين الماضيين، ففي حين تمكنت بعض الأحزاب القديمة التي ترجع إلى ما قبل الاستقلال من البقاء رغم الحكم الاستبدادي (كحزب الاستقلال بالمغرب، وحزبي الأمة والاتحاد بالسودان)، فان معظم الأحزاب الأخرى لم تتمكن من النجاة من المرحلة الشعبوية في السياسة العربية، ولكن مع زيادة هامش الحريات، عادت بعض الأحزاب السياسية القديمة إلى النشاط منذ أواخر السبعينيات (كحزبي الوفد ، ومصر الفتاة ، في مصر). والأهم من ذلك ظهور أحزاب جديدة بمجرد أن سمح القانون بذلك، ومنها ٤٦ حزبا بالجزائر، و٤٣ حزبا باليمن، و٢٣ بالأردن و١٩ بالمغرب، و١٣ بمصر، و١١ بتونس، و٦ بموريتانيا .... الخ .[١٩]

إلاّ أن هذه الطفرة العددية في التنظيمات المدنية العربية لا تعني أنها جميعا على القدر نفسه من الفعالية ، فالحقيقة أن غالبيتها تعد أصغر حجما من أن يكون لها شأن في الحياة العامة ببلادها ، بما في ذلك كثير من الأحزاب السياسية، وتعد مصر مثالاً على ذلك . فإذا كانت مصر تضم ثلث التنظيمات المدنية العربية، البالغ عددها سبعون ألفاً، فإن معظم التنظيمات غير الحكومية المصرية البالغ عددها عشرون ألفا إما أنها تفتقر إلى الفعالية أو على قدر ضئيل منها . وطبقاً لدراسة ميدانية حديثة ، اتضح أن ما لا يزيد عن ٤٠ ٪ من التنظيمات غير الحكومية المصرية تعد نشيطة أو ذات فعالية .[٢٠]

وينطبق ذلك أيضا على الأحزاب السياسية العربية، فقد كشفت الانتخابات

النيابية الأخيرة في اليمن (ابريل ١٩٩٣) ، وفي المغرب (يونيو ١٩٩٣) ،وفي الأردن (نوفمبر ١٩٩٣) عن اكتساح النخبوية السياسية، وضآلة القواعد الشعبية لمعظم الأحزاب في جذب أو الحصول على أصوات انتخابية ذات شأن. فلم يفز بمقاعد برلمانية باليمن سوى سبعة أحزاب من مجموع ٤٣ حزبا؛ وحصل ثلاثة منها فقط على ما يزيد عن ٨٠٪ من هذه المقاعد، وفي المغرب، لم يظهر من الأحزاب التسعة عشر على لوحة النتائج سوى تسعة فقط، نال أربعة منها على ٧٥ ٪ من المقاعد المتنافس عليها [٢١]. وفي الأردن، تنافس عشرون حزبا في الانتخابات البرلمانية الأخيرة ولكن أربعة منها فقط هي التي فازت بمقاعد، بينما فاز مرشحون مستقلون عن الأحزاب بأكثر من ثلثي المقاعد .

٧-٤-٢ - النقابات المهنية: لعل النقابات المهنية أن تكون أنشط التنظيمات المدنية في الوطن العربي في الوقت الراهن . ويرجع ذلك في جزء منه إلى أنها تتيح لأعضائها مكاسب فئوية مادية، وفي جزء آخر الى المستوى العالي من التعليم والوعي السياسي . ونظرا لما تتمتع به هذه النقابات المهنية العربية من استقلالية نسبية في مواردها المالية، فقد أصبحت لها الريادة في حركة المجتمع المدني في بلادها. ففي بلد كالسودان، تمكنت هذه النقابات من خلع النظام العسكري الحاكم مرتين (١٩٦٤ و١٩٨٥). وفي كل من مصر والمغرب وتونس، تحولت إلى جماعات ضغط قوية إبان السبعينيات والثمانينيات .

وهناك عاملان آخران يساعدان أيضاً على دعم النفوذ الاجتماعي والمعنوي للنقابات المهنية ، **أولهما** ، أن هذه النقابات المهنية تعد أقوى تنظيما - على الصعيد العربي القومي. فهي اعضاء في اتحادات عربية تضمنها مثل اتحاد المحامين العرب، واتحاد المهندسين العرب، وما إلى ذلك. وهي على اتصال أوثق بنظيراتها على المستوى الدولي، مما يمدها بقدر أكبر من النفوذ ومزيد من الحماية المعنوية من خارج بلادها ولعل أبرز مثل على ذلك هو اتحاد المحامين العرب. **ثانيهما** ، ان النقابات المهنية العربية تحتل عضويا واستراتيجيا مكان القلب في المؤسسات الانتاجية والخدمية، بما في ذلك المؤسسات التي تديرها الدولة، فلا يسهل حلها أو عزلها من قبل النخبة الحاكمة . لذلك فهي عندما تتخذ قرارا

بالإضراب مثلا (وهو ما حدث بالفعل في السودان عام ١٩٨٥)، يمكن لها أن تصيب المجتمع والدولة بالشلل التام. ومن بين أشد هذه النقابات المهنية نفوذا وتأثيرا نقابات الاطباء والمهندسين والمعلمين ، وانضمت اتحادات رجال الأعمال مؤخراً إلى صفوف النقابات المؤثرة.[٢٢] هذا ناهيك عن النقابات والاتحادات العمالية .

٧-٤-٣ - السياسة بدون سياسة : في الأقطار العربية التي لا تزال الأحزاب السياسية محظورة أو خاضعة لقيود مشددة فيها، نجد بعضا من الهيئات المدنية تقوم بوظائف الأحزاب؛ في مناقشة القضايا العامة، وصياغة بدائل السياسة، وممارسة الضغوط على مراكز صنع القرار . فتقوم بهذه المهام مثلا جمعية الخريجيين بالكويت، ومنتدى الجسرة الثقافي بقطر، وجمعية المهن الاجتماعية بالإمارات العربية المتحدة .

وربما لهذه الأسباب تحولت بعض المؤسسات المدنية العربية (غير الأحزاب السياسية نفسها) في الآونة الأخيرة إلى ساحات للأنشطة السياسية المكثفة. فانتخاباتها تنافسية للغاية، وهي تتسم عامة بالنزاهة، و يتابعها الرأي العام الوطني عن قرب، وقد لوحظ ذلك في كل من مصر والأردن والكويت وتونس والمغرب في الثمانينيات وأوائل التسعينيات. ففي مصر مثلا بدأ الإخوان المسلمون في الآونة الأخيرة - رغم حظر قيام حزب سياسي لهم - في الهيمنة التدريجية من خلال الانتخابات على مجالس إدارات بعض النقابات المهنية الهامة ، كنقابات الأطباء والمهندسين والمحامين .[٢٣]

٧-٤-٤ - التكوينات التقليدية في زي حديث: لا يزال هناك عدد لا يستهان به من التنظيمات المدنية العربية متأثرة ببقايا التكوينات التقليدية لمجتمعاتها. وأصدق مثال على ذلك إقامة ما يعد تنظيما مدنيا حديثا في ظاهره في مركز حضري، الا أن معظم أعضائه أو كلهم ينتمون إلى قبيلة واحدة أو قرية واحدة أو طائفة دينية واحدة. وقد يتسم هذا التنظيم بكل مظاهر الحداثة من توثيق في السجلات الرسمية والحصول على التصاريح والوضع القانوني والانتخابات ومجالس الإدارات واللجان وما الى ذلك، لكنها تدار في الحقيقة بنفس الأساليب

التقليدية التي وصفناها في جزء سابق من هذه المقدمة .

إلا أن هذه الملاحظة لا ينبغي أن تقلل من أهمية هذا النمط من التنظيمات المدنية. فإذا كان مؤسسوها قد أنشأوها على طرز حديثة بهدف دعم ولاءاتهم «التقليدية»، أو لأداء مهام تقليدية، فان ذلك في حد ذاته يعد دليلاً على الإدراك الشديد إلى الحاجة إلى التوفيق بين التقليدية والحداثة في فترة التحول المجتمعي. وحين يتم تأسيس هذا النوع من التنظيمات في مراكز حضرية كبرى، فإنه قديدعم مكانة الزعماء التقليديين. لكنه في نفس الوقت يساعد الأقارب والأتباع على إثبات وجودهم في بيئة جديدة، دون إحساس بغربة نفسية .

على أية حال ، فان هذا النمط التنظيمي له وظيفة كامنة تتمثل في حماية كل من المجتمع المدني الحديث والدولة . وبدونه، يصبح من المحتم على القادمين الجدد إلى المدن العربية من الأرياف، والبوادي أن يصبحوا جزءا من البروليتاريا الهلامية الحضرية غير المنظمة، التي سبقت الإشارة اليها في الجزء ٣-١ من هذه المقدمة . وتعد البروليتاريا الهلامية الحضرية هي أسرع الكيانات الاجتماعية الاقتصادية نمواً في الوطن العربي في العقدين الماضيين . وهي تمثل أشد التكوينات قابلية للانفجار و للغوغائية السياسية. وكانت البروليتاريا الهلامية هي القوة البشرية التي حركت القلاقل الحضرية في مصر (١٩٧٧ و١٩٨٦ و١٩٩٢)، وفي تونس ١٩٧٦ و١٩٨٧)، وفي المغـــرب (١٩٧٤ و١٩٨١ و١٩٨٧)، وفي الأردن (١٩٨٨)، وفي الجزائر (١٩٨٨)، حتى إن اشتركت معها أو قادتها جماعات سياسية أكثر تنظيماً .

٧-٤-٥ - المجتمع المدني والأزمات: إن تطور المجتمع المدني - ككثير من الأبعاد الأخرى للتطور في الوطن العربي - لا يتسم بالاتساق أو التساوي في كل البلاد العربية . ولكن طالما وجدت الكيانات المدنية وتضامنت فيما بينها نسبيا، فان أصوات التذمر المطالبة بالتحول الديمقراطي تصبح محسوسة أو مسموعة، كما سنرى فيما بعد. ولكن الأهم من ذلك - كما تبين في الآونة الأخيرة - أن الأقطار العربية التي تعرضت لأزمات عنيفة، نجد أن وجود التنظيمات المدنية أو غيابها فيها يصنع فارقا كبيرا في الطريقة التي تصمد بها الدولة أمام أزمة من الأزمات.

وتعد كل من لبنان والكويت والصومال أمثلة على ذلك. ففي هذه الأقطار جميعا، نرى أن الدولة اختفت أو كادت في ظل ما مر بها من كوارث وظروف قاهرة. ففي كل من لبنان ، والصومال، كان ذلك بسبب الصراع الداخلي الممتد إلى جانب عدة عوامل إقليمية ودولية أخرى؛ وفي الكويت، حدث ذلك بسبب الغزو العراقي الخاطف، ورغم ما بين حالتي لبنان والكويت من اختلافات، الا أنهما كانتا تشتركان في وجود كيانات مدنية متطورة إلى حد كبير في كل منهما – حوالي ٦٠٠ و ٢٠٠٠ جمعية ورابطة على التوالي . وبينما تدهور الحال بالعديد من هذه التنظيمات إلى درجة أصبحت فيها في حالة عجز تام، في ظل مامر بالبلاد من ظروف، الا أن أعدادا منها ظلت على نشاطها إبان الأزمة . وكانت هذه التنظيمات المدنية النشطة هي التي قدمت المدد والتأييد المعنوي لبقاء العديد من المواطنين اللبنانيين والكويتيين سواء في الداخل أو في الخارج . وحتى التنظيمات اللبنانية غير الحكومية القائمة على أسس طائفية تجاوزت حدود الطائفية وقدمت يد العون في مناسبات عديدة لكل المواطنين في مناطقها.

كما ظهرت في ذروة السنوات الست عشرة من الصراع المدني في لبنان عدة تنظيمات جديدة في الأحياء الحضرية والقرى. وفي الكويت، كانت الجمعيات التعاونية الاستهلاكية هي التي تحولت إلى نقاط ارتكاز لأداء العديد من المهام التي كانت تقوم بها الدولة فيما سبق، كتوزيع حصص الطعام والرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم والبريد وإدارة شبكة اتصالات غير رسمية . أما التنظيمات المدنية الأخرى التي لم تتمكن من العمل في العلن خوفا من بطش سلطات الاحتلال، فقد استعانت بالجمعيات التعاونية والمساجد، البعيدة إلى حد ما عن الشبهات، في تقديم العون .

بعكس ذلك تماماً في الصومال، حيث لم يكن هناك تنظيمات مدنية تقريبا، فطوال سنوات الحكم العسكري الشعبوي لسياد بري كان العديد من الصوماليين الذين يعيشون بعيدا عن قراهم أو قبائلهم يعتمدون على الدولة في إيجاد فرص العمل والخدمات، وعندما انهار جهاز الدولة تماما عام ١٩٩١، وجدوا أنفسهم دون قاعدة يركنون إليها، أو غطاء يحميهم. وباتساع نطاق الصراع الداخلي الناجم

وطول أمده، تعرض نسيج الكيانات البدائية الصومالية للتمزق الشديد، وسرعان ما تحلل كيانها. فلم تكن المجاعة التي ألمت بالصومال كله عام ١٩٩١ - ١٩٩٢ ترجع إلى القتال الدائر وحسب، أو حتى إلى نقص الإمدادات الغذائية (التي وصل الكثير منها من متبرعين من الخارج) ؛ بل إلى صعوبة التوزيع. فلو كانت هناك تنظيمات مدنية شبيهة بتلك التي وجدت في كل من لبنان والكويت، لكان من الممكن تجنب أو خفض نسبة كثير من حالات الموت جوعاً ومن الأمراض والوفيات. إن الصومال يمثل مأساة وحالة درامية، لا من حيث تراجع الدولة وحسب، بل من حيث التحلل الكلي لها دون مجتمع مدني يكون بمثابة «شبكة أمان» تجمع شملها .

٨ - الأنظمة الحاكمة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي

حين لم تعد النخب العربية الشعبوية الحاكمة قادرة على تنفيذ «العقد الاجتماعي» القديم ، أو على تهدئة الكيانات الاجتماعية الاقتصادية الجديدة باللغة المستهلكة الباهتة نفسها من الخطاب السياسي . وحين تعجز هذه النخب عن صياغة عقد اجتماعي مشترك جديد (خشية أن يطاح بها من موقع السلطة)، فإنها تلجأ إما إلى القمع التعسفي في الداخل أو إلى مغامرات أشد خطورة في الخارج. فمنذ عام ١٩٨٠، قام نظام صدام حسين في العراق بالخيارين معاً، وبلغ الذروة في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ بغزوه الكويت، مما أدى إلى اشتعال ما عرف «بأزمة الخليج». وكان من المتوقع إبان الأزمة أن تكون زيادة عملية المشاركة في الحكم في الوطن العربي من بين محصلاتها. وكانت هذه النبوءة قائمة على افتراض أن الأزمة كانت أزمة سياسية عربية داخلية بقدر ما هي أزمة إقليمية ودولية -، والحقيقة أن الأزمة قد عجلت بالفعل عملية المشاركة في الحكم بعض الشيء في عدد من الأقطار العربية - . وترجع سرعة بعض الأقطار عن غيرها في ذلك التوجه إلى العديد من العوامل الداخلية والخارجية. من بين العوامل الداخلية : الحجم النسبي للمجتمع المدني ودرجة نضجه في كل قطر. فتنظيمات المجتمع المدني هي التي نظمت حركات الاحتجاج التي أعقبتها تطورات في التحول الديمقراطي، بينما انتكست مسيرة الديمقراطية في بعض

الأقطار، وفي البعض الآخر لا يزال الاحتجاج مستمراً لكنه لم يؤد إلى نتيجة بعد[٢٤].

٩- مشروع بحثي عن المجتمع المدني والتحول الديمقراطي العربي

إن الاطلالة التي تضمنتها الصفحات السابقة، تفترض أن تبلور ونمو تنظيمات المجتمع المدني العربي هي نفسها إرهاصات موجة ثانية من التحول الديموقراطي. واقتناعاً منا بذلك أعددنا، في **مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية**، مشروعاً لتوثيق وتحليل هذه التطورات، ومتابعتها، ونشر الوعي بها، واستنفار الحوار حولها، علي أمل ترشيدها وتعميقها. وبدأنا هذا الاستعداد في مطلع التسعينات. وعجلت به أزمة الخليج. فقد كانت الأزمة، في رأينا، هي قمة العبث الاستبدادي بمصير الأمة وشعوبها. ولكنها كانت أيضاً واعدة بفرصة جديدة، تشب فيها تنظيمات المجتمع المدني العربي عن الطوق، لتحول الأنظمة العربية الإستبدادية، إلى أنظمة أقل استبداداً، ثم إلى أنظمة أكثر مشاركة، ثم إلى أنظمة ديموقراطية. شكلاً ومضموناً.

وخططنا للمشروع بإطار نظري مبدئي؛ عرضناه للحوار في ندوة بالقاهرة في ربيع ١٩٩١، أي في أعقاب حرب الخليج، وشارك فيها باحثون وممارسون عرب وأجانب من المهتمين بشئون الوطن العربي. وعلى مدى عام كامل تمت إعادة صياغة وتفصيل مشروع بحثي طموح يستمر عدة سنوات؛ وينطوي علي المقومات التالية:

٩-١- اطار نظري

يستوحى الخبرة العالمية التاريخية من ناحية، وخصوصية الخبرة العربية التاريخية المعاصرة من ناحية أخرى، في استكشاف العلاقات بين خمس مجموعات من المتغيرات .. هي :

٩-١-١- التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية، سواء التقليدية منها مثل القبيلة والعشيرة والطائفة والجماعة الحرفية؛ أو الحديثة منها مثل الطبقات والفئات المهنية الجديدة.

٩-١-٢- **تنظيمات المجتمع المدني** ، وهي الأشكال المؤسسية المنظمة التي تعبر عن التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية القائمة، دفاعاً عن مصالحها في مواجهة الغير؛ سواء كانت تنظيمات مدنية أخرى (نقابات عمال في مواجهة أصحاب أعمال؛ أو جمعيات، مستهلكين في مواجهة اتحادات منتجين)، أو في مواجهة مؤسسات الدولة.

٩-١-٣- **مؤسسة الدولة**، ككيان سيادي أعلى، بأجهزتها وسلطاتها التنفيذية (الحكومية) والقضائية، والتشريعية، ومدى تبلور واستقلالية كل منها في مواجهة بعضها البعض، وفي مواجهة التكوينات الاجتماعية الاقتصادية، وفي مواجهة تنظيمات المجتمع المدني.

٩-١-٤- **المؤثرات الخارجية**، الإقليمية والعالمية (دول أخرى أو تكتلات أو شركات أو منظمات)، ومدى تأثيرها علي نمو وسلوك وتفاعلات المتغيرات المذكورة أعلاه- أي التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية، وتنظيمات المجتمع المدني، ومؤسسة الدولة.

٩-١-٥- **نمط الحكم ودرجة التحول الديموقراطي**، بناء على أن نظام الحكم ، ودرجة المشاركة الديموقراطية نتاج للتفاعلات والتوازنات بين مجموعات المتغيرات المذكورة سابقاً ، وما تفرزه من قيم ومعايير وتوقعات وممارسات فعلية (الثقافة السياسية).

وتجدر الاشارة إلى ان اثنين فقط من هذه المتغيرات سيتم التركيز عليهما عند كتابة الدراسات القطرية وهما تنظيمات المجتمع المدني ودرجة التحول الديمقراطي. المتغيرات الثلاثة الاخرى سيتم الاستعانة بها كمحددات معاونة.

٩-٢- دراسات قطرية واقليمية وقومية

٩-٢-١- واهتداء بالإطار النظري المذكور في «٩-١» - دون التقيد الصارم به - يتم إعداد دراسة مسحية تحليلية عن كل قطر عربي، على أن يكون التركيز فيها علي العقود التالية للاستقلال، وخاصة العقد الأخير؛ ذلك أن هدفنا استشرافي مستقبلي.

٩-٢-٢- مع إتمام الدراسات القطرية، يقوم أحد الباحثين بإعادة قراءة البحوث والدراسات القطرية لكل إقليم : **المشرق العربي** (سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، العراق)، **والجزيرة - الخليج** (اليمن، السعودية، عمان، الإمارات، قطر، البحرين، الكويت)، **ووادي النيل** (مصر، السودان، الصومال، جيبوتي)، **والمغرب العربي**(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، لاستكشاف ما إذا كانت هناك قواسم نمطية مشتركة داخل أقطار كل إقليم، وكذلك، ما قد يكون هناك من خصوصيات قطرية، وتفسيرها؛ واستشراف مسيرة التحول الديموقراطي في الإقليم ككل.

٩-٢-٣- يتم اعداد مجلد تلخيصي تأليفي عام عن **المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي** لمجمل الدراسات القطرية والاقليمية، يكون خاتماً جامعاً لهذا المشروع الأول من نوعه.

٩-٣- قاعدة معلومات

رؤى في تخطيط المشروع منذ البداية أن يكون مناسبة لبناء قاعدة معلومات عن المجتمع المدني العربي، وعن مسيرة التحول الديموقراطي فيه. وتكون بداية هذه القاعدة تجميع ما يمكن العثور عليه من وثائق ومراجع ومؤلفات ودوريات تمس بشكل مباشر أحد المجموعات الخمس من المتغيرات المذكورة في «٩-١»، أعلاه. ولكن الجديد في قاعدة المعلومات هذه هو الدراسات القطرية التي يعدها الباحثون للمشروع خصيصاً، وكذلك المتابعات اليومية التي يقوم بها مكتبيون متخصصون في مقر مركز ابن خلدون بالقاهرة.

٩-٤- نشرة شهرية للمجتمع المدني

توخى المشروع عند التخطيط له أن يشتبك بسرعة بمسائل المجتمع المدني دون إنتظار لاتمام الدراسات القطرية والإقليمية والقومية. ورؤى أن يكون ذلك من خلال نشرة منتظمة تحمل اسم المشروع «المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي». وقد صدر العدد الأول منها فعلاً في يناير ١٩٩٢. وقد كان القصد في البداية أن تكون فصلية (كل أربعة شهور). ولكن الاستقبال الحافل للعدد الأول، والحاح القراء، جعلنا نصدرها شهرية. وهي

تصدر بانتظام منذ ذلك الحين، وقد دخلت عامها الرابع مع كتابة هذه السطور، في مطلع ١٩٩٥. بل إنها بعد السنة الأولى، وبدءاً من يناير ١٩٩٣، بدأت تصدر في طبعتين أحداهما عربية، والأخرى إنجليزية.

٩-٥- كتاب سنوي للمجتمع المدني

ومع النشرة الشهرية، وقاعدة المعلومات، وجد فريق الباحثين في المشروع فائدة قصوى في إصدار كتاب سنوي يحمل عنوان المشروع، ويتجاوزه زمنيا، بحيث يصبح تقليداً سنوياً مستمراً. وقد صدر من الكتاب بالفعل ثلاثة أعداد عن أعوام ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤.

٩-٦- ترجمة كتب

قام المركز بإعداد قائمة من عشرة كتب رؤى أنها الأكثر أهمية وتأثيراً على عملية التحول الديمقراطي، واختار من بينها كتاب " صامويل هانتنجتون " «الموجة الثالثة» : التحول الديمقراطي في القرن العشرين، ليكون الكتاب الأول الذي يترجم إلى العربية.

٩-٧- سلسلة انشطة المجتمع المدني

إن المشروع البحثي، الذي نصفه هنا، ليس مجرد مشروع أكاديمي نظري . لقد كان ومازال القصد منه أن يكون جزءاً من حركة جماعية عربية من أجل توطيد دعائم حقوق الإنسان والديموقراطية. وقد بدأت هذه الحركة في مدينة ليماسول القبرصية عام ١٩٨٣، حينما ضاقت الأنظمة العربية بمثقفيها الأحرار الذين أرادوا أن ينشئوا منظمة لحقوق الإنسان. ولكن رغم التضييق والمطاردة، فإن حركة عربية لحقوق الإنسان قد نشأت ونمت على مدى السنوات الإثنتى عشرة التالية. ونمت معها براعم ديموقراطية هنا وهناك، مما تحدثنا عنه في هذه المقدمة، ويتحدث عنه المشاركون في المشروع، في كتب هذه السلسلة. لذلك فإن جزءاً من هذا المشروع هو تنظيم ورش العمل والندوات والمؤتمرات، والبرامج الإذاعية والتليفزيونية، التي تهدف كلها إلى الدعوة إلى قيم ومعايير وممارسات المجتمع المدني، كما عرفناها وحددناها في أول فقرات هذه المقدمة.

٩-٨- شبكة منظمات المجتمع المدني

إن الأنشطة المذكورة في ٩-٦ أعلاه قد تمت بواسطة مركز ابن خلدون، أو بالتعاون بين المركز ومراكز ومنظمات شقيقة في مصر والوطن العربي. ورغم أن المركز حديث العهد، حيث انشيء عام ١٩٨٨، فإنه ساعد في تأسيس أو دعم عدد من المراكز والمنظمات الجديدة، التي أصبحت تكون معاً شبكة لمؤسسات المجتمع المدني مصرياً وعربياً. فهناك ما لا يقل عن ثلاثين من هذه المؤسسات، التي يتعاون معها فريق مشروع المجتمع المدني تعاوناً مباشراً ووثيقاً. هذا فضلاً عن اكثر من مائتي مؤسسة يتعاون معها الفريق بشكل أقل كثافة وانتظاماً.

٩-٩- خطاب المجتمع المدني

يفخر القائمون في هذا المشروع أنهم - وقبل أن يكتمل المشروع - قد روجوا الخطاب «المجتمع المدني»، كمفهوم ومفردات. فأصبح يستخدمها السياسيون والأكاديميون والإعلاميون، والاجتماعيون. وبدأت تظهر الكتب والمقالات، وتعقد الندوات والمؤتمرات التي تحمل هذا العنوان. ومنذ خمس سنوات مضت، لم يكن الأمر كذلك علي الإطلاق.

* * *

وأخيراً، وليس آخراً، فما كان لهذا الكتاب، ولا لهذه السلسلة، ولا لهذا المشروع كله أن يرى النور إلا بفضل ومؤازرة عدد من المؤسسات والزملاء والزميلات.

في المقدمة يأتي الزميل والصديق العزيز والعالم الاجتماعي الدكتور سليم

نصر، مدير برامج العلاقات الدولية في **مؤسسة فورد بالقاهرة**. فقد كان أول من بارك ودعم الفكرة، وتابعها حتى تحولت إلى إطار مفهومي، ثم إلى خطة بحثية. وكانت مؤسسة فورد أول وأهم وأكبر من قدم العون المادي **لمشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي**.

كذلك قدمت **الوقفية الأهلية من أجل الديموقراطية**، ومقرها واشنطن، دعماً مالياً كريماً لإصدار النشرة الشهرية والتقارير السنوية للمجتمع المدني، وبعض المترجمات الهامة للمشروع طوال العامين الأخيرين. وننوه هنا تحديداً بالسيد/ " كارل جيرشام "، رئيس الوقفية، والأستاذة " شاها علي رضا "، مديرة برنامج الشرق الأوسط لتعاونهما الصادق مع المركز.

وأخيراً قامت كل من مؤسستي **فردريش ايبرت، وكونراد أديناور الألمانيتين**، بتقديم دعم مادي للجزء الخاص بمصر في مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي، بما في ذلك ورشتي العمل عن المخطوطتين القطريتين وعن المرأة المصرية والديموقراطية.

أما أسرة الباحثين والمساعدين في مركز ابن خلدون نفسه ، فربما تعجز الكلمات عن التعبيرعن امتناني الشخصي لهم، لما قاموا به فوق كل دواعي الواجب. ويكفي أن أذكر اسماءهم هنا حيث أنهم من أهل البيت، وهم الأخوة والأخوات: محب زكي، ود. سامي بدراوي، وحازم حنفي، محمد الفقي ، وأيمن خليفة، ، وايفيت فايز، وأشرف بيدس ، وسليمان شفيق، وعلاء سلامة، ونجاح حسن، وماري جورجي، ومصطفى عبادة.

سعد الدين ابرا هيم

المقطم ١٩٩٥/٣/٢١

الهوامش

(١) انظر في هذا الصدد:

Diamond L. and Mark Plattner (eds.). The Global Resurgence of Democracy. Baltimore: The John Hopinks University Press, 1993; Huntington, S. The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norman: Oklahoma University Press, 1991; G. Schmitz and D Gillies. The Challenge of Democratic Development. Ottawa: TheNorth-South Institute , 1992.

انظر سعد الدين ابراهيم وآخرون، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨. وأيضا:

Luciani, G. (ed.). The Arab State. Berkeley, L.A.: University of California Press, 1990.

سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، ١٩٩٢، ص ص ١٢-١٣.

Norton. R. (Guest Editor)."Introduction to a Social Issue on Civil Sociey in the Middle East", The Middle East Journal, Spring, 1993.

انظر عرضا عن كيفية استخدام مفهوم « المجتمع المدني» لدى اوروم:

Orum, A.M. Introduction to Political Sociology. Englewood Cliffs, New Jersey, 1987, pp. 24-26; Redhead B. (ed.), Plato to Nato: Studies in Political Thought. London: BBC Books, 1984

(٢) انظر يونان لبيب رزق، مصر المدنية، القاهرة ، طيبة، ١٩٩٣.

Halpern, M. The Politics of Social Change in the Middle East and the

Arab World. Princeton, 1962.

(٣) Harik, I. "The Origin of the Arab System", in Luciani, G. The Arab State. pp.1-28

(٤) لمزيد من الاطلاع علي هذا الطراز التقليدي من الحكم، انظر مقدمة ابن خلدون "المجتمع المدني والدولة في المغرب العربي"، بغداد، المثني، ١٩٨٠.

Hermassi, A. Society and State in Arab Maghreb.

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

(٥) رزق، المرجع السابق، ص ٤٠-٨٤، ٩٠-٩١.

(٦) المرجع السابق، ص ١٤١-١٤٢.

(٧) عن الاستخدام السياسي العربي لمصطلحي «فتنة» و «نكبة» أنظر سعد الدين إبراهيم، العرب وأزمة الخليج، القاهرة، ابن خلدون - سعاد الصباح، ١٩٩٢، ص ١٢.

(٨) إبراهيم، المجتمع والدولة؛ Harik, pp. 19-24.

(٩) Beblawi, H. "The Rentier State in the Arab World", Arab State, pp. 85-98.

(*) تستخدم لهذه التكوينات أسماء أخرى - مثل « الأغنياء الجدد» و «البروليتاريا الرثة».

(١٠) ابراهيم ، المجتمع والدولة، ص ٣٤٢-٣٦٩.

(١١) ابراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، القاهرة ابن خلدون - سعاد الصباح، ١٩٩٢، ص ١٧-١٨. وانظر لنفس المؤلف:

"Minorities and State Building in the Arab World", submitted to the Annual American Sociological Meeting. Pittsburg, August, 1992.

(١٢) إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، ص ٢٤٣-٢٤٤.

(١٣) إبراهيم، المجتمع والدولة.

(١٤) المرجع السابق.

(١٥) للاطلاع علي رد فعل الملكيات العربية تجاه الأيديولوجيات

الراديكالية، أنظر

Hudson, M. Arab Politics: The Search for Legitimacy. New York, Haven,1980.

(١٦) لمزيد من المعلومات انظر مناقشات "مؤتمر المنظمات المدنية العربية"، القاهرة، ٣١ أكتوبر- ٣ نوفمبر ١٩٨٩؛ والأبحاث المقدمة في ندوة "المجتمع المدني العربي"، بيروت، ٢١ -٢٤ يناير ١٩٩٣ ونشرت فيما بعد تحت نفس العنوان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

(١٧) لمزيد من الاطلاع علي نشأة المنظمة العربية لحقوق الإنسان والتنظيمات المدنية المماثلة في الثمانينات، أنظر: سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، ص ٩-١٢.

(١٨) تم استقاء هذه التقديرات من أبحاث الدول في "مؤتمر المنظمات المدنية العربية".

(١٩) لمزيد من الاطلاع، انظر: سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني.

Grass-Roots Participation and Development in Egypt. A Study by the Ibn Khaldoun Center, commissioned by UNICEF ,UNDP ,andUNFPA ,Cairo,1992.

(٢١) المجتمع المدني، نشرة شهرية تصدر عن مركز ابن خلدون، القاهرة، أعداد مايو، يونيو، يوليو ١٩٩٣.

(٢٢) لمزيد من الاطلاع، انظر: سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني.

(٢٣) لمزيد من الحقائق والأرقام والتحليلات انظر: المجتمع المدني، عدد أكتوبر ١٩٩٢.

(٢٤) معظم فقرات الجزء الخامس أعيدت صياغتها من بحث سابق للمؤلف بعنوان:

"Crisis, Elites and Democratization in the Arab World", in Middle East Journal, 47/2, pp. 292-305.



الفصل الأول

المفهوم النظري للمجتمع المدني

الفصل الأول
مدخل عام إلى مفهوم المجتمع المدني

ـ ١ ـ

١

برز خلال العقد الأخير اهتمام استثنائي بمفهوم المجتمع المدني (Civil Society) أو (Burgerliche Gesellschaft) في العالم عموما والعالم العربي أيضا. ويصعب حصر الكتابات الغربية في هذا الباب، لكن يكفي التذكير بدعوات "جون كين" إلى إقامة مجتمع مدني عالمي (١)، وبروز دراسات وحركات تدعو الى مجتمع مدني في امريكا اللاتينية وإفريقيا. (٢) وتتخذ معظم هذه الدراسات طابعا سياسيا يتكىء على فهم تاريخي أو نظري يضع مفهوم المجتمع المدني في تضاد مع الدولة، تعبيرا عن هيمنة الاخيرة ورغبة في الفكاك من أسر هذه الهيمنة.

ويبدو أن سعة الاهتمام الجاد، وغير الجاد أيضا، تأتي من تحول حضاري كبير، انهيار عالم قديم بمثله وأقانيمه ومفاهيمه، ومقولاته الفلسفية. فالدولة الشمولية/ الاشتراكية تقوّضت بينما تتعرض الدولة الليبرالية / الرأسمالية لمساءلة عسيرة تهزها هزا.

هذا التحول يخلف وراءه ما يعادل الفراغ. ويبدو أن شيوع فكرة المجتمع المدني في لغة النظر والممارسة (فلسفة وسياسة) بهذه السعة، وعلى هذا القدر من تنوع المشارب الفكرية (من اقصى المادية إلى أقصى المثالية، ومن الفكر الإطلاقي الى الفكر النسبي، ومن المدرسة التعاونية ـ الجماعية إلى المدرسة

الليبرالية ـ الفردية) إنما يومىء إلى حاجة لملء الفراغ في حقبة توديع ماضٍ كان، وانتظار مستقبل لمّا يكن بعد.

في هذه النقلة يبدو عالمنا العربي آخر القادمين، حتى بالقياس إلى قارتي إفريقيا وأمريكا اللاتينية. مع ذلك ثمة بدايات جلية على الاهتمام بموضوع المجتمع المدني. (٣)

لنترك الحاجة الروحية أو الذهنية إلى مفهوم ما، ولننعم النظر في المفهوم ذاته. ليست فكرة المجتمع المدني -كمفهوم أو كنظام مقولات- صورة شاملة، أو مقولة عامة، بل هي مقولة تاريخية لظاهرة لها وجود حقيقي، متغير في الزمان؛ وجود يمكن تلمس قسماته العامة. وبهذه الصفة يكتسب المفهوم الملامح التاريخية كما يتميز بخصوصية في حقبتنا الراهنة.

لن ندخل في اللبس الأيديولوجي للمفهوم الآن، أي الأوهام والالتباسات العالقة به أو المعلقة عليه، كما لن ندخل في الوظائف الأيديولوجية التي يمكن لهذا المفهوم أن يستثمر لاجلها. فأي مفهوم يمكن أن يكتسي في عالم السياسة وظيفة تتخطى قيمته الأبستمولوجية. يصح هذا على المفاهيم الروحانية المنزهة عن أدران المصالح اليومية، كما يصح على المفاهيم الدنيوية الغارقة في هذه الأدران.(٤) سنكتفي بلمحة عن تاريخ المفهوم وشروط تغيره عربيا.

-٢-

مرت فكرة المجتمع المدني برحلة تبلور مديدة منذ بروزها بهيئة نطف في فكر الفيلسوف الانجليزي "هوبز "(١٦٥١) و"جون لوك" (١٦٩١) أو بصورة ناضجة في فكر روسو (القرن ١٨)، أو أكثر نضجا في فلسفة الحق "لهيجل" (١٨٢٠ فما بعد).

حاول الثلاثة الأوائل تفسير التاريخ السياسي البشري على أساس ثنائية الحالة الطبيعية والحالة المدنية. الحالة الطبيعية هي وضع البساطة، حيث لا روابط سياسية ولا دولة، لكنها تتميز بحرب الجميع ضد الجميع (كما عند

هوبز)، أو بالعكس حالة وئام إنساني شامل (كما عند روسو).

الانتقال إلى المجتمع المدني ناجم عن احتدام التعارضات في قلب الحالة الطبيعية، تعارضات حق الملكية، وحق الحياة وحق صيانتهما. يرتكز المجتمع المدني في هذا التصور على نوع من الاتفاق أو العقد الاجتماعي، أي اتفاق بين افراد المجتمع على الانتظام في دولة. إن الاتفاق اقرب لروح التبادل التجاري، بل إن صورته مستمدة من النشاط "المركنتلي" ذاته.

حسب هذه «المبادلة» يتنازل الافراد طوعا (أو هكذا يفترض) عن حقهم في حماية الحياة والملكية الخاصة والقانون... الخ، إلى طرف ثالث هو حامل السيادة (Sovereign)، سيّان ان كان فردا ام هيئة، (هوبز(٥)، لوك (٦)) أو ان يكون هذا الطرف الثالث: الارادة العامة التي ينبغي ان تتشيأ في قوام سياسي آخر المطاف (روسو).(٧)

المجتمع المدني، على هذا، وحسب صياغاته الأولى، هو كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة (الفطرية) إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي. وبهذا المعنى فان المجتمع المدني هو المجتمع المنظم سياسيا، أو ان مفهوم المجتمع المدني يعبر عن كل واحد لا تمايز فيه، كل يضم المجتمع والدولة معا.(٨)

وبصرف النظر عن ماهية «الحالة الطبيعية» فسواء أكانت أسطورة أم واقعا، فإنها بمثابة مخطط تبسيطي وتوضيحي، يقيم الدولة، في الغرب، على أساس دنيوي (التعاقد بين بشر)، ملغيا المفهوم القديم القائم عى الحكم بالحق الإلهي.

غير أن مفهوم المجتمع المدني كضد للفوضى، وضد للحق الإلهي، وجماع وحدة الدولة والمجتمع، سرعان ما تعرض للتمايز التحليلي. وشق هذا التمايز طريقه إلى هذا الكيان الموحد فاصلا بين العنصريين الأساسيين المكونين له، أي تمييز الدولة عن المجتمع، والنظر إلى كل قطب ككيان قائم بذاته، ثم دراسة العلاقة بين الاثنين.

لقد اقتضى هذا التمايز قرنا ونيف حتى يتبلور داخل الفكر الأوربي.

لاشك في ان بدايات التمييز ترجع إلى القرن الثامن عشر ونجدها بصيغ متباينة في أعمال "مونتسكيو" (روح الشرائع) (٩) و "آدم سميث" (ثروة الامم).(١٠) وما يهمنا في ذلك أن المجتمع المدني بات، في هذا التصور النظري الجديد، ميدانا يجري فيه تقسيم العمل، وإنتاج الثروة، والتعاقد والتبادل، بصورة مستقلة عن الميدان السياسي، بل إنه المحدد لهذا الاخير. **إن المجتمع المدني، هنا، يسبق الدولة من الوجهة المنطقية والتاريخية، ويتمحور حول السوق وآلياتها الطبيعية، الناظمة (سميث) أو حول التنظيمات الوسيطة التي تقع بين الفرد والدولة، وتحد من سلطان هذه الأخيرة (مونتسكيو).** (١١)

هذان الشكلان المتمايزان من وظائف وتجلي المجتمع المدني، سيتطوران إلى تيارين فلسفيين وسياسيين متعاكسين. ولنلاحظ عرضا أن "آدم سميث" يعارض تدخل الدولة ويضع المجتمع المدني في المقدمة، فهذا الأخير -في عرفه- هو جنة التوازن والانسجام والتناغم المولد ذاتيا. فيما ينصّب همّ "مونتسكيو" على موازنة الدولة، ضبط السلطة بالسلطة، فالدولة عنده ليست نافلة. ولعل أبرز مايقدمه "مونتسكيو" في هذا الصدد هو ان تنوع النظم السياسية (الدول) ناجم عن تنوع المجتمعات، أو بتعبير آخر إن الدولة هي نتاج المجتمع المدني، وإن كل مجتمع مدني محدد ينتج دولته المميزة .(١٢)

وفي بداية القرن التاسع عشر، اكتسب مفهوم المجتمع المدني، في إطار الفكر الكلاسيكي الالماني، طابعا مغايرا. فلا هو مجتمع الوئام "الهوبزي" الملتحم بالدولة، ولا هو مجتمع التوازن الذاتي "السميثي" المستقل عن الدولة . إنه كيان سابق للدولة، وهو يتشكل بالتدريج بانحلال الجماعات القديمة، (العوائل) ونمو جماعات جديدة تلتحم بروابط جديدة.

إن "هيجل" ينقل حرب الجميع ضد الجميع إلى قلب المجتمع المدني.

المجتمع المدني، هنا، هو المجتمع الحديث، مجتمع تقسيم العمل المتشعب، مجتمع إنتاج الثروة الاجتماعية (والفقر) بصور فردية، مجتمع الصناعة

والتجارة ،مجتمع المصارف والاتحادات المالية ،والنقابات والشرطة ،مجتمع الكتل الاجتماعية المتضاربة ،والمتناحرة.

إن حق حماية الثروة، والملكية، والحياة، أي العنصر المشترك الموجود في كل فرد ، العنصر الشامل في كل ذرة اجتماعية، هو حق مرهون لا بالفرد ذاته، بل بالمجتمع السياسي، اي الدولة. الدولة هي نتاج التعارضات في المجتمع المدني. إنها تمثل ما هو عام، كلي، شامل، إزاء ما جزئي، وفردي. ولكن بما أن هذا الشيء الكلي الذي تمثله الدولة موجود في كل فرد ، فإن الدولة تمثل وحدة الجزئي والفردي، إنها القاسم المشترك الأعظم. ولكي يتأسس هذا الشيء الكلي المسمى دولة، فلابد لكل عنصر جزئي من ان ينفصل عن حقه في تمثيل الكلي ويسند هذا الحق إلى «الطبقة الكلية» أي الطبقة السياسية التي تدير الدولة.[١٣] الدولة عند "هيجل"، كما نعرف، كائن عاقل، أو وجود عقلي.

في كل هذه الآراء والنظريات، وغيرها ، مما برز في ميدان الفكر السياسي، نلمح عنصرا ضعيف الحضور في مجال المعالجة العربية لفكرة المجتمع المدني،نوجزها بما يلي:

١ ـ ان المجتمع المدني هو السوق بكل مكوناتها ، وهو المنظمات الاجتماعية، المستقلة عن الدولة بل والمحددة للدولة. بتعبير آخر إن المجتمع المدني هو الذي خلق الدولة الحديثة القائمة على حق دنيوي، على تفويض اجتماعي لا على أساس مقدس.

٢ ـ إن المجتمع المدني هو ميدان تقسيم العمل و إنتاج الثروة والتبادل، المستقل عن المجال السياسي.

٣ ـ إن المجتمع المدني ليس جنة التوازن والتصالح، بل ميدان الصراع والاحتراب، وإن هذا الاحتراب بصفة خاصة هو الذي يولد ضرورة نشدان السلام الاجتماعي (حكم دستوري، برلمان الخ)

٤ ـ إن طبيعة نشوء وتطور وانقسام المجتمع المدني، أو أشكال هذا الانقسام ومداه، ينعكس على طبيعة بناء الدولة وطبيعة العلاقة بينها وبين المجتمع

المدني: علاقة تسيّد، توازن، خضوع.. الخ.

٥ ـ لم تنتقل الدولة الأوروبية من الحق المقدس إلى الدولة الديمقراطية البرلمانية المتعارف عليها مباشرة. فهذا وهم شائع وباطل بقدر شيوعه. فقد مرت بمسار تطوري متعرج: دول الحق المقدس، الملكية المطلقة القائمة على الحقوق الطبيعية للبشر، الدولة الدستورية، الدولة البونابرتية، الدولة الفاشية. وهي جميعا صور تعكس علاقات شتى بين الدولة والمجتمع المدني.

٦ ـ لم تتوطد الدولة الديمقراطية، أي الدولة التمثيلية الحديثة بنظام التمثيل والتصويت الشامل إلا في القرن التاسع عشر، وفي بعض بلدان أو ربا. ولم تترسخ إلا بعد الحرب العالمية الثانية بسقوط ألمانيا وإيطاليا واليابان في الحرب. ثم اكتسبت دفعة جديدة بسقوط نظام "سالازار" (١٩٧٤) الفاشي، وتفكك نظام "فرانكو" الأسباني من بعده. واكتسبت الحركة زخما أكبر بعد عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ وهو عام تفكك الدول الأوروبية القائمة على نظام الحزب الواحد.

ـ٣ـ

لقد أطرى أحد المستشرقين الحياة في الشرق، في مطلع هذا القرن بقوله: «ياالله ما أروع حياتهم (أي الشرقيين) لا نقابات، لا أحزاب، لا مصارف، لا شرطة». مع ذلك اختفت هذه «الروعة» بزحف الأشكال الحديثة للتنظيم الاجتماعي منذ أواخرالقرن الماضي، ولكن بصورة مغايرة عن أوربا.

ولحسن حظ التطور التاريخي أم لسوئه، فإن الطبقة الصناعية والتجارية الصاعدة في أوربا، استطاعت بتمركزها في المدن، ونمو ثروتها، ونفوذها الفكري والاجتماعي، أن تهدم المجتمع التقليدي القديم، وتقلب أو تحول دولته التقليدية لتشيد دولة حديثة، وأن تعول هذه الدولة بما تنتجه من ثروات. الخاصية الاخرى أن تطور المجتمع المدني في الغرب استطاع أن يفكك طبقات وكتل المجتمع القديم، وأن يقوض الروابط القديمة القائمة على علاقات التبعية الشخصية، وأن يلغي عزلة المناطق الصغيرة ويدمج الأجزاء في كل واحد هو الدولة القومية

الحديثة.

وقد لعبت الصناعة والتجارة دور قاطرة دمج عضوي جديد، مثلما أن تطوير العلوم والثقافة، -مقرونا بالاصلاح الديني- فتت هيمنة الكنيسة، وقضى عليها موطدا انطلاقة العلوم والفكر الاجتماعي الحديث.(١٤)

إن هذه المعركة بين مجتمع مدني حديث ينطلق من عقاله، ومجتمع تقليدي يتمسك بمواقعه، شهدت أيضا انفصالا مكانيا بين الاثنين منذ البداية، نعني بذلك انفصال المدن الجديدة عن رموز الاقطاع المتمركزة في قلاع بعيدة عن المدن -وبهذا المعنى- كانت المجتمعات الحديثة والقديمة والثقافتان الحديثة والقديمة في حالة انفصال مكاني، مما أعطى حرية أكبر لنشوء الجديد.

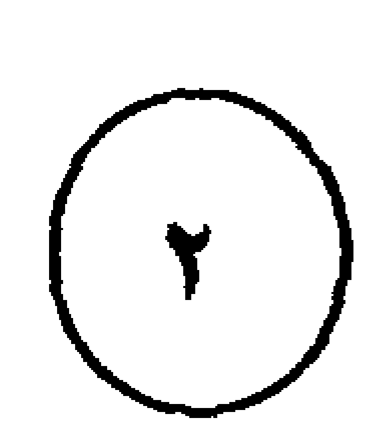
وقد تميز المجتمع المدني الناشيء والمتبلور في المدن المستقلة بخصائص عديدة، أولها بروز الفرد في مجال الانتاج المادي والفكري، الإنتاج المتسارع للثروة على اساس الصناعة والتجارة، والانتماء للمجتمع بدل الانتماء لطائفة دينية أو حرفية، التسامح الديني، نظرة جديدة إلى المجتمع تقوم على دور فاعل للانسان، وإعلاء شأن العلم والعقل. ولنكن على يقين أن هذه العناصر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لم تبرز جاهزة، بل تبلورت بالتدريج على مدى عدة قرون، على نار التطور الهادئة، التي لم تكن تخلو من توترات وتصادمات وانفجارات وحروب.(١٥)



الفصل الثاني

الدولة والمجتمع المدني في العراق: خلفية تاريخية

الفصل الثاني
الليفياثان الجديد



تنتمي مقولة المجتمع المدني إلى العهد الصناعي، أو الرأسمالي إن شئتم. وإن التمايز التاريخي والسوسيولوجي بين هاتين الحقبتين يعد أمرا مفروغا منه في عدد من المدارس المتباينة (سوسيولوجيا الحداثة، السوسيولوجيا الوضعية، سوسيولوجيا "ماركس" أو "فيبر").

بهذاالمعنى، فإن اقتفاء اثر تشكل الدولة الحديثة وتتبع لحظات نشوء المجتمع المدني يشترط تتبع حركة الانتقال من الحقبة الزراعية إلى الصناعية، وهو انتقال جرى باشكال بالغة التنوع، ويحتل مساحة رحبة من التاريخ المعاصر.(١)

لقد بدأ هذا الانتقال، في أوربا الغربية (مع وجود استثناءات) من أسفل، من المجتمع ذاته، صعودا إلى الدولة التي تغيرت هي الأخرى، طوعا أو كرها، بالتكيف الإصلاحي أو التحطيم الثوري العنيف. اما في العالم العربي فقد جرت حركة الانتقال هذه بصورة مقلوبة، من القمة، من الدولة، نزولا إلى المجتمع التقليدي، الذي راح يتغير هو الآخر. إذن المجتمع المدني، في الغرب، هو خالق الدولة الحديثة. أما في عالمنا العربي، الدولة هي التي تخلق المجتمع المدني الحديث. ولعل هذه العلاقة المقلوبة تنطبق على كل القادمين إلى الحداثة في وقت متأخر تماما.

إن قولنا بأن الدولة مهيمنة قد يعني : إما أن الدولة أقوى من المجتمع المدني بفعل جبروتها بصفة خاصة، أو أن المجتمع المدني أضعف من الدولة بفعل قصور نموه. والسؤال في الحالين يبقى كيف تأتى لهذه العلاقة البنيوية أن

تكون مختلة كليا لصالح الدولة؟ كيف تأتى للمجتمع المدني أن يكون على هذا القدر من الضعف؟ أو للدولة على هذا القدر من الجبروت؟

إن من السهل البحث عن إجابة في نقطة الانطلاق الأولى لهذا المبحث:

إن اختلال العلاقة يرجع إلى أسبقية نشوء الدولة الحديثة على المجتمع المدني، أي إلى علاقة الخالق/المخلوق التي تحكم الترابط بين الطرفين. لكن مثل هذه الأسبقية، ومثل هذه العلاقة (الخالق بالمخلوق) تكررت في بلدان أخرى (اليابان) دون أن تفضي إلى هيمنة من هذا النوع.

إن جذور هذا الاختلال البنيوي ترجع برأينا إلى علل أخرى نحن بسبيل تقصيها.

أولا، يبدو أن الآماد الزمنية اللازمة لتوطد هياكل ومؤسسات الدولة الحديثة أقصر بما لا يقاس من الفترات الزمنية اللازمة لنشوء وتبلور (ناهيك عن نضج) المجتمع المدني، كعملية اجتماعية واقتصادية وثقافية مركبة. وهذا يعني أن المجتمع المدني يزال، هنا، قيد التشكل، ضعيفا، هلاميا.

ثانيا، وهذا أهم، إن الدولة الحديثة تخرج إلى الوجود على خلفية مجتمع تقليدي متشظ (Segmented)، فتجد نفسها مضطرة، في مجرى الانتقال من المركزية الزراعية(Agrarian centralism) إلى المركزية الحديثة، إلى الاضطلاع بوظائف جديدة تتجاوز الحقل الفيبري: احتكار وسائل العنف المشروعة، التي تنظم وتمول وتُدار على قاعدة الحقوق الطبيعية: حق الحياة، الملكية، حماية السيادة، الخ. فهذه، عمليا،هي جوهر الوظائف "الشاملة" للدولة وللثقافة السياسية التي تحيط بها. الدولة تتجاوز هذا الإطار وصولا إلى حماية الثقافة الوطنية، والاقتصاد الوطني وتطويرهما مباشرة كجزء من وظائفها الشاملة الجديدة.

خلافا للدولة الفيبرية الافتراضية كهيئة agency تحتكر وسائل العنف المشروع، تذهب الدولة الحديثة في العراق (وغير العراق) إلى أبعد من ذلك لتستحوذ على ميادين جديدة تنتمي جوهريا إلى مجال المجتمع المدني. وهو

استحواذ ناجم عن ضرورات تدفع إلى احتكار ميادين الانتاج المادي، والثقافي.

إن الدولة تنشيء جيشا مركزيا، نظاميا، دائما، وتنشيء نظاما تعليميا مركزيا، وتبني جهازا بيروقراطيا وتكنوقراطيا جديدا، وتدخل الميدان الاقتصادي، باديء الأمر، كمحفز، وحام، وناظم regulator، إلا أنها تتحول إلى مالك ومنتج. (٢) هذا التحول يحدث انقلابا في الدولة، وتحولا هائلا في المجتمع المدني الوليد. إن تحول الدولة الحديثة إلى مالك ومنتج، وتفكك طبقات وجماعات المجتمع القديم، ونشوء تشكيلات وفئات اجتماعية جديدة، هي ما سنعرض له الآن في خطوط عامة.

الدولة في نموذج العراق

يمكن النظر إلى تشكل الدولة الحديثة في العراق بوصفه تعبيرا عن الانتقال من المركزية الزراعية الى المركزية الحديثة. إن القاطرة التي تدفع حركة التطور هذه المفروضة عالميا، هي الدولة ذاتها. ان المركزية الزراعية تقوم على علاقات خارجية بين المركز والجماعات Communities التي تتألف منها الدولة، أو الرقعة الخاضعة للمركز، والتي غالبا ما تكون حدودها مطاطة.

إن الجماعات الزراعية هي كيانات اجتماعية اقتصادية ـ عسكرية، مكتفية ذاتيا، وتنظيماتها الداخلية مستقلة كالقبائل والعشائر التي تعيش على العرف القبلي، وتشكل وحدة قائمة على روابط الدم، أو الاحياء (المحلات) في المدن المنظمة في كيان صغير، مغلق، قائم على المهنة (الاصناف ـ الحرفيين) أو المذهب (شيعة، سنة) ، أو الدين (حي النصارى، حي اليهود، الخ)، أو على الجماعة القرابية المهاجرة من الأرياف (حي التكارتة في بغداد، حي العكيدات)، وفي الريف نجد القرى المتحدرة من عشيرة واحدة أو عشائر عديدة.

إن علاقة الدولة بهذه الجماعات تقوم على أخذ الضريبة بالقسر ما فوق الاقتصادي. وإن خضوع المدن وتمرد القبائل والاحتراب الدائم سمة مميزة للعهد الزراعي. بل إن استمرار المركز يتغذى من حالة الاحتراب الدائم للجماعات وانشطارها وتشظيها المستديم. (٣)

المركزية الحديثة تقف في تضاد صارخ مع هذا التشظي، وتشكل قاطرة جبارة لمحقه بقوة العلاقات التجارية الجديدة، وجبروت التكنولوجيا والتنظيم العسكري والإداري الأرفع. إن العهد الجديد، ما بعد الزراعي، مستحيل في ظروف التشظي المذكورة، حيث كل جماعة تعيش وفق قانون خاص، وتشكل كيانا عسكريا مميزا (غارات القبائل، تمردات الأحياء). من هنا فان إطلالته، في ظروف العر اق، تحتاج إلى الدولة المركزية. ان المركزية الحديثة لا يمكن أن تعيش اولا بدون تنظيمات مكينة: جيش دائم يحتكر وسائل العنف في المجتمع وينتزعها من الجماعات الصغيرة[٤]، ونظام تعليم موحد يتجاوز عزلة الطوائف والمذاهب والطرق، وينتج عناصر ذات ثقافة موحدة ضرورية للأجهزة الموحدة ذاتها المرتكزة الآن على لغة قومية موحدة في شكل طباعي، نظم اتصالات (طرق، سكك حديد، تلغراف، نقل بحري)، وصناعات حديثة (عسكرية بادىء الأمر، ثم صناعات اخرى).

هذا هو الإطار العام للانتقال من المركزية الزراعية المميزة للعهد العثماني، إلى المركزية الحديثة، التي بدأت تتطور في العراق في بداية هذا القرن، واكتسبت زخما أكبر بعد إنشاء الحكم الأهلي عام ١٩٢١.

لقد كانت الدولة الحديثة شرطا لهذا الانتقال (أو تسارعه إن شئتم) مثلما هي نتيجة له. إنها تغير المجتمع التقليدي، فتتغير هي أيضا، بوعي أو بغير وعي، طوعا أو قسرا.

ويتعين الآن أن نرى الملامح العامة لهذه التغيرات من النواحي التالية:

١ ـ طبيعة الفئات والمجموعات التي أمسكت بمقاليد الدولة، والمشروعية التي ارتكزت اليها. في إطار المكونات البنيوية للدولة ذاتها كدولة.

٢ ـ الدور التحديثي، وبالذات في المجال الاقتصادي، للدولة، وأشكال تطوره وآثاره.

٣ ـ التغيرات التي يحدثها تدخل وتطور الدولة، عبر الزمان، في مكونات المجتمع التقليدي المنتقل والمتحول إلى مجتمع حديث، في المدينة والريف،

وارتداد هذه التحولات على الدولة ذاتها.

إن هذه العناصر أو الأوجه الثلاث تؤلف عملية واحدة في الجوهر، متداخلة ومتشابكة في حركتها داخل الزمن.

١ـ مكونات الدولة وبنيتها

انبثقت الدولة العراقية في ظل الاحتلال البريطاني، وتشكلت في مركب فريد يجمع الحديث والتقليدي جامعة الجهاز الإداري ـ العسكري البريطاني الحديث، بممثلي الجماعات المحلية، من أشراف، وتجار، وممثلي طوائف. وقد انضاف إلى هذين المكونين الحديث والتقليدي والخارجي / الداخلي في ان، عنصر ثالث هو الملك فيصل وجماعة الضباط الشريفيين، وهم الضباط العراقيون الذين خدموا في الجيش العثماني المحدث وتحولوا إلى صف الشريف حسين اثر اندلاع ما عرف بالثورة العربية. (٥)

إن الجهاز البريطاني هو جهاز بيروقراطي وعسكري حديث، يقوم على هيكلية وضوابط بيروقراطية: تسلسل الرتب والمراتب، قواعد العمل الملزمة للجميع، التدرج، الضبط، إلخ. أما ممثلو الجماعات المحلية فهم شخصيات تقليدية تستمد أهميتها ووجاهتها من تنظيمات وقيم واعراف المجتمع الزراعي. وتقف جماعة الضباط الشريفيين، في الوسط، فهي نخبة حديثة صاعدة من المجتمع الزراعي التقليدي ذاته، بفعل نشوء تنظيم جديد: الجيش الدائم كجزء من البيروقراطية المعاصرة.

إن جهاز السيطرة والإدارة الحديثة البريطاني ما كان ليعمل وحده، أو ليقدر لوحده ان يدير هذا المجتمع المتجزىء . ذلك أن تكاليف إدارته وضبطه مكلفة تماما للخزينة البريطانية عهد ذاك (٦). لولا جهاز السيطرة البريطاني لما امكن لأي إدارة عراقية أن تبسط نفوذها، ولولا وجود ممثلي الجماعات التقليدية، أي قادة الجماعات الحضرية (المنقسمة على أساس ديني/طائفي) وقادة الجماعات الريفية (القبائل)، لما أمكن لجهاز السيطرة البريطانية وحده أن يبسط هيمنته على كل أجزاء العراق بدون حروب دائمة، أو بدون تكاليف باهظة، وهو ما سبق

أن حدث حقا خلال ثورة ١٩٢٠، التي أثبتت فشل الخيار البريطاني المنفرد. [٧]

اعتمدت شرعية الدولة الاهلية، على ثنائية مماثلة لمكونات القوة فيها، انعكست في بنية الدولة، ونعني بذلك استيراد ملك من أشراف قريش (عائلة الشريف حسين في مكة) بالارتكاز إلى المفاهيم الفقهية التقليدية: الخلافة في قريش [٨] وتنصيب الخليفة الجديد على أساس ترتيبات انتخابية ـ برلمانية، على الطراز الأوربي.

هذا النمط من الشرعية يرتكز إلى قاعدة متينة من التقاليد الدينية عهد ذاك وسط ممثلي الفئات الحضرية، وقاعدة أضيق من المفاهيم القومية العروبية الجديدة التي برزت وسط الانتلجنسيا الناشئة حديثا في أجهزة الدولة العلية: الضباط، الإداريون، الطلاب.

إن هذا النمط من الشرعية يرتكز إلى منظومتين متباينتين نسبيا من الثقافة السياسية، الأولى تتمثل في التقاليد الدينية (الخلافة في قريش) المميزة للفئات التقليدية الحضرية في عراق العشرينات من هذا القرن، والثانية ترتكز إلى التقاليد الدينية المحدثة (الخلافة للعرب)[٩] المميزة لتفكير الفئات الجديدة من الإنتلجنسيا: الضباط الشريفيين، كبار الموظفين (الأفندية) في الأجهزة العثمانية.

إن القاعدة الأولى واسعة اجتماعيا، أما القاعدة الثانية، فأضيق، لكن التوازن بينهما ينقلب. إن ثنائية الخلافة العربية بمعناها الديني وبمعناها الإثني، ساعدت في توطيد مقبولية الملك العربي المستورد من الخارج وتجاوز انقسام المجتمع التقليدي في العراق انقساما حادا إلى طوائف وجماعات ما كان لها أن تتفق على اختيار ممثل من احداها.

قاد ذلك إلى إشادة نظام سياسي/ملكي/ برلماني، يرتكز، اجتماعيا على عدة عناصر: الأسرة الهاشمية، الضباط الشريفيون، الشريحة العليا من الطبقات المالكة (تجاز، ملاك، أشراف) ويتم تثبيته بوسائل انتخابية، حديثة.

لقد نمت الدولة المركزية بإطراد، من حيث نظام الضبط (المؤسسة

العسكرية)[١٠] والادارة (الجهاز المدني) والخدمات (التعليم، الصحة) بل تجاوزت ذلك إلى ميدان الإنتاج المادي (بناء الصناعات، الهياكل الارتكازية، إلخ).

ان نمو الدولة الحديثة -من وجهة تركيبها الاجتماعي الذي نعتمده هنا- غيّر تركيبة المجتمع، واطلق العنان لاوسع نمو في الفئات الوسطى الحديثة، التي غزت أجهزة الدولة من أسفل، رغم أنها كانت مستبعدة من أعلى. ووجدت هذه الفئات منفذا للتعبير عن نشاطها في الأحزاب السرية من اسفل بفعل استبعادها من فوق. إن بناء الدولة الحديثة يعني اتساع قاعدة الطبقات الاجتماعية الجديدة وبالتالي ضمور الطبقات الاجتماعية القديمة، وإن عدم استجابة النظام السياسي لهذا التغيير اوقعه في لجة أزمات متتالية أودت به آخر الأمر.

لقد أعربت الفئات الوسطى الحديثة عن ظهورها السياسي الشديد في فترة الأربعينات، إلا انها افلحت في اختراق قمة الدولة عام ١٩٥٨، على يد الفئات الوسطى العسكرية (الجندي/ السياسي). ان القوام الاجتماعي للنخب الممسكة بالدولة في الفترة «الثورية» من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٨، تشكل افتراقا بينا عن قوام الدولة في الفترة ما قبل الثورية.

إن هذه النخب تنحدر جميعا من الفئات الوسطى، وهي ترتكز في شرعيتها لا على الانحدار الشريف/ الديني، بل على أيديولوجية معاصرة قوامها النزعة القومية، العراقية أو العروبية، المتحدثة باسم كيان جماعي، اسمه الوطن، أو الأمة، أو المثال الأعلى لهذا الكيان: الثورة.[١١] اذن، تتميز فترة الحكومات العسكرية «الثورية» بنقل الشرعية إلى إرادة الشعب، أو إرادة الثورة، أيديولوجيا وليس مؤسساتيا وهي أيديولوجيا شعبوية، تنطوي على عناصر عروبية، وإسلامية، اشتراكية، وتستند إلى العنف السافر. ومن المفيد التذكير أن أغلب النخب العسكرية ذات منحدر عربي سني، الأمر الذي يعني ليس فقط صعوبة تمثيل المجتمع الجديد من ناحية تغايره سوسيولوجيا (نشوء طبقات جديدة)، بل أيضا الفشل في تمثيل التنوع الاثني والطائفي في هذا المجتمع.

إن المفارقة هي هذه : أن الحقبة الكولونيالية تميزت بوجود هياكل برلمانية

رغم أن المشروعية الاساسية للعائلة المالكة دينية/ إثنية، في حين ان الفترة «الثورية» تميزت بغيات مؤسسات التمثيل الحديث هذه رغم أن المشروعية نقلت إلى إرادة الأمة أو إرادة الشعب دون مأسسة وسائل تحديد هذه الإرادة. ويمكن الحديث بالطبع عن ضعف الثقافة السياسية ذات النزوع الدستوري - البرلماني في العراق.(١٢)

إن الفترة «الثورية» أحدثت نقلة في مصدر السيادة من الدين/البرلمان إلى الأمة/ الزعيم. بيد أن الطبقة الوسطى الممثلة لهذه النقلة ليست متجانسة ولا متناغمة، ولا موحدة. إن النخب العسكرية (الجندي/ السياسي) التي حكمت خلال هذه الفترة باسم شعب مجرد، أو ثورة مجردة، أو باسم اشتراكية عربية أو اشتراكية رشيدة، تميزت واقعيا بانعدام استقرارها وميلها الشديد للانقسام، تشهد على ذلك المحاولات الانقلابية العسكرية الكثيرة.

ومن الواضح وضوح النهار أن عوامل الالتحام الحديث، لم تكن كافية وحدها للحفاظ على تماسك النخب العسكرية الوسطى الحاكمة. كما أن غياب أي شكل مؤسساتي مفتوح لتمثيل المصالح السياسية والاقتصادية المتنوعة والمتضاربة في المجتمع، يجعل من المستحيل حل الانقسامات عبر الحوار، مما أدى إلى سيادة الثقافة السياسية للجندي / السياسي: الانقلاب العنيف.

إن ضعف قوى التماسك الداخلي وسط هذه النخب العسكرية الحاكمة، أو شدة الانقسام الداخلي لهذه النخب العسكرية، يتنافى مع حاجات الدولة المركزية، ويخلق ميلا مضادا للبحث عن مصادر قوى تماسك أخرى أمتن وأرسخ. ويشتد هذا الميل مع تزايد التحديات الخارجية.

هذا الميل يجد التعبير عنه في صعود مركب جديد تقليدي/ حديث، يجمع عناصر التلاحم القرابية (القائمة على صلات الدم - عشائر تكريت ودور وغيرها) بعناصر التلاحم الحديثة (العلاقات السلعية - النقدية، علاقات الضبط العسكري والتسلسل البيروقراطي، الخ).

إن هذا القران الفريد هو في آن واحد تجاوز للتشظي المميز للنخب العسكرية

من الطبقة الوسطى، وحفاظ على استقرار وتماسك الدولة المركزية، في ظل استبعاد أية مشاركة على اساس التمثيل المتنوع لشتى التكوينات الاجتماعية والإثنية والدينية.

إن البلدان العربية عموما تتميز من حيث الشكل إما بنظام الحزب الواحد، أو نظام الاسرة الواحدة، وإن العراق يجمع هاتين الميزتين. فهو اندماج للحزب الواحد بالجماعة القرابية الواحدة، التي تلعب فيها الأسرة دور المركز الناظم.

إن هذا المركب لم يظهر دفعة واحدة، بل تشكل على درجات، وجرعات، من عام ١٩٦٨، وهو عام الصعود الثاني لحزب البعث، إلى عام ١٩٧٩ وهو عام إقصاء الرئيس السابق أحمد حسن البكر (الذي توفي سنة ١٩٨٢).

الواقع أن هذه العملية واجهت عقبات وتحديات من داخل المجتمع، والدولة والحزب الحاكم نفسه، إلا أنها مضت على شكل مسارين منفصلين ولكنهما متداخلين: "تبعيث" الدولة، أي هيمنة حزب البعث على مفاصل الدولة والاندماج بها، و«تكرتة» الحزب، أي دمج شبكة القرابات (مع حلفاء من مناطق أخرى) في الحزب وبالتالي في الدولة.

إن بالوسع القول، بمعنى من المعاني، إن الدولة في العراق هي، في الجوهر، مجموعة قرابية منظمة في جهاز عسكري - بيروقراطي حديث، مجموعة ترتبط بعلائق الدم وعلائق الضبط البيروقراطي، إنها تلتحم بأواصر الدمج الميكانيكية (التقليدية) وعوامل الدمج العضورية (الحديثة)، مما يفسر سر تماسكها الشديد، رغم كل الهزات والحروب. (نعود إلى هذه النقطة في الفصل الرابع).

٢- الدور الاقتصادي- التحديثي للدولة

لا يحتاج الدور الاقتصادي للدولةالحديثة كما لا تحتاج أهميته إلى براهين، سواء أكنا بإزاء دولة اشتراكية تدير كامل عملية الإنتاج بصفة مالك، ومنتج، وناظم وإداري، أم بإزاء دولة ليبرالية تقتصر على دور الحامي والناظم. فباستثناء عن الوظائف التنظيمية/ الإدارية في المجال الاقتصادي، ثمة حقيقة كبرى وهي أن الدولة بأجهزتها المتسعة أبدا، المتضخمة أبدا، حتى في حدود وظيفتها كهيئة

لحفظ السلام الاجتماعي أو الأمن القومي، إنما هي أكبر مستهلك منفرد ، وأكبر رب عمل منفرد في المجتمع.

ويختزل بعض الباحثين الاقتصاديين دور الدولة الاقتصادي إلى هذه الصفة، اي مجرد «رب عمل» أو «أكبر رب عمل». ويستنبطون من هذه الواقعة نتيجة سياسية: الاستبداد.

الواقع أن المشكلة لا تقوم في ضخامة أو صغر دور الدولة كرب عمل، اي ليس في حجم موظفيها الذين تعيلهم، بل في مصادر الثروة التي تعيل بها الدولة ذاتها كدولة.(١٣)

ومما يميز الدور الاقتصادي للدولة في العراق النمو المطرد لوظيفتها كرب عمل منتج ودورها كمالك. إن دور المالك/ المنتج يتجاوز بكثير دور رب العمل. فهو يعني ان الدولة تنتج الثروة وتعيل نفسها بمعزل عما ينتجه المجتمع المدني من ثروات، مما يمنح الدولة استقلالية هائلة، وقدرة هائلة على النمو، وإمكانات كبيرة لاحتلال مساحات أكبر مما يفترض أنه ينتمي إلى مجال المجتمع المدني.

لقد جرى الحديث كثيرا عن الدولة الريعية، (المعتمدة خصيصا على ريوع النفط)، ولابد هنا من القول، إن ثمة دولا كثيرة تقوم بدور المالك/ المنتج وتهيمن على وظائف المجتمع المدني، دون أن تكون ريعية.، وهناك دول ريعية لا تقوم بدور المالك/ المنتج، بل بدور المالك/المحفز.(١٤)

إن مفهوم الدولة الريعية ، أو الاقتصاد الريعي (الناتج عنها) يعبّر عن علاقة خارجية، أي يصور العلاقة بين دولة ما وإيراداتها المتحققة خارج مجتمعها بالذات.

أما مفهوم الدولة/المنتج فيعبّر عن علاقة داخلية، دخول الدولة في السوق كمنتج (شارٍ لقوة العمل، ومنتج للسلع والخدمات.. إلخ).

إن النموذج الاقرب للحالة الأولى في صورتها شبه الصافية (لا يوجد نموذج خالص بالمرة) هو دول الخليج، الكويت، السعودية،،إلخ. إما النموذج الأقرب للحالة الثانية فهو مصر الناصرية.

وبالطبع فإن بوسع دولة ريعية ان تتوجه إلى السوق كمنتج ومالك، أن تتجاوز حدود وظيفتها كراع ومشرّع ومحفز. ومثل هذا التحول يقترن في العادة مع نزوع شديد إلى التصنيع ذي صبغة قومية أو قومية/اشتراكية في الغالب.

إن التمييز بين الاثنين يرجع إلى تباين العلاقة العضوية التي تربط كل واحدة بالسوق، التي تعنينا بوصفها تجليا لوجود المجتمع المدني.

إن الشكل التقريبي الخالص لنموذج الدولة/المالك ـ المنتج يرتكُز على ما يُعرف "بالاقتصاد الأوامري" Command economy، أي هيمنة الدولة على السوق، وتقييد آلياته، وبالتالي ضعفه كشكل مستقل لوجود المجتمع المدني. وإن أداء الدولة لوظيفتها كمنتج جماعي يؤدي إلى إعادة انتاج الاقتصاد الأوامري، أي إعادة إنتاج الضعف إياه.

أما الدولة الريعية الخالصة فلا ينتج عن ريوعها بالضرورة أي ميل لتقييد السوق، بل غالبا ما يحدث إنماء له.

بتعبير آخر ثمة إنماء للمشروع الحكومي، (أو أي اسم آخر: القطاع العام، قطاع الدولة، القطاع «الاشتراكي») في جانب، وثمة إنماء للمشروع الخاص في جانب آخر.

وبالطبع فإن بالوسع أن تكون الدولة ريعية، وأن تكون مالكا/منتجا في آن واحد، جامعة كلا الوجهين (العراق، ايران). لقد كان العراق في العهد الملكي أقرب إلى النموذج الريعي، أما في عهد البعث فصار أقرب إلى النموذج المزدوج، الذي يحمل الصفتين معا.

إن الحالتين (الريعية الخالصة، والإنتاج الخالص) تؤديان، من منابع مختلفة، إلى بناء علاقة خاصة بين الدولة والمجتمع المدني، هي علاقة تسيّد، رغم اختلاف بنية هذه العلاقة.(١٤)

ان سيطرة الدولة على الشطر الأكبر من إنتاج وتوزيع الفائض الاقتصادي، وبالتحديد تمتعها بريوع النفط من جانب، ودخولها الميدان الاقتصادي كمنتج يجعل منها أكبر مالك، وأكبر مستثمر، وأكبر مستهلك. وهذا يضع القوة

الاجتماعية للملكية العامة، ملكية الدولة، في موقع المتسيد على القوة الاجتماعية للملكية الكبيرة. إن وجود وفعل هذه الاخيرة بمعزل عن الدولة يهتز، ويتضاءل، بل إن الطبقات والفئات العديدة المؤلفة للمجتمع المدني تعجز عن أداء وظائفها الاقتصادية، إلى حد كبير بدون الدولة. وباختصار فإنها تتعلق بالدولة. فلم تعد الثروة تنتج سلطة الدولة بل السلطة والدولة تنتج الثروة.

إن بروز الدولة كمالك/ منتج في العراق ليس من اختراع فئة اجتماعية، أو إنتاج أيديولوجيا محددة، بل سمة مميزة للانتقال المتأخر من المركزية الزراعية إلى المركزية الحديثة، كما أسلفنا. ونشدد على الطابع المتأخر لهذا الانتقال الذي يوجب تحريك مجتمع زراعي نحو تخوم التحديث دون أن يتوفر هذا المجتمع على إمكانات ذاتية للتحديث.

إن القطاع الحكومي (أو العام إن شئتم) بدأ منذ أيام الولاة العثمانيين منذ النصف الثاني في القرن التاسع، (إنشاء المطابع، المعامل، خطوط سكك الحديد)، وتوسع هذا الميدان على يد قوات الاحتلال البريطانية (١٩١٧ - ١٩٣٠) (١٥) واستمر في فترة الحكم الملكي وبخاصة منذ ١٩٥٠، وقد حظي هذا الميل بدفعة كبيرة بعد مناصفة أرباح النفط مع الشركات الاجنبية (١٩٥٢) (١٦) وتلقى دفعة أكبر بتأميمات ١٩٦٤.(١٧)

لكن الانعطاف الحاسم حصل إثر تأميم عمليات النفط عام ١٩٧٣.

لقد تنوعت النظم الأيديولوجية في هذه الحقب تنوعا كبيرا، إلا أن الميل نحو توطد الدولة كمالك ومنتج ظل مستمرا، رغم تفاوت شدة هذا الميل ووتيرته.

وبالطبع كلما ازدادت الدولة جبروتا اقتصاديا، ازداد استقلالها عن المجتمع المدني، وتعاظمت قدرتها على بناء وسائل العنف المشروع (وغير المشروع) لإخضاع المجتمع المدني الضعيف أصلا.

إن الدولة العراقية تتجاوز حدود الاحتكار الاقتصادي إلى ميدان احتكار انتاج وتوزيع الثقافة (الاعلام، التعليم)، وميدان التنظيمات الاجتماعية (الجمعيات، النقابات، الأحزاب، المؤسسات المهنية، إلخ).

وباختصار تتنامى ميول الواحدية السياسية: نظام الحزب الواحد، أو النخبة الواحدة، أيا كان طابعها، وهي ميول برزت في العراق أواسط الستينات أيام حكم الاخوين عارف (محاولات انشاء اتحاد اشتراكي عراقي على خطى النموذج الناصري) بموازاة ميول مماثلة في عموم المنطقة المجاورة (حزب "راستاخيز" في إيران، والاتحاد الاشتراكي في مصر،والحزب الاشتراكي الدستوري في تونس، وحزب جبهة التحرير في الجزائر، الخ). إلا أن هذه التوجهات تراجعت مؤقتا لا لشيء إلا لتكتسب زخما أكبر بعد عام ١٩٦٨، عام المجيء الثاني للبعث.

٣ـنشوء المجتمع المدني

أشرنا إلى أن الدولة الحديثة تظهر إلى الوجود بإزاء مجتمع زراعي تقليدي، وهي إذ تنمّي نفسها فانما تقود إلى خلق مجتمع مدني.

إن عملية بناء الدولة الحديثة هي عملية تغيير للمجتمع الزراعي المتشظي.

إن بناء الجيش، والجهاز الإداري، ونظام التعليم، هو اللبنات الأولى للدولة الحديثة. وهو ينطوي على خلق فئات اجتماعية جديدة: النخب العسكرية، الموظفون (طبقة الافندية في البدء).[١٨] ولما كانت هذه الجماعات الإدارية والعسكرية المطلوبة أوسع من الطبقة الضيقة من كبار الأعيان والأشراف والملاك والتجار، فإنها تجتذب من الفئات الاجتماعية الأدنى. ويتولى نظام التعليم الحديث إعداد أبناء الطبقات الدنيا القديمة وتحويلها إلى فئات وسطى حديثة تعتمد على الدولة، وتبقى هذه الفئات باتساع مطرد، مع النمو الدائب والدائم للدولة.

إن ظهور الإنتاج الحديث، والخدمات الحديثة، يستدعي إلى الوجود أيضا فئات مهنية جديدة: الطبيب، المهندس[١٩]، إلخ، ويلغيان من الوجود فئات قديمة: الصنايعية، الحرفيين.

ومن بين صفوف التجار التقليديين، وكبار الملاك والموظفين، تنمو طبقة رأسمال صناعي ورأسمالي تجاري كبير، كما تنمو من شتى الفئات الدنيا طبقة عاملة بالأجر، سواء في الشركات الأجنبية أم الأهلية (النفط، السكك، الموانىء،

التبوغ، النسيخ، الخ). إن صورة المدينة، حيث تجري أغلب هذه التحولات تتغير إلى درجة يتعذر معها التعرف على ملامحها القديمة. فالجدران التي تفصل الأحياء (المحلات) عن بعضها البعض كخطوط انفصال ديني، أو طائفي، أو قبلي أو حرفي تنهار وتذوب مزيلة، بالتدريج أشكال الإندماج الميكانيكية القديمة، وخالقة عوامل التحام عضوية، جديدة. اي ان عوامل الاتحاد في هذه الأحياء (الحارات) القائمة على علاقات التبعية الشخصية وتضامن الاصناف الحرفية أو الجماعية الدينية (مجموعة سنية، أو شيعية أو مسيحية أو يهودية، أو طائفة صوفية) أو تخفّ بالتدريج لتحل محلها روابط اجتماعية جديدة تتبلور بالتدريج في شكل الاتحادات الصناعية، وغرف التجارة ونقابات العمال والمنظمات المهنية والأحزاب السياسية.

إن أشكال التنظيم الجديدة، المعبرة عن أشكال جديدة من الانتماء الاجتماعي كثيرا ما تتمازج مع أنماط الولاءات القديمة وتتداخل أيضا مع أشكالها التنظيمية.

إن هذه الحركة التطورية تؤدي إلى نشوء أوسع طبقة اجتماعية: الطبقة الوسطى، على ضعف تجانسها.

أما في الأرياف فإن الحركة تكونس أكثر تعقيدا.

أولا - تحول القبائل الرعوية (البدو الرحل) إلى قبائل زراعية مستقرة ونشوء توازن جديد بين المدينة والريف حيث تكف القبائل عن غزو الحواضر بسبب تفوق المدن بنشوء الجيش الدائم وامتلاكه قوة نارية وتفوقه (الطيران والمدفعية).

ثانيا - ترضخ القبائل لاحتكار الدولة لوسائل العنف، والانخراط فيه، أي قبول التجنيد الإجباري. (٢٠)

ثالثا - إن الحروب والعلاقات بين القبائل على الماء والكلأ والارض تخلي مكانها لاستقرار دائم في أراضي محددة، وهذا يشدد الميل لاستقرار البدو في أراض زراعية وتملك هذه الأراضي.

رابعا - إن العلاتق الداخلية في القبيلة تشهد تحطم الصلات البطرياركية

ونشوء علاقات السيد /القن بمجرد تحويل مشايخ العشائر إلى مالكين ذوي حقوق اقطاعية. [٢١]هذا هو حال الفترة ١٩٢٠ ـ ١٩٥٨ وبعد ثورة يوليو ١٩٥٨، جاءت سلسلة من الإصلاحات الزراعية في عام ١٩٥٩ و ٦٩ ـ ١٩٧٠ ثم ١٩٧٤، لتقوض طبقة كبار المالكين القبليين، مما أطلق العنان لنمو الفلاح المتوسط والصغير، ونشوء طبقة عاملة ريفية. [٢٢]بيد أن الريف، في عملية التمركز الحديثة، يفقد تفوقه السابق، ويسير إلى التضاؤل والانحسار. وأبرز معلم على ذلك هو التمدين.

لكن تقويض الملكية الكبيرة لا يقتصر على الريف،بل يمتد إلى المدينة. إن تأميمات ١٩٦٤، على ضعفها، كانت بداية على هذا الطريق، في حين إن احتكار الدولة للتجارة الخارجية (١٩٧٠)، وتأميم النفط (١٩٧٣) أعطيا دفعة أكبر لتغير توازن الملكية بين المجتمع والدولة.إن مجرد تغيير التناسب في السيطرة على الثروة الاجتماعية يعني ان القوة الاجتماعية للملكية الكبيرة تتركز، جلهّا، بيد الدولة، في حين أن القوة الاجتماعية للملكية الكبيرة المتاحة للمجتمع المدني، واهنة. [٢٣]ينضاف إلى ذلك، أن القوة الاجتماعية للملكية الخاصة، كما نجدها في ميادين الانتاج، موزعة على عدد هائل، ما ينيء يتزايد من المشاريع الصغيرة. بتعبير آخر، إنها مشتتة، أو مفتتة بإزاء الدولة.وهذه ظاهرة طبيعية مع نمو الطبقات الوسطى الحديثة، التي أتاحها التمدين، ونظام التعليم الحديث. إن الطبقة الوسطى -سواء بشقها المستوعب في الدولة أو بشقها المنتج خارجها- تشكل السند الضروري للدولة (الآن وفي المستقبل) مثلما أن الدولة هي الراعي الضروري لهذه الطبقة، غير المتجانسة، وبالغة التنوع.

خلاصة ذلك أن الدولة تهيمن على الحيز الاكبر من اهم وظائف المجتمع المدني: إنتاج وتبادل الثروة الاجتماعية، وميدان التنظيمات الاجتماعية وميدان إنتاج الثقافة.ويمكننا الزعم، أن زحف الدولة في الميدان الاول (الإنتاج)، مهد لزحفها الظافر في الميدان الثاني (التنظيمات الاجتماعية). والميدان الثالث (انتاج الثقافة). وهانحن بإزاء مجتمع مدني واهن من جهة، ويفتقر، من جهة أخرى، إلى الأدوات الحديثة للتعبير عن النفس.

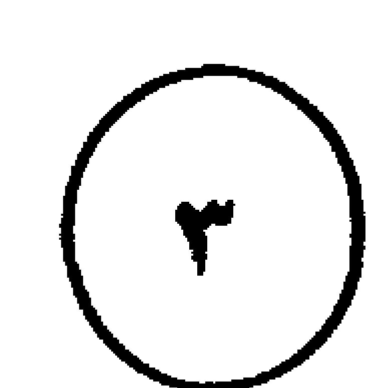


الفصل الثالث

نمو الدولة وتمركزها

الفصل الثالث

النمو الكمي للدولة وتمركز ها



أولا ــ نمو الدولة

إن واقع هذا النمو حقيقة تجريبية (empirical) تقفز إلى العين حسيّا. وتؤكدها المعطيات الرقيمة تأكيدا قاطعا. وقد جاء في تقرير البنك الدولي. أنه توجد في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا "أكبر الحكومات المركزية في العالم النامي"(١) (التشديد مني) .

تقوم الدولة في العراق بوظائف ما تنيء تشتد وتتسع، مولدة ميلا لنمو نظم الرقابة والسيطرة والضبط والخدمات والإنتاج والثقافة.

ويبدو أن التجربة التاريخية للشرق الأوسط تؤكد ما ذهبت اليه "سكوتسبول" في استخلاصها الاوربي ـ الأسيوي وهو أن الثورات الكبرى في التاريخ العالمي (فرنسا، روسيا، الصين) جاءت لحل مشكلات الخروج من أسر المجتمع الزراعي، وأنها قادت جميعا إلى بناء دولة ضخمة ممركزة. (٢)

إننا نأخذ هذا النمو على أنه سمة مميزة للانتقال من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات حديثة (صناعية /خدمية) بصرف النظر عن الرداء الأيديولوجي سواء اتخذته الدولة لنفسها مدحا أم ألصق بها قدحا.

ومن المفيد التوكيد أن مقولة الانتقال لا ترمي إلى تصوير أية غائية تاريخية لا واعية، بل تقصد الإشارة إلى وجود بيئة عالمية صناعية تفرض على سائر البلدان الزراعية أن تتكيف معها وتجرها إلى هذا التكيف جراً في ظروف تدويل هائل للعمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، لا نظير له من

قبل.

ويؤكد السوسيولوجي "حنا بطاطو" هذه الحقيقة انطلاقا من ملاحظاته التجريبية عن ٣ حالات: مصر، سوريا والعراق، فيشير إلى تزايد وظائف الدولة، على معظم الجبهات، ونموها هي أيضا كهيئة اجتماعية. (٣)

لقد نمت الدولة بطفرات كبرى، إن جاز القول. ويبين الجدول أدناه تضاعف حجم الجهاز الحكومي (عدا القوات المسلحة) إلى ٨ أضعاف خلال اقل من ربع قرن. وقد وصل عدد الموظفين والمستخدمين والعمال في جهاز الدولة العراقية إلى ٨٨٥ ألفا مطلع التسعينات، باستثناء حجم القوات المسلحة. (٤) (راجع جدول (١) في الملاحق).

وقد اتخذ هذا النمو منذ بداية الحكم الثاني للبعث (١٩٦٨) صورة بناء مجتمع اشتراكي خاص. ويفصح الحزب عن اتجاهات إنماء تدخل الدولة، وتوسع وظائفها، بشكل أيديولوجي شعبوي، قومي ـ اشتراكي.

وجاء في تقرير المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث في العراق أن الحزب عازم على تكثيف دور الدولة في مجالات الصناعة، والزراعة، والتجارة، وتقليص دور القطاع الخاص فيها.

لقد تركزت اتجاهات هيمنة الدولة على:

١ ـ ميدان إنتاج النفط وتكريره

٢ ـ ميدان الصناعة

٣ ـ التجارة الخارجية

٤ ـ الزراعة

تمثل الميدان الأول في تأميم شركات النفط الأجنبية بين اعوام ٧٢ ـ ١٩٧٥، مما نقل الريوع النفطية إلى كامل السيطرة الحكومية، وولدّ قوى معجّلة إضافية كثفت وشددت من إمكانات تدخل الدولة في الميادين الأخرى.

إن نمو الاستثمار الحكومي الصناعي، ونمو الإنفاق الحكومي في قطاع الخدمات، ودخول الدولة منتجا في مجال الزراعة، وتأميم التجارة الخارجية (المشاهدي ٨٣٪ من التجارة بيد الدولة) (٥) هو الزحف المتواصل للدولة في ميدان المجتمع المدني، هو عملية اختراق متواصلة. تحول الدولة إلى مالك/ منتج.إن تحليل هذه العملية يتطلب دراستها من عدة جوانب، سنقتصر هنا على النظر إلى نمو الدولة بإزاء المجتمع المدني عموما، تاركين لفصول قادمة تأثير نمو الدولة على التكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية وتأثير هذا النمو على ميدان التنظيمات الاجتماعية (أحزاب، نقابات، صحافة).

يلاحظ الاقتصادي العراقي "ثابت المشاهدي" أن فترة ٦٨ ـ ١٩٧٨(٦) شهدت النمو المطلق والنسبي السريع للعمالة في مؤسسات الدولة، وهي ظاهرة استمرت حتى نهاية عام ١٩٨٧. (راجع جدول (٢) في الملاحق).

نغفل في الوقت الحاضر تقسيم هذه العمالة إلى فئات عليا ووسطى ودنيا، أو توزعها إلى عمال وعمال غير ماهرين، وإداريين. ونكتفي بواقع النمو المطرد لجهاز الدولة بوتيرة تفوق وتيرة نمو قوة العمل ونمو السكان.

فخلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٧، نما السكان من ٥,١ مليون نسمة إلى ١٦,٣ مليون، أي اكثر من ثلاثة أضعاف، بينما نمت أجهزة الدولة إلى عشرة أضعاف تقريبا.

لا يندرج في هذه الأرقام حجم قوة العمل التي استوعبتها المؤسسة العسكرية (أو القوات المسلحة).

لقد نمت المؤسسة العسكرية نموا سريعا، ومتواصلا، خلال الفترة ٦٣ ـ ١٩٦٨، إلا أنها شهدت، في عهد البعث وتيرة نمو أسرع من حيث حجمها المطلق وحجمها النسبي إلى السكان. وبالطبع مع اندلاع الحرب العراقية الايرانية، انطلقت موجة عسكرية لا سابق لها، لم تخفت إلا بعد حرب الخليج. (للمقارنة راجع الجداول (٣)، (٤) ، (٥) في الملاحق).

إذا كانت قوة العمل التي يستوعبها الشطر المدني (الإداري /

الخدمي/الإنتاجي) من الدولة يبلغ ٢١٪ حسب تقديرات المشاهدي(٧) ، فإن الشطر العسكري منها استوعب في عام ١٩٧٧ ما نسبته ٤,٧٪ من إجمالي قوة العمل، وارتفعت هذه النسبة إلى ١١,٧ . ٪ عام ١٩٧٨ (٨) .وقفزت خلال فترة الحرب العراقية ـ الإيرانية إلى ٢٤,٤ ٪ من قوة العمل الوطنية. وبذا يكون الجيش وحده قد ابتلع ربع هذه القوة (راجع جدول (٦) في الملاحق) . أما بعد حرب الخليج الثانية فقد اختزلت المؤسسة العسكرية إلى ثلث حجمها السابق تقريبا.

إن الإحصائيات تشمل معظم الهيئات والمنظمات والأجهزة التابعة للدولة، باستثناء بعض الأجهزة الأمنية الخاصة، التي تقدر بين ٦٠ ـ ٨٠ ألف شخص.

تضاف إلى المؤسسة العسكرية، بالطبع المؤسسات الأمنية وهي متعددة :

١ ـ جهاز الأمن العام، وهو مختص بالأمن الداخلي(متابعة نشاط الاحزاب والمنظمات)، وهو تابع إداريا لوزارة الداخلية، وكان يتبع حزبيا، للمكتب العسكري (١٩٦٨ ـ ١٩٧٣)، ثم صار يخضع لمكتب الأمن القومي.

٢ ـ جهاز الشرطة (أي شرطة النجدة، الشرطة السيارة، الشرطة المحلية. وهو يتبع إداريا لوزارة الداخلية وحزبيا للمكتب العسكري

٣ ـ جهاز الاستخبارات العسكرية وهو جهاز رصد التحركات السياسية في الجيش، وجهاز جمع المعلومات العسكرية. يندرج إداريا في الجيش وحزبيا لمكتب الامن القومي.

٤ ـ جهاز المخابرات (مكافحة التجسس داخل العراق، وممارسة التجسس خارجه). يخضع الجهاز لمكتب الأمن القومي

٥ ـ جهاز الحماية الخاص، تابع إداريا لرئاسة الجمهورية وخاضع لمكتب الامن القومي.

ان بعض هذه الأجهزة يندرج في عداد أجهزة الدولة: وزارة الداخلية، وزارة الدفاع، رئاسة الجمهورية، ويظهر بالتالي في الأرقام المتعلقة بحجم قوة العمل

المستوعبة في الدولة. غير أن بعض هذه الاجهزة لا يظهر في هذه الاحصائيات. إن تقديرات هذا الجزء تظل موضع أخذ ورد، وهي مسألة ستظل مفتوحة.

ولكن يمكن تناول هذه الأجهزة من ناحية الحجم النسبي لمؤسسات الرقابة والسيطرة (أجهزة القمع والتحكم) بالقياس إلى السكان، وهو حجم ضخم جدا.

الهيكلية الحزبية والإدارية للأجهزة العسكرية والأمنية

صدام حسين

المكتب العسكري	**مكتب الأمن القومي**
التنظيمات الحزبية في الجيش	**الاستخبارات العسكرية**
التنظيمات الحزبية في الشرطة	**المخابرات**
التنظيمات الحزبية في حرس الحدود	**الأمن العام**
	جهاز الحماية

تشير الأرقام المتاحة إلى نمو موظفي وزارة الداخلية، ومكتب رئاسة الجمهورية، وهما الهيئتان اللتان تنتمي اليهما إداريا، أجهزة الأمن والمخابرات والحماية (تاركين الاستخبارات العسكرية باعتبارها جزءا من القوات المسلحة). ازداد عدد موظفي وزارة الداخلية من ١٠٢,٤٢٢ عام ١٩٧٦ إلى ١٥١,٣٠١ عام ١٩٧٨،.كما نما عدد الموظفين في مكتب رئاسة الجمهورية من ٢٤,٠٧٣ إلى ٥٧,٧٦٨ موظفا خلال الفترة ذاتها (٩). وليس معروفا بالدقة حجم الجزء المخابراتي من كتلة الموظفين هذه. ويعتقد أن الربع من هؤلاء موظفون إداريون، بينما الكتلة المتبقية هي جهاز أمني/ عسكري، مما يضع الرقم ٢٧٠ ألفا لحجم هذا الجهاز، أو ١٨٠ ألفا في حالة الاعتقاد بأن نصف الجهاز يتولى مهمات أمنية عسكرية. (١٠)

في نطاق تقويم التناسب العسكري/ الأمني بين الدولةوالمجتمع، ينبغي أن نأخذ في الحساب حجم الجيش الشعبي، وهو قوات غير نظامية تابعة للحزب،وتلعب دورا في المهمات الأمنية والعسكرية، رغم أن تماسكها

وانضباطها أكثر هشاشة بما لا يقاس من الأجهزة الأمنية الرسمية.

ابتدأ تسليح أعضاء الحزب في المجال المدني منذ عام ١٩٦٨، إلا أن قرار إنشاء الجيش الشعبي لم يصدر إلا يوم ٨/٢/ ١٩٧٠، أي بعد عامين من استلام مقاليد الحكم، وذلك تجنبا للحساسيات.. ان مسؤلي المنظمات الحزبية هم في الوقت ذاته مسؤولو الوحدات العسكرية في مناطقهم «فالمسؤول الحزبي عن محافظة ما، هو قائد الجيش الشعبي لتلك المحافظة... وهكذا نزولا إلى أصغر وحدة قتالية تتكون من ١٥ مقاتلا والتي يقودها من هو الإقدم من الناحية الحزبية بين المقاتلين».(١١)

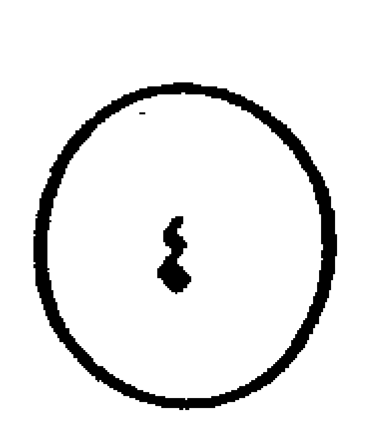
نما الجيش الشعبي من ٥٠ ألفا منتصف السبعينات إلى أثر من ١٠٠ ألف عام ١٩٧٧، وقفز بحلول عام ١٩٨٠ إلى ١٧٠ ألفا ثم إلى ٥٠٠ ألف عضو عام ١٩٨٢ وتولى مهمات قتالية بارزة. (١٢)إن حجم منظومات الرقابة تبلغ، والحالة هذه بحدود عام ١٩٨٠ أكثر من ٥٩ لكل ١٠٠٠ نسمة.(راجع جدول (٧) في الملاحق). لن نأخذ معطيات الأعوام اللاحقة التي تميزت كما أشرنا بعسكرة مفرطة في ظروف حرب دامت ٨ سنوات. وعلى أية حال فإن القوات المسلحة خلال فترة الحرب الأولى إذ ارتفعت إلى مليون فقد انخفضت بعد الحرب الثانية إلى ٣٨٥ ألفا. وبإضافة حجم قوى الأمن والمخابرات والأجهزة الخاصة وما تبقى من الجيش الشعبي فإن أرقام ١٩٩٢ تقارب مستويات ١٩٨٠ إلا أن حجمها النسبي إلى السكان لابد وأن يتغير من جراء النمو السكاني.

وفي أجواء هستيريا الحرب، حيث لا صوت يعلو، وحيث «الإجماع الوطني» يعادل حالة الخضوع المطلق للدولة، اكتسب هذا الجهاز حقوقا خاصة، بينها، على سبيل المثال، إطلاق النار دون مساءلة قانونية على الفارين من الخدمة العسكرية. وقد شملت هذه الحقوق الأجهزة الأمنية والأجهزة الحزبية على حد سواء. إن هذا الجهاز المسنود بعوائد نفطية هائلة، والمؤدلج بايديولوجية شعبوية عصبوية، والمندمج بعلاقات قرابة، والمفعم بروح بدوية عدائية للمدينة، وبروح خضوع مراتبي وبطرياركي لرب العمل/الأب (١٣) راح يهاجم المجتمع المدني بكل شراسة.



الفصل الرابع
من دولة الحزب الواحد إلى دولة الحزب/الأسرة

الفصل الرابع
من دولة الحزب الواحد
إلى دولة الحزب الأسرة



إن معاينة نمو الدولة في العراق، خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٩٢، تقودنا في اطار منطلقات هذه الدراسة، أي دراسة علاقة الدولة بالمجتمع المدني، إلى القول إن زحف الدولة على ميادين المجتمع المدني في الفترة المذكورة تشكل استمرارا للميل القديم ولكن بوتيرة أشد.

نجم هذا الاشتداد عن عوامل عدة، منها ما أشرنا إليه من حاجة الدولة المركزية إلى عناصر تلاحم تتجاوز هشاشة النخب العسكرية والعسكرية ـ المدنية، المعرضة لانقسامات سريعة، ومنها أيضا الانشطارات الاجتماعية والإثنية والدينية في المجتمع المدني، والتي تشكل عامل تحد للدولة ذاتها بمعناها كدولة قومية nation - state، (أي كدولة مركزية) ومنها أيضا حدة التحديات الخارجية (إيران، اسرائيل).

ولا ريب في أن هذه الحاجة ولدت النزوع إلى السيطرة على الثروة النفطية، مثلما أن السيطرة على هذه الثروة وفرّ للنخبة الحاكمة أدوات تعزز إنماء الدولة وتقويتها.

إن زحف الدولة بدأ، أول ما بدأ، على ميادين إنتاج الثروة: النفط، وانتقل، تباعا، إلى ميدان الصناعة، التجارة، الزراعة. (١)

بموزاة ذلك تواصل زحف الدولة على ميدان إنتاج وتوزيع الثقافة:

تأميم المدارس والمعاهد (القضاء على القطاع الخاص) مجانية التعليم،

تأميم الصحافة، توسيع أجهزة الإعلام.

اقترن الميلان، بزحف ثالث، هو زحف الدولة على ميدان التنظيمات الاجتماعية: النقابات العمالية، الجمعيات، الحياة الحزبية، إلخ.

في مجرى هذا الزحف كانت تتم، في داخل الدولة، عمليتان متمازجتان نحو سيطرة جماعة قرابية من قرية العوجة القريبة من تكريت، وهي عربية/سنية من الناحية الإثنية والمذهبية، ونمو سيطرة الحزب الواحد.

إن هذه العملية مرت، تقريبيا بثلاثة أطوار:

١ ـ (١٩٦٨ ـ ١٩٧٣): مرحلة التشارك. سيطرة الحزب. تنازع عسكري ـ مدني. فرض السيطرة المدنية على العسكرية.. خلق جيل جديد من العسكر في إطار ما يعرف بالجيش العقائدي.

٢ ـ (١٩٧٣ ـ ١٩٧٩): مرحلة نمو السيطرة القرابية بلا منازع.

٣ ـ مرحلة نمو السيطرة العائلية (عائلة الرئيس مباشرة ـ أشقاؤه، أبناؤه، أبناء عمومته، أنسباؤه) كنواة قيادة للجماعية القرابية الأكبر.

إن تمركز القرار بيد النخبة العائلية، وتمركز مفاصل السلطة بيد الجماعية القرابية الأوسع، وهيمنة الحزب على الدولة كلها، إنما جرى على خلفية خلل كامل في العلاقة بين الدولة والمجتمع، ويتمثل ذلك في أمور سبق أن ألمحنا اليها إلماحا في الفصلين الثاني والثالث، وهي:

١ ـ تحول الدولة إلى اكبر مالك/ ومنتج، في ميادين الصناعة والتجارة، والمصارف (المؤمم كليا).

٢ ـ استيعاب الدولة لأكبر نسبة من قوة العمل الوطنية.

٣ ـ استقلالية الدولة في مواردها عن المجتمع المدني استقلالا تاما.

إن الطابع المميز لهذه السيروروات يفرض علينانبذ التوصيفات الأيديولوجية لجوهر هذا النظام، والتحفظ أيضا على التعيينات الأكاديمية التقليدية. نحن

بازاء دولة جديدة، دولة كلانية، دولة حزب واحد ودولة جماعة قرابية، وهي دولة تسلطية بلا مراء، ورأسمالية بالمعنى الماركسي ـ الڤيبري لهذه الكلمة.

يشكل تنميط الدولة حقلا شائكا في ميدان الفكر السياسي/ السوسيولوجي. فمعايير التنميط تتنوع وتختلط إلى حد يتعذر معه فصل التوصيف العلمي عن الهجاء السياسي.

تطلق على الدولة في العراق نعوت شتى في مختلف الدراسات السياسية والسوسيولوجية والاقتصادية، فهي دولة فاشية [٢]، أو تسلطية [٣] authoritarian، أو دولة الحزب الواحد، أو دولة رأسمالية البيروقراطية [٤] أو حتى دولة الرأسمالية الوطنية، أو التابعة.

تنطلق هذه المفاهيم وغيرها من معايير متباينة تقوم على النمذجة السوسيولوجية لأشكال الشرعية، أو أشكال التنظيم، وتعيين الهوية الاجتماعية للفئة الحاكمة، أو طابع نمط الانتاج المسيطر.

إن هذه التعيينات، بمقدار ما لا تندرج في أدب الهجاء السياسي، تخدم في إنارة جوانب وخصائص معينة في طابع الدولة. فالنظرة التاريخية ـ المقارنة قد تقود إلى مماثلة، في جوانب، مع النموذج الألماني (الفاشية)، أو النموذج السوڤيتي (الاشتراكية)، سواء تم توصيف هذا أو ذاك بأنه نظام الحزب الواحد، أو النظام الشمولي.

أما المقاربة الاقتصادية، فانها تصور تفاعلات الدولة بالفئات والطبقات الاجتماعية المهيمنة، أو التي يفترض أنها مهيمنة، متجاوزة الحقل السياسي/ التنظيمي والاجتماعي.إن تعيين طبيعة الدولة في مجتمع معين، يعتمد برأينا، على عدة معايير مركبة، تعتمد على شكلها التنظيمي، ونمط شرعيتها، وطابع نخبتها الحاكمة، ونمط الاقتصاد الذي تعتمده.

في مجال تنميط هذه الدولة نقترح تعبير: دولة الحزب/ الأسرة الواحدية التسلطية، تمييزا لها عن دولة النخبة العسكرية/ التسلطية، أو دولة الاسرة الواحدة/ التسلطية.

نمو الجماعة القرابية

شكل الصعود الثاني للبعث إلى السلطة عام ١٦٨، تكرار كلاسيكي لصعوده الأول عام ١٩٦٣: انقلاب يعتمد على حفنة من الضباط، من خارج الحزب ومن داخله. الواقع أن الفئة الأولى هي التي تولت العملية الفعلية للاستيلاء على السلطة. (٥)

هذا التحالف العسكري/ المدني سيعطي للعسكريين مركز الثقل في أول مجلس لقيادة الثورة، فهم يحتلون ١٠٠٪ من عضوية أعلى هيئة مقررة. (راجع جدول (٨) في الملاحق).

وسيكون التوازن العسكري/ المدني واحدا من اهم محاور الصراع في بلد يعاني من سيطرة مستديمة للعسكر، وفي حزب يتميز بحساسية خاصة تجاه عسكرييه بصفة خاصة: اعتماد شبه مطلق عليهم في اختراق معاقل السلطة والاستيلاء عليها، وقلق شبه متصل إزاء احتمال أن يمتطي ثلاثة ضباط أو أربعة دبابة» ليستولوا على السلطة ،حسب تعبير الرئيس العراقي صدام حسين. (٦)

أول تحول في التوازن العددي بين الطرفين جاء بعد إزاحة الحلفاء الأغراب، "عبد الرزاق النايف"، و"ابراهيم الداوود"، وقرار دمج القيادة القطرية بمجلس قيادة الثورة، في الفترة نوفمبر ١٩٦٩ ـ ١٩٧١، وإقصاء اثنين من أبرز الوجوه العسكرية. ويلاحظ "مجيد خدوري" أن عهد البعث هو األ عهد بعد ١٩٥٨ يرغم العسكر على الركوع تماما لسلطة المدنيين. (٧) (راجع جدول (٩) في الملاحق).

وارتكزت هذه العملية على ضخ أعضاء الحزب في المؤسسة العسكرية، عبر اعداد دورات عسكرية سريعة، ولم شمل الضباط البعثيين السابقين لخلق ماسمي بـ «الجيش العقائدي». ومما ساعد على ذلك نمو حزب البعث من بضع مئات عام ١٩٦٨ إلى عشرات الآلاف. (راجع جدول (١٠) في الملاحق).

إن هذا النمو الهائل أتاح لقيادة الحزب المدنية أن تتوفر على قدرات بشرية وتنظيمية هائلة، سمحت له باحكام السيطرة على أهم مفاتيح الدولة، وبصفة خاصة مؤسسات الامن والقوات المسلحة.

وكان التغلغل والإشراف يمتدان من قاعدة هرم أجهزة الدولة إلى قمة هذاالهرم في بناء مواز ومتداخل. وينتهي التنظيمان (الحزبي والحكومي) إلى قمة هرم واحد حيث قيادة الدولة هي قيادة الحزب، وقيادة الحزب هي قيادة الدولة.

وبوصول الجهاز الحزبي إلى ١,٥ مليون عام ١٩٨١ (اي بنسبة ١ إلى ١٠ من السكان تقريبا) تكون عملية «التبعيث» قد بلغت مداها الأقصى. لن ندخل في عوامل هذا النمو، وجوانبه الطوعية والقسرية[٨]، حسبنا في هذا الشأن النظر إلى جوانبه ذات الصلة بتكوين وبلورة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.إن ميل الأحزاب للنمو يؤدي إلى تمركز الموارد والقرار في يد فئة محددة تتحكم، عن طريقه، بشتى مؤسسات الدولة على النحو التالي:

هيكلية تغلغل الحزب الحاكم في الدولة والمجتمع

قيادة قطرية

(١)	(٢)	(٣)	(٤)
المكتب العسكري	المكتب الإعلامي	المكتب العمالي	المكتب الفلاحي
-الجيش	-صحافة	-اتحاد النقابات العام	-الجمعيات الفلاحية
-الأمن	-إذاعة	-نقابات العمال في القطاعين العام والخاص	-التعاونيات
- الشرطة	-تلفزيون		
-الاستخبارات العسكرية	-		

(٥)	(٦)	(٧)
المكتب الطلابي	مكتب المنظمات المهنية	مكتب العلاقات مع الحزب
-اتحاد الطلبة	-اتحاد النساء	
-متوسطة	-اتحادات أطباء/مهندسين/ محامين...إلخ	
-ثانوية		
-جامعة		
-معاهد		

إن المنظمات الحزبية في (١) و (٢) و (٥) تهيمن على أجهزة الدولة: الجيش، الاعلام، مؤسسات لتعليم. أما المنظمات الحزبية (٣) و (٤) و (٥) و (٦) فتتولى مهمة السيطرة على منظمات المجتمع المدني. (نتناول ذلك في الفصل الخامس).

تعمل الهيئات الحزبية في نظام مراتبي شديد التمركز، يتمثل بالهرم التالي:الشكل ٥ ـ ٤ البناء الهرمي للحزب الحاكم ودرجات التسلسل الحزبي الأساسية :

قيادة قطرية

فرع فرع

شعبة شعبة شعبة

فرقة فرقة فرقة فرقة مستوى الاعضاء

خلايا خلايا خلايا خلايا خلايا خلايا

أنصار أنصار أنصار أنصار أنصار : النصير على مستويين نصير ثان ثم نصير اول

حلقات حلقات حلقات حلقات حلقات حلقات : بدء الارتباط بالحزب

مؤيدين مؤيدين مؤيدين مؤيدين مؤيدين مؤيدين

أصدقاء أصدقاء أصدقاء أصدقاء أصدقاء أصدقاء أصدقاء

ولتقدير حجم انتشار حزب البعث، حسبنا النظر إلى المنظمات الرديفة وسط الأطفال والفتيان والشباب.(راجع جدول (١١) في الملاحق) . بيد أن دمج الحزب بالدولة، وهيمنة الحزب على المؤسسة العسكرية، عن طريق الإشراف عليها عبر المكتب العسكري التابع للقيادة القطرية، أو عن طريق التخريج السريع للضباط العسكريين، أبقى مسألة السيطرة على جهاز السيطرة مفتوحة تماما، ومقلقة تماما، في نظر الطاقم القيادي من الصف الاول. وإن مركزة

الحزب، مواردا وقرارا لا يحل المشكلة، بل يخلق مشكلة جديدة: الميول المضادة لهذا التمركز.

كان حزب البعث يرى دولته بمنظار حساسية خاصة، حساسية تقوم على الريبة. فالثقافة السياسية في البلد هي ثقافة انقلابات، أو ثقافة استيلاء عنيف على السلطة، وثقافة صراعات دامية بين كتل شتى على مواقع السلطة والنفوذ. إن الاعتماد على شبكة العلاقات الحزبية (الأيديولوجية/ التنظيمية) للحفاظ على تماسك النخبة الحاكمة أثبت أنه غير كاف، أو أنه نزوع غير عملي (تجربة انشقاق ١٩٦٣ و الانشقاقات المتكررة بعدها)، من هناميل أكبر الكتل القرابية (المجموعة التكريتية) إلى الركون للولاءات المحلية الصغيرة. إن الانعطاف القوي إلى الركون أساسا على العلاقات القرابية اشتد عام ١٩٧٣ إثر تمرد ناظم كزار، مدير الأمن العام، لقد شدد هذا المنطق الميل الكامن في الحزب: التحول من شبكة العلاقات الحزبية، إلى شبكة العلاقات القرابية، وإعطاء الأولوية لهذه الثانية.

ونلاحظ أن الحضور القرابي (التكريتي) كان قويا منذ البداية في مجلس قيادة الثورة، (وبدرجة أقل) في قيادة الحزب، وسجل أول ظهور بارز له في المكتب العسكري عام ١٩٧٠: كان المكتب العسكري يخضع مباشرة للرئيس أحمد حسن البكر (البيجات)، وضم في أوقات متباينة شخصيات من الوسط القرابي نفسه، بينهم: كامل ياسين (من البيجات)، فاضل البراك (البو ناصر)، عبد الرحمن الدوري (دور)، عدنان شريف (البو ناصر)، عدنان خير الله طلفاح(بيجات). لكن المعقل الأهم لهذه المجموعة هو الجهاز الخاص. اقيمت منذ عام ١٩٦٨ ازدواجية في المؤسسة الأمنية/ العسكرية، وذلك بإنشاء جهاز خاص للحزب سمي مكتب العلاقات العامة الذي اعطي صلاحيات عامة تقف به فوق كل الأجهزة العسكرية والأمنية الأخرى، بما في ذلك المكتب العسكري نفسه. وتولى صدام حسين نفسه مسؤولية هذا الجهاز. ويؤكد "حنا بطاطو" أن مركز نفوذ صدام حسين، أيام كان نائبا ناجم عن علاقاته القرابية بالرئيس وغيرها وناجم ايضا عن: سيطرته على أجهزة الأمن الداخلي والاستخبارات العسكرية من خلال سيطرته

على مكتب الأمن التابع للحزب وهو جهاز أمن فوق أجهزة الأمن. [٩]

وفي شهادة هامة يقول السيد "صلاح عمر العلي" (وزير سابق وعضو مجلس قيادة ثورة سابق) إنه «بدأت دلائل اعتماد الاقارب محل الحزبيين تظهر من خلال اجهزة الحماية الشخصية لصدام والبكر» وذلك بعد أسابيع من استلام السلطة» .[١٠] ويؤكد العلي ان البكر عرض مسؤولية أجهزة الأمن على قياديين آخرين أول الأمر. فرفض عبد الخالق السامرائي هذا التكليف باعتبار أن مهمة الأمن «وسخة»، كما رفض العلي نفسه هذا المنصب حين عرض عليه، وهنا تطوع صدام حسين لأخذ المهمة التي استنكفها الاثنان. لقد كان ثقل الجماعة القرابية ماثلا كما أشرنا منذ بداية عام ١٩٦٨، سواء في الجناح العسكري لحزب البعث، أو في جناحه المدني. ففي أول مجلس لقيادة الثورة كان هناك ٣ من تكريت، من مجموع ٧، وفي مجلس قيادة الثورة الثاني ٦ تكريتيين من مجموع ١٥.[١١] ويرجع هذاالثقل برأي "بطاطو" إلى الوزن المميز لجماعة الضباط من تكريت في المؤسسة العسكرية. وهذا يرجع بدوره إلى عوامل متعددة: التصفيات المستمرة لكتل الضباط المتصارعة من أنصار العهد الملكي، ومن كتل الموصل والرمادي (سرح ٣٠٠٠ ضابط في هذه الصراعات بين ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨)، والصراع بين الجناح المدني للبعث والجناح العسكري الذي اندلع عام ١٩٦٣..

لقد كانت النخبة المدنية للحزب خلال ٦١ ـ ١٩٦٣ شيعية (٦ من ٨) والنخبة العسكرية سنية تكريتية كليا (٩ من ٩)، وحصل انفصال وتصادم بين الاثنين في انقلاب تشرين ١٩٦٣. وابتدء من عام ١٩٦٦ انتقل مركز الثقل القيادي العسكري/المدني إلى نواة عشيرة البو ناصر التكريتية ممثلة بثنائي البكر/صدام. وسار نفوذ الجماعة القرابية داخل الحزب والدولة من شكله الاول البسيط الذي بدأ بهيئة إرهاصات خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣، ليأخذ أبعادا متنامية.

لقد تركزت مجالات النفوذ القرابي بادىء الأمر على بعض المواقع في المكتب العسكري، وعلى أجهزة الحماية الشخصية، إلا أنها سرعان ما تكشفت بعد ١٩٧٣ في أجهزة الأمن والمخابرات، وقوات الحماية الخاصة، والقوات

المسلحة والصناعات العسكرية. ويؤكد "بطاطو"، مثلا، أنهم احتلوا منذ البداية أهم مناصب الحزب والدولة: الدفاع، أمن بغداد ،قيادة القوة الجوية، قاعدة الحبانية، اللواء المدرع للحرس الجمهوري.وقد غطت على هذا الصعود بستار أيديولوجي كثيف، قدم صورة حكم النخبة باسم الحزب، رغم أن الواقع، كما لاحظ "بطاطو" منذ السبعينات، هو العكس: «لن يكون من باب الاشتطاط القول إن التكريتيين يحكمون بواسطة حزب البعث، اكثر من كون حزب البعث يحكم بواسطة التكريتيين». (١٢) تنامى الميل لتجاوز الجماعة القرابية الاوسع إلى الجماعة القرابية الاضيق بعد إقصاء البكر (١٩٧٩)، واكتسب هذا الميل أقصى أشكاله المتطرفة بعد حرب الخليج ١٩٩١ ،أدناه هيكل توزع أبناء وأشقاء وأبناء عمومة الرئيس صدام حسين على مواقع الصف الأول عام ١٩٩١ فما بعد.

نظام أسرة صدام حسين

رئيس الجمهورية : أمين عام الحزب : القائد العام للقوات المسلحة : رئيس مجلس الأمن القومي

الوزارات الهامة

وزارة الدفاع	**وزارة الداخلية**	**وزارة التصنيع العسكري**
علي حسن المجيد	وطبان ابراهيم	حسين كامل
ابن عم الرئيس	اخ نصف شقيق	صهر الرئيس وابن اخ وزير الدفاع

الدوائر الامنية

مكتب الأمن القومي	**جهاز الحماية**	**الأمن العام**	**مستشار خاص**
قصي صدام حسين	صدام كامل	سبعاوي ابراهيم	برزان ابراهيم
ابن الرئيس	صهر الرئيس	اخ نصف شقيق	اخ نصف شقيق

ميادين أخرى : مركز نفوذ ابن الرئيس

إعلام	ثقافة	رياضة

عدي صدام حسين

إن القران الفريد لنظام الحزب الواحد بنظام الأسرة الواحدة يفضي، كما أشرنا، إلى اندماج التمركز/التراتب البيروقراطي بالتمركز/التراتب البطرياركي.

لا ريب في أن ذلك يضفي على النخبة الحاكمة تماسكا شديدا، ويكسبها قوة استثنائية. إلا أن ذلك أيضا يشكل عنصر ضيق لقاعدتها الاجتماعية، وهي تعوض هذا الضيق بتوسيع قاعدة الحزب، واستخدام أيديولوجيا شعبوية تجند الرموز والشعارات القومية والاشتراكية والدينية في سبيل خلق أوسع الولاءات.(١٣)

أخيرا لا بد من الإشارة إلى أن دور الجماعات القرابية (القبائل، العشائر، الأسر) في الحياة السياسية العراقية لم يدرس دراسة وافية حتى الآن. ونكتفي هنا، بعدد من الملاحظات السريعة وهي أن العراق ظل، لفترة مديدة (حتى عام ١٩٢٠) يغلب عليه الطابع القبلي(١٤)، نتيجة اختلال العلاقة بين المدينة من جهة والريف والبوادي، لصالح هذه الأخيرة. ونتيجة لتدفق هجرة القبائل من الجزيرة، من جهة أخرى. إن التوازن بين القبائل الرعوية (البدو /الرحل) والقبائل الزراعية (المستقرة) لم يتغير لصالح الأخيرة إلا أواخر القرن الماضي وبداية القرن العشرين. وما إن استقرت القبائل لتتحول إلى جماعات زراعية حتى بدأت الهجرة إلى المدن بعوامل طرد من الأرياف وعوامل جذب من المدن.

إن هذه العملية جرت في فترة جدّ قصيرة، لم تتح الوقت الكافي لهضم عناصر الريف اجتماعيا وثقافيا. واحتفظت نظم القرابة، والثقافات المحلية، بقوة استمرارها، ولعبت بهذه الصفة، دورا مهما في الحياة الاجتماعية والسياسية. ولنتذكر دور القبائل في ثورة العشرين، فقد كانت القوة المسلحة للتحدي. وبقيت العشائر رغم ما طرأ عليها من تغير، الناخب الاجتماعي، والقاعدة السياسية الجماعية لعدد من شخصيات العهد الملكي، مثلما كانت اشكال التضامن القرابي المحدد لفعل الكتل الكثيرة المتصارعة من الضباط في العهد الجمهوري.

لقد كان العراق في بداية القرن ريفيا بوجود ٨٠٪ من سكانه في الأرياف. أما اليوم فإن٧٢٪ من سكانه في المدن، بما يشكل تمدينا مكانيا لا ثقافيا.

بتعبير آخر، إن الريف يحتل المدينة من الداخل. وكلاهما يتغير في مجرى هذا التلاقح. إن انقلاب العلاقة بين الريف والمدينة، اقترن أيضا بتدهور مكانة كثرة من القبائل، وتدهور الحرف التي كانت تعيش عليها البلدات الصغيرة: تكريت،عانة، هيت، دور... الخ. (١٥)

لقد اتجه أبناء هذه المدن الصغيرة إلى الهجرة إلى بغداد، واتيحت لبعضهم فرص الدخول إلى الخدمة الحكومية، المدنية، أو العسكرية،مستفيدين من هذه التوسطات القرابية أو تلك، كما هو حال تكريت التي افادت من مولود مخلص، أول ضابط من تكريت يدخل الجيش التركي في مطلع هذا القرن، ويلعب دورا بارزا في العهد الملكي.

ومنذ ذلك الحين بدأت رحلة الضباط من تكريت في مدارج الصعود.

إن اندماج النخب القرابية بالدولة، وحصول الدولة على موارد مستقلة عن المجتمع المدني سهل اختراق الدولة لهذا الأخير، على الرغم من تكونه من قوى اجتماعية/ تنظيمية درجت على المحافظة على استقلاليتها: الأكراد وقواهم السياسية والمسلحة، الحزب الشيوعي وحركته الطلابية/العمالية، والمؤسسة الشيعية وحركاتها الاجتماعية والسياسية المعمدة باسم هوية مقدسة ما تني تترسخ.

لقد درج الأدب السياسي على استخدام تعبير «التكارتة» دون تمييز، في حين سعينا إلى استخدام تعبير الجماعة القرابية عموما. مرد ذلك أن هناك تمايزا بين شتى الجماعات القاطنة في تكريت وجوارها.

إن مركز النفوذ الأساسي يتمحور في عشيرة البو ناصر التي ينحدر منها الرئيس السابق البكر، والرئيس الحالي صدام حسين. وتتركز جماعة "البو ناصر" في قرية "العوجة". ومن ثم فإن سكان منطقة تكريت وجوارها ينقسمون إلى عدة جماعات على النحو التالي:

١ ـ التكارتة (أهل تكريت) ومنهم صلاح عمر العلي، وطاهر يحيى، وحردان التكريتي وغيرهم.

٢ ـ الحديثيون وهم من أهل تكريت وقد نزحوا من بلدة حديثة.

٣ ـ "البو ناصر" وهي عشيرة نزحت إلى تكريت في فترة غير معلومة وتسكن في الاساس قرية العوجة جنوب شرقي تكريت، على ضفة دجلة.

لم نجد في كتاب القبائل العراقية للعزاوي أية إشارة إلى "البوناصر". اما كتاب القبائل العراقية ليونس الشيخ ابراهيم (بغداد ١٩٨٩) فيذكر عشيرة باسم البوناصر هاجرت من نجد. لكن التقارير السرية لدائرة الاستخبارات البريطانية حول عشائر العراق (انظر: العشائر والسياسة، ترجمة د. عبد الجليل الطاهر، ايران، قم، ١٤١٣ هجرية ص ٣٩) تفيد أن عرب "البيجان" (وهم فخذ من "البوناصر") خليط من عشائر متعددة في جملتها من "الدليم"، وهم مزارعون ينتسبون عن طريق المصاهرة بآل شاوي.

إن التكارتة من جانب، والبو ناصر من جانب آخر، ينقسمون إلى عدد من الأفخاذ والعوائل:

١ ـ تكريت

أ ـ البو خشمان

ب ـ الشيايشة

ج ـ البو ياسين

٢ ـ البو ناصر

أ ـ البو اعمر

ب ـ البو خطاب

ج ـ البيجات (ومن الوجيه ندى الحسين والبكر)

د ـ النقيب

ينتمي أحمد حسن البكر إلى البيجات ومنهم أخوال صدام حسين، أما أبناء عمومته فهم من بيت المجيد من فرع البو خطاب.

وينقل عبد الرزاق الحسني في كتابه «العراق قديما وحديثا» عن ابن جبير الأندلسي أن تكريت كانت «مدينة كبيرة واسعة الأرجاء فسيحة الساحة، حفيلة بالأسواق، كثيرة المساجد، غاصة بالخلق.. ولها قلعة حصينة على الشط هي قلعتها المنيعة...» اما اليوم «فهي قرية أثرية كبيرة تشرف على نهر دجلة في موضع يبعد ٧٦ كليو مترا عن سامراء شمالا. بيوتها قليلها ومرافقها عتيقة وسكانها زهاء ٣٠٠٠نسمة جل مهنتهم صنع الاكلاك وتسييرها حافلة بين بغداد والموصل، أما الباقون فيمتهنون الزراعة..» (الحسني ص ٩١).

تضم منطقة تكريت، بعد تحويلها إلى محافظة باسم محافظة صلاح الدين، قرابة ٨٠٠ ألف نسمة، منهم ٣٠٠ ألف حضري، و٥٠٠ ألف ريفي. ويتوزع الحضر على مدن وبلدات بارزة منها: سامراء ، تكريت، العوجة، دور بيجي وغيرها.

ان الوزن النسبي لعشيرة "البو ناصر" ببيوتاتها العديدة غير معروف بالدقة. ويقدر عمر العلي أن عددهم حوالي ٧٥٠٠ أواسط السبيعنات. وهناك افتراض بأن مجموع افخاذ تكريت والعوجة لن يزيد في أحسن الأحوال عن ٢٥ ألفا. ولما كانت هذه الجماعة بطرياركية القيم فإن النساء مستبعدات تماما عن الظهور في الحياة الاجتماعية، ناهيك عن المشاركة السياسية. وعليه فان وجود ١٢ ـ ١٣ ألف نشط في أجهزة الدولة من هذه الجماعات ليس تقديرا بعيدا عن الواقع. وهناك مصاهرات ـ تحالفات تدرج الدوريين ، الجبور، الراويين وجماعات قرابية أخرى، في جهاز الدولة وبالأخص مفاصله الحساسة، الأمن، المخابرات والجيش وإن كانوا يحتلون المرتبة الثانية قياسا إلى آل المجيد فخذ رئيس الجمهورية.

إن وجود جماعة قرابية وتحالفات ـ مصاهرات مع هذه الجماعات، مقرونا بوجود حزب جماهيري منظم على اسس ايديولوجية ووفق هياكل حديثة، يدفعنا إلى اقتراح مقاربة جديدة للعلاقات داخل الدولة / الحزب.

يرى" بيتر هاينه"،أن العراق لا يشذ عن الشرق ألاوسط في شيوع نظام الراعي ـ العميل Patron - Client الذي يميز كامل العلاقات في الدولة والحزب. وهذا النظام حسب فهمه يقوم على العلاقة الشخصية بين التابع

والمتبوع، حيث يقدم التابع الولاء والخدمات مقابل حصوله على الحماية والنقود. وأن هذا النمط من العلائق الشخصية يختلف في نظره -تماما أو كليا- عن العلاقات القانونية Law - abiding في الجهاز البيروقراطي (الإداري).[١٦]

بتعبير آخر يرى" هاينه"، انسجاما مع مدرسة" فيبر - جلنر" [١٧] أن ثمة ثنائية ثقافية cultural تتقابل فيها العلاقات الشخصية (راع - عميل) بإزاء العلاقات اللاشخصية للنظام البيروقراطي - القانوني الحديث. إن هذين القطبين حسب هذا الفهم ليسا في حالة تقابل، بل أيضا في حالة إقصاء متبادل، حيث حضور الواحد ينفي أو يلغي الآخر. فإما هذا وإما ذاك.

ونميل في هذه الدراسة إلى التحفظ على هذه الثنائية القطبية. إن علاقات التبعية الشخصية لا تقتصر بالضرورة على الولاء مقابل الحماية، كعلاقات نفعية مباشرة، فهناك علاقات تبعية شخصية ناجمة عن القرابة، بما هي قرابة. زد على ذلك أن مقولة الولاء - النقود غير كافية لتعيين علاقة شائكة من هذا النوع. فماذا ينفع الحاكم ولاء مرؤوسيه إذا كانوا سيئي الأداء، أو عاجزين عن أداء مهمات محددة. وينطبق الشيء ذاته على مفهوم الحماية، فهو مطاط وغير كاف.

لسنا بصدد انكار وجود علاقات تبعية شخصية بل بصدد التحفظ على إعطائها مضمونا واحدا فقط، أو الاقتصار عليها وحدها. ونميل إلى وجود أنماط عديدة من العلاقات في حالة تداخل وتراكب، إن جاز مثل هذا التعبير. إن الروابط *في الدولة والحزب تختلف عن الروابط داخل الجماعة القرابية* أو بينها وبين الجماعات الأخرى. إن هذه الروابط تنقسم -في اجتهاد أولي- إلى أربعة أصناف: روابط إدارية (داخل الدولة)، روابط حزبية في الجهاز الحزبي، روابط قرابية داخل العشيرة، وروابط راعي - عميل، أو تابع متبوع (الولاء الشخصي). إن هذا التقسيم تجريدي يهدف إلى تعيين مضمون كل علاقة بمعزل عن الآخرى رغم أنها في الواقع شديدة التداخل.

١ - إن الروابط في الدولة تقوم على التراتب البيروقراطي بما في ذلك من نظم مكافآت وارتقاء ورتب ومراتب ونظم عقوبات وضوابط عمل وهيكلية خضوع

كامل للمراتب الأعلى وفق نظام تسلسل المراجع وتقسيم العمل والمهمات. إن هذا الخضوع يرتكز على علاقات سلعية ـ نقدية أي تقديم خدمات معينة مقابل مكافآت نقدية.

٢ ـ أما الروابط الحزبية الحديثة فانها تحمل الكثير من سمات الروابط الإدارية لكنها لا ترتكز على علاقات خدمة ـ نقد (أو ليس عليها وحدها) بل على علاقات ايديولوجية /سياسية. وهي تتضمن بدورها تقسيما للعمل وضوابط له، كما تتضمن نظام خضوع كامل للهيئات الدنيا إلى الهيئات العليا وفق ضوابط تنظيمية ـ طوعية (مفهوم المركزية الديمقراطية)

٣ ـ تتسم الروابط القرابية بكونها تنطوي على تراتب هرمي طبيعي/اجتماعي (بايولوجي/ سوسيولوجي) يولد عبر تبعية الأبناء إلى الآباء والأصغر سنا للأكبر سنا وفق نظامْ القيم القبلي، علاقات خضوع كاملة من الأبناء للآباء ومن الأصغر للأكبر سنا.

٤ ـ أخيرا تتوالد عن علاقات التابع/المتبوع (الراعي /العميل) عن توازن قوة تتمركز فيه سلطة النقود و/أو سلطة العنف (= الحماية) عند طرف قادر على مبادلتها لقاء ولاء/ خدمات عند طرف آخر.

إن تداخل هذه الأشكال من الروابط يضفي على التراتب في الدولة والحزب طابعا خاصا ينطوي على مكامن قوة خاصة ومكامن ضعف خاصة بالمثل.وفي تقديرنا أن العلاقات (٢) و(٤) اقل جبروتا أو أكثر هشاشة من العلاقات (١) و(٣). إن مجرد التحام عدة أنماط من أشكال التراتب والخضوع يولد مزيجا من الأجهزة التنفيذية على مستوى القمة في الأقل، مثلما ينتج مزيجا خاصا من القائد/الأب/الرئيس/الراعي.

ثانيا: السلطات الثلاث

تخضع إدارة الدولة والمجتمع لضوابط الدستور المؤقت الصادر عام ١٩٧٠ وتعديلاته اللاحقة.

ويعد هذا الدستور المؤقت الثالث منذ عام ١٩٥٨. فقد صيغ الدستور المؤقت

الاول عقب الإطاحة بالملكية عام ١٩٥٨، وصيغ الثاني عقب إسقاط مسقطي الملكية عام ١٩٦٣، ودام هذا الأخير بدوام حكم الأخوين عارف ١٩٦٣ ـ ١٩٦٨.

خلافا لدستور ١٩٢٥[١٨]، تمتاز هذه الدساتير الثلاثة بأنها لا تنص على مبدأ الفصل بين السلطات، بل تجمع، ولأول مرة في التاريخ العراقي الحديث، السلطات التنفيذية والتشريعية بيد هيئة واحدة هي مجلس الوزراء (١٩٥٨ ـ ١٩٦٨)، ومجلس قيادة الثورة (١٩٦٨ ـ الآن).

صيغت الدساتير المؤقتة الثلاثة على يد جماعات اختصاص حكومية، ولم تخرج عن مجلس تأسيسي منتخب، خلافا لدستور عام ١٩٢٥ الذي كان ثمرة مجلس من هذا النوع.

واحتلت السلطة التنفيذية منذ عام ١٩٥٨ وحتى اليوم، مركز الثقل في الحياة السياسية، محتكرة حق التشريع والتنفيذ، ومستمدة التفويض من واقع وصولها إلى السلطة، ومسوغة هذا الوصول باسم أيديولوجيا «ثورية».

السلطة التنفيذية

احتكر الحزب الحاكم الهيئة الأولى في الجهاز التنفيذي التشريعي، أسوة باحتكاره المطلق للقوات المسلحة واجهزة الامن. ولم يسمح لأي طرف، خارج حزب البعث بدخول هذه الهيئات منذ عام ١٩٧٠، رغم أن أطرافا سياسية أخرى اشركت في مجلس الوزراء في فترات مختلفة.

وقد أعطي لهذا الاحتكار صفة قانونية حيث أشارت المادة (٣٧) من الدستور المؤقت الصادر في ١٩ يوليو ١٩٧٠ على إعطاء حزب البعث الدور القيادي في الدولة والمجتمع، فيما نصت المادة ٢٠٠ من قانون العقوبات، والتعديلات المضافة إليها، على تحريم العمل السياسي في القوات المسلحة وحصره بحزب البعث. (١٩)

إن تركز صلاحيات التشريع في مجلس قيادة الثورة، وتمركز القرار بيد رئيس هذا المجلس، تضفيان على هذه الهيئة طابعا شبه مطلق، مثلما تضفيان على شخص رئيسه هذا الطابع نفسه.

يتولى مجلس قيادة الثورة الحكم بالمراسيم، التي تحمل اما قوانين جديدة، أو قرارات تنفيذية، وترتكز جميعا على الصلاحيات المسندة إلى رئيس مجلس قيادة الثورة بموجب الفقرة (أ) من المادة ٤٢ من الدستور المؤقت.

وتحمل القوانين الجديدة ديباجة ثابتة تنص على إلغاء كل ما يتعارض مع الأحكام الواردة فيه، حتى لو كانت مغايرة للقانون الأساسي، كما تنص على أن يتولى مجلس الوزراء تنفيذ القانون أو القرار إياه.

وفيما يلي عينة شهرية من قوانين وقرارات مجلس قيادة الثورة مأخوذة عن منشورات وزارة العدل العراقية لشهر يونيو ١٩٨٧:

عدد القوانين ١٨ قانونا

عدد القرارات ٤٩ قرارا

إن الأرقام السابقة لا تشي بأهميتها إلا بعد أن نعرف المضمون الواسع لهذه القوانين التي تشمل مواضيع تتراوح بين إصدار اجازات وسطاء البيع، إلى تغيير قوانين الخدمة العسكرية، ومن إجازات الموظفين، إلى ميزانية الدولة وتوزيع الأراضي، وإبرام الاتفاقات مع الدول الأجنبية.

وفيما يلي عينة من ١٣ قانونا اصدرها مجلس قيادة الثورة ضمن ١٨ قانونا خلال شهر يونيو ١٩٨٧، وعينة تضم ١٤ قرارا من مجموع ٤٩ قرارا أصدرها المجلس خلال الفترة ذاتها، وهي تعكس شدة تمركز القرار في الدولة، علما ان هذه الصورة تقتصر على جانب واحد من الاجهزة التنفيذية، ولا تشمل عمل مكتب الأمن القومي الذي يشرف على سير جهاز المخابرات، والاستخبارات والأمن العام، وتخضع للسيطرة المباشرة لرئيس مجلس الأمن القومي:

(عينة من القرارات)

الموضوع	الإجراء المتخذ	رقم القرار
١ ـ الملكية الزراعية	تغييرات	٣٣٣
٢ ـ وزارة الري	تغيير هيكلية الوزارة وإنشاء شركات تابعة لها	٣٣٤و٣٣٥
٣ ـ نقابة أطباء الاسنان	إنشاء نقابة جديدة بما في ذلك شروط الانتماء النقابي والانتخابات	٣٥٧
٤ ـ شركات نقل الركاب في المحافظات	الغاء الشركات وتصفية اموالها	٣٥٩
٥ ـ مالية الدولة	شطب ديون الحسابات الختامية لعام ١٩٨٥	
	٣٧٣	
٦ ـ اتفاقية تعاون قانوني وقضائي مع أفغانستان	التصديق عليها	٣٧٤
٧ ـ اتفاقية مماثلة مع يوغسلافيا	التصديق عليها	٣٧٥
٨ ـ نقابات العمال	إصدار قانون جديد ونظام داخلي جديد	٣٧٩
٩ ـ الخدمة العسكرية	تعديل القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٨	٣٩٤
١٠ وزارة الأوقاف	إنشاء صندوق باسم الزكاة	٣٩٩
١١ ـ الطب العدلي	تعديل قانون الطب العدلي	٤٢٧
١٢ ـ وسطاء العقود والبيع (الدلالة)	تشريع قانون ينظم عملهم	٤٢٨
١٣ ـ الخدمة العسكرية	تعديل قانون رقم (٦٥) لسنة ١٩٦٩	٣٩٦

ويتمتع رئيس مجلس قيادة الثورة بصلاحيات واسعة، فهو كما أسلفنا، رئيس الجمهورية ورئيس مكتب الأمن القومي، والقائد العام للقوات المسلحة، فضلا عن كونه أمين سر قطر، أي زعيم الحزب الحاكم. أي أنه يشرف على الدولة والحزب، فضلا عن العشيرة.

الجهاز التشريعي

غاب الوجود الجسدي للبرلمان عن الحياة السياسية منذ ثورة يوليو عام ١٩٥٨، حتى حزيران ١٩٨٠. وبين هذين الفاصلين تمتد ٢٢ عاما من الحكم المباشر بالمراسيم وغياب الأشكال المؤسساتية الحديثة لتمثيل المصالح المتنوعة.

جرت محاولات محدودة لاستعادة الحياة البرلمانية المألوفة في عهد عبد الكريم قاسم ١٩٦٠ ـ ١٩٦١، حيث أنشئت لجنة دستورية في منتصف مايو (آيار) ١٩٦٠ لإعداد مشروع قانون الانتخابات ، ثم طواه النسيان.

خلال الفترة الأولى من حكم الأخوين عارف، جرت مساع لمحاكاة التجربة الناصرية، أي اقامة برلمان موجه، يرتكز إلى حزب واحد يجمع قوى «الشعب العامل»، أي إنشاء الاتحاد الاشتراكي (١٩٦٤)، وفتح أبوابه لكل الأحزاب والقوى.

أما في العهد العار في الثاني (٦٦ ـ ١٩٦٨) فقد شهد محاولة محدودة على يد رئيس الوزراء المدني، ذي النزعة الليبرالية عبد الرحمن البزاز. إلا أن نزوعه الليبرالي السياسي اصطدم بجدارمقاومة قوية من كتلة الضباط العليا التي ضغطت لاجل إقصائه، ونالت مبتغاها.

إن فشل مسعى البزاز يعكس تصادم شكلين للشرعية المدنية/البرلمانية والعسكرية /النخبوية، وقوة العسكريين التي تتجلى عمليا في أن الميل الدائم اما للسيطرة على التعددية السياسية (قاسم وعارف) أو وأدها تماما (عارف الثاني) مرّ دون مقاومة تذكر.

بعد عام ١٩٦٨ أرسي غياب المؤسسات التشريعية/ التمثيلية على قاعدة جديدة: أيديولوجية/مؤسساتية. لقد نص الدستور المؤقت (المادة ٢٦) على ضمان حرية الرأي والاجتماع، وتأسيس الأحزاب، كما أشار الدستور إلى «صيغة إنشاء مجلس وطني عن طريق التعيين» [٢٠] في ختام الفترة الانتقالية .

حدد حزب البعث مفهومه لنظام التمثيل/التشريع الحديث على أنه يقوم على «مبادىء الديمقراطية الشعبية.. أي رفض الطريق الليبرالي.. ورفض دكتاتورية البروليتاريا». [٢١]

إن هذا الخيار يعبر عن نبذ اكيد للنزعة البرلمانية/الدستورية، وازدرائها من منطلق أصولية ـ ثقافية (خصوصية العرب).

يوحي النص المقتبس سابقا أنه إعادة صياغة لفكرة الطريق الثالث المستقل

عن الرأسمالية الليبرالية، والشيوعية الممركزة، إلا أن مفهوم «الديمقراطية الشعبية» مستمد من الرصيد الأيديولوجي للستالينية [٢٢]، فكرا ومؤسسة. وستذهب صيغ محاكاة هذا النموذج إلى مديات أبعد: الحزب القائد، الجبهات الشعبية، دولة الشعب، التمثيل عبر المؤسسات الجماهيرية لا الانتخابات.

يقوم المفهوم على اعتماد صيغ تمثيل «الجماهير الشعبية» عبر مؤسساتها: نقابات العمال، جمعيات الفلاحين، منظمات الطلبة والشباب، اتحاد النساء، اتحادات الكتاب والمهنيين، وبالطبع حزب البعث الحاكم، أما القوى الأخرى (الأحزاب) فتحصل على التمثيل عبر توزيع حصص من القيادة العليا للجبهة الوطنية التي يحتل فيها حزب البعث مركز الثقل. [٢٣]

إن هذه الصيغة هي استنساخ للنموذج الستاليني القائم في عدد من بلدان أوربا الشرقية التي تحكمها «جبهات شعبية»، كما كان الحال في ألمانيا والمجر، بلغاريا.

لقد ظل البعث يرفض فكرة الانتخابات كفكرة «برجوازية« وليبرالية»، ونجد هذه الآراء في السجال الفكري الذي دار بين الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي خلال الفترة مارس ـ أبريل ١٩٧٨، حين طالب الأول بـ «إنهاء» الفترة الانتقالية» والتهيئة لانتخابات المجلس الوطني . [٢٤]

الواقع أن تلك كانت حركة المطالبة الثالثة بالديمقراطية، بعد المطالبة الأولى التي رفعها الجناح الاخر من الحزب الشيوعي (القيادة المركزية) إثر اتصالات جرت به من جانب قيادة حزب البعث في الأيام الأولى لعام ١٩٦٨ [٢٥]، وبعد المطالبة الثانية التي حركها الحزب الديمقراطي الكردستاني في مطلع السبعينات.

ونجد التفسير الرسمي لرفض فكرة الانتخابات منذ ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٨٠، في تقرير المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث نفسه يقول التقرير:

«إن المسألة الديمقراطية هي من أكثر المسائل تعقيدا في العالم الثالث.. والعراق جزء من العالم الثالث... (وهو) من أكثر الأقطار العربية افتقارا إلى

التقاليد والممارسات الديمقراطية....» (ص٧٦) (التشديد مني) ويجمل التقرير أسباب تأخر «الصيغة الديمقراطية» بعدة عوامل هي:

١ ـ «ظروف المنطقة الشمالية أثناء التمرد وبعده» (يقصد الحرب مع الحركة الكردية ٧٤ ـ ١٩٧٥).

٢ ـ «العلاقات مع الحزب الشيوعي»

٣ ـ «الأوضاع العربية... بعد... كامپ ديڤيد»

إن أوضاع «الشمال»، كما يقول التقرير «أوضاع شاذة... فأثناء التمرد لم يكن ممكنا إجراء انتخابات ديمقراطية... وبعده» كان يجب «محو الآثار الخطيرة والمعقدة» لنفوذ الحركة الكردية.

أما الحزب الشيوعي «فبسبب غموض العلاقة معه» إذ لم يكن «من الصحيح.. إعطاء منبر جديد يمكن أن تستخدمه قيادة الحزب الشيوعي للطعن بالحزب والثورة. (ص ٧٧و٧٨) (التشديد مني)

في ديسمبر عام ١٩٧٩ دعا مجلس قيادة الثورة، في انعطافة مفاجئة، إلى مناقشة قانون المجلس الوطني، إن مغزى اختيار عام ١٩٧٩ سيكون موضع تحليل مسهب في فصل لاحق، حسبنا الإشارة إلى أنه عام أكبر انشقاق داخل قيادة البعث (إقصاء البكر) وعام اندلاع الثورة الإيرانية. على خلفية أزمة داخلية وتنامي التحدي الخارجي (تأثيرات إيران) وجدت القيادة العراقية أن الوقت موائم لإنشاء مجلس وطني عراقي.

أقر القانون تشكيل مجلس وطني يتألف من ٢٥٠ نائبا (مقعد لكل ٥٠ ألف عراقي) موزعين على ٥٦ دائرة انتخابية، يرافق ذلك انتخاب مجلس تشريعي لمنطقة الحكم الذاتي، حسب قانون الحكم الذاتي [٢٦] ونص القانون على أن يجري الترشيح بصورة فردية وجماعية، شريطة أن يؤمن المرشح باهداف ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ التي قادها حزب البعث، أي القبول ببرنامج وأهداف الحزب الحاكم، وفقا للمادة ٢٦ من الدستور. [٢٧]

وفي ضوء تحريم وحظر كل الأحزاب العلمانية والدينية، لم تحصل أية ترشيحات من خارج حزب البعث ومنظماته المهنية والنقابية.

أجريت أول انتخابات في ٢٠ حزيران ١٩٨٠، أما انتخابات المجلس التشريعي لكردستان فتمت في أيلول ١٩٨٠. حصل حزب البعث، حسب الأرقام الرسمية، على ٧٥٪ من المقاعد، وشغل نعيم حداد (شيعي) منصب رئيس المجلس الوطني، وهو أيضا عضو قيادة قطرية، وعضو مجلس قيادة الثورة بالتبعية، وحرمت من المشاركة كل قوى المعارضة. (٢٨)

أما انتخابات المجلس الوطني الثاني فجرت في ٢٠ أكتوبر ١٩٨٤، وشارك فيها حسب المعطيات الرسمية ٧ ملايين و ١٧١ ألف مقترع. وحصل حزب البعث على ٧٣٪ من الأصوات، واحتل ١٨٣ مقعدا من أصل ٢٥٠ مقعدا. واختير سعدون حمادي (شيعي أيضا) رئيسا للمجلس الوطني الثاني، وهو أيضا عضو قيادة قطرية ومجلس قيادة الثورة.

أما المجلس الوطني الثالث، فكان مقررا انتخابه عام ١٩٨٨، وأرجىء الاقتراع إلى يوم ١ أبريل ١٩٨٩. شارك في الانتخابات، حسب المعطيات الرسمية، ٨ ملايين ناخب، وحصل حزب البعث على الأغلبية، واختير سعدي مهدي صالح رئيسا للمجلس، وهو أيضا شيعي وعضو قيادة قطرية.

لا يتمتع المجلس الوطني بأية صلاحيات تشريعية (٢٩)، فهذه الصلاحيات تتركز بيد مجلس قيادة الثورة. ويحظى المجلس بحرية مناقشة الاقتراحات والقوانين ورفع التوصيات إلى مجلس قيادة الثورة الذي يصدر المراسيم التي تقوم بمنزلة التشريع الناسخ لما قبله.

إن المجلس الوطني يقع في منزلة التابع لمجلس قيادة الثورة من ناحية التدرج المراتبي في الدولة. ويصح القول نفسه إذا نظرنا إلى الهيئتين من ناحية درجة تركز الأعضاء القياديين الحزبيين فيها: كل أعضاء القيادة القطرية هم اعضاء في مجلس قيادة الثورة، في حين لا يوجد في المجلس الوطني سوى عضو واحد من القيادة القطرية.

لم يشارك المجلس في اتخاذ أو مناقشة قرارات سياسية خطيرة قبل تنفيذها، من قبيل إعلان الحرب على ايران، أو احتلال الكويت، أو إقرار الانسحاب.

إن المجلس الوطني لا يتمتع بأية قيمة تذكر إذا ما نظرنا إليه من زاوية عملية صنع القرار، بيد أن اهمية المجلس تتركز في بناء شبكات قاعدية مع فئات واسعة تخدم بمثابة قنوات شعبية للحصول على منافع ومكاسب، مهما تكن ضيقة، وهذا شأن كل المنظمات الجماهيرية الحزبية. ولا ريب في أن وجود شيعي على رأس المجلس، وكون ٤٠٪ من أعضاء المجلس التشريعي هم من الشيعة (٣٠)، يزيد من أهمية شبكات الاستقطاب القاعدي في ظرف سياسي يتميز بخوض حرب مع دولة إسلامية/شيعية من جانب جيش يشكل الشيعة ٨٠٪ من قواعده. (٣١)

وثمة تقييم مقارن، متوازن، يقدمه "غسان سلامة" (٣٢)، يرى أن «سلطة الاعيان» في النظام الملكي/البرلماني لم تكن «تمثل فئات المجتمع فعلا: كان النواب مدنيين، ملاكين، أغنياء في أكثريتهم الساحقة». لكن بعد «الثورات»: «تحسّن تمثيل الفئات الشعبية في .. المجلس والحكومة والحزب الحاكم».

لكن انقلاب التمثيل الاجتماعي اقترن بانقلاب للأدوار، ففي السابق نجد أن وظيفة النواب «كقناة للمجتمع المدني... كان مؤمّنا» أما ممثلو التمثيل الشعبي «فليس للمجتمع المدني... دور في اختيار هؤلاء الممثلين المزعومين الذين حصلوا على مواقعهم بفضل اختيار المجموعة الحاكمة لهم...» (٣٣)

السلطة القضائية

يتميز الجهاز القضائي في العراق، على غرار السلطة التشريعية بثنائية واضحة، أي وجود نظامين قضائيين متوازيين ومنفصلين في آن.

يتمثل النظام القضائي الأول في وجود محكمة الثورة، والمحاكم الخاصة التي تنشأ بمرسوم، بينما يتمثل النظام القضائي الثاني بمنظومة المحاكم المدنية. ولعل التخطيط المبسط التالي يوضح الصورة:

مجلس قيادة الثورة

المحكمة الخاصة　　محكمة الثورة　　مجلس الوزراء

وزارة العدل

النظام القضائي المدني

الواقع أن هذه الثنائية كانت ماثلة كإمكانية في قوام المنظومة القانونية في العهد الملكي التي تجيز إنشاء مجالس عرفية (محاكم عسكرية) في حالات الطوارىء التي تواكب أو تلي أوضاع الاضطراب الاجتماعي الشديد. إلا أنها كانت تُعد، في كل الاحوال ذات طابع استثنائي، أي مؤقت.

غير ان حالة الاسثناء اكتسبت ديمومتها بعد ثورة يوليو ١٩٥٨.

يتألف الجهاز القضائي الاعتيادي، من المكونات التالية:

محكمة التمييز

هيئة عامة　　هيئة تجارية ومدنية　　الاحوال الشخصية　　الجزاء

وتتسلسل المحاكم على النحو التالي:

التمييز

الاستئناف

المحاكم الشرعية　　محاكم الصلح　　محاكم البداءة　　محاكم الجزاء　　محاكم العمل

سنية / شيعية

ويرتبط الجهاز القضائي، إداريا بوزارة العدل، ويتمتع باستقلالية مضمونة في الدستور.وكان هذا الجهاز يتولى النظر في كل الدعاوى، بما فيها ما اصطلح

عليه بـ «الجرائم السياسية».

بيد أن هذه الوظيفة سُلخت عن النظام القضائي، واسندت عام ١٩٥٨ إلى محكمة الشعب، والى المجالس العرفية، وهي محاكم عسكرية تحكم بموجب قانون الطوارىء. وبقيت كل النشاطات السياسية منذ ذلك الحين خارج اختصاص القضاء المدني.

على هذا النحو شددت النخب العسكرية الحاكمة بين ٥٨ ـ ١٩٦٨ قبضتها على النظام القضائي عبر انشاء نظام مواز خاضع لها مباشرة، وحرمان الخصوم السياسيين، أفرادا وجماعات، من إمكان اللجوء إلى القضاء المدني. (٣٤)

بعد عام ١٩٦٨، أنشيء نظام قضائي مواز له صفة الثبات: محكمة الثورة.

تتميز هذه الهيئة شديدة الغموض بخضوعها مباشرة لمجلس قيادة الثورة الذي يتمتع بصلاحية تأسيسها وإلغائها، وصلاحية التصديق على قراراتها.

وتتألف المحكمة من هيئة غير معلنة عدا الرئيس، وهو في العادة عضو في حزب البعث وحقوقي من حيث المهنة.

لا يسمح للجمهور أو أية هيئة أخرى بدخول قاعة المحكمة وحضور المرافعات باستثناء المتهم، ومحام تعينه المحكمة ويقتصر امتياز دخول المحكمة على ٤٠ ـ ٥٠ محاميا من البعثيين موضع الثقة لدى المحكمة. (٣٥)

وتعتبر الأحكام الصادرة عنها غير قابلة للاستئناف أو النقض.

اقتصر نشاط هذه المحكمة على النظر في قضايا أمن الدولة، أي قضايا التجسس الخارجي والنشاط السياسي الداخلي المعارض.

ثم توسعت دائرة القضايا المحالة إلى محكمة الثورة لتشمل ما اصطلح عليه بـ «قضايا الأمن الاقتصادي». ويمكن أن تشمل تجاوزات تبدأ من التلاعب بالأسعار وتزوير هوية، أو تلقي رشوة، وصولا إلى تهريب العملات.

إن التفاصيل المتعلقة بمحكمة الثورة شحيحة رغم نشرها في الجريدة الرسمية للدولة، أي جريدة «الوقائع العراقية». والمعروف أن هذه الجريدة تصدر

في عدة طبعات (أ) و (ب) و (ج)، وما يطرح منها في الاسواق يحوي معلومات محدودة. أما النسخ التي تضم التفاصيل الموسعة فتوزع في طبعة محدودة تقتصر على كبار المسؤولين بمستوى وزاري أو دون وزاري.

إن القليل الذي نعرفه عن عمل هذه المحكمة يترشح عن شهادات قليلة من بعض المتهمين الذين ادانتهم المحكمة في تهم خفيفة وأصدرت بحقهم أحكاما معتدلة بالسجن، استعادوا حريتهم بعدها بفضل عفو خاص شامل صدر بعد وقف الحرب مع إيران.

إن هذه الشهادات تؤكد مايلي:

١ ـ إن المحكمة تعقد جلساتها سرا.

٢ ـ إن المحكمة هي التي تعين محامي الدفاع للمتهم.

٣ ـ إن الأحكام غير قابلة للاستئناف والنقض.

٤ ـ إن مجلس قيادة الثورة هو الجهة الوحيدة التي تصادق على القرارات.

٥ ـ إن الجرائم السياسية جميعا عقوبتها الإعدام.

إن القوانين التي تطبق عقوبة الاعدام على النشاط السياسي عديدة ومتشعبة. إن المادة (٢٠٠) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) الصادر عام ١٩٦٩ هي أشهر مادة قانونية في الأوساط السياسية المعارضة.

تنص المادة في صيغتها الأولى على ما يلي: «يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات كل من جند أو روج أيا من المذاهب التي ترمي إلى تغيير مبادىء الدستور الاساسية أو النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية أو لتسييد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات، أو للقضاء على طبقة اجتماعية أو لقلب نظم الدولة الأساسية أو الاقتصادية أو لهدم أي نظام من النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية..».

وجاءت تعديلات جديدة على المادة (٢٠٠) في عام ١٩٧٤، لتنص على إنزال عقوبة الإعدام بـ:

« (١) كل من ينتمي إلى حزب البعث إذا اخفى عن عمد انتماءاته وارتباطاته الحزبية والسياسية السابقة.

(٢) كل من انتمى وينتمي إلى حزب البعث العربي الاشتراكي إذا ثبت أنه يرتبط أثناء التزامه الحزبي بأية جهة حزبية أو سياسية أخرى.. ». (٣٦)

وفي ٦ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٦ أضيف تعديل آخر على المادة ٢٠٠، يقضي بالإعدام على «أي عضو سابق لحزب البعث ثبتت علاقته بأية منظمة سياسية أخرى». (٣٧)

وفي عام ١٩٧٨، أضيفت فقرة أخرى إلى المادة ٢٠٠ تنص على إنزال «عقوبة الإعدام بكل من كسب إلى أية جهة حزبية أو سياسية شخصا له علاقة تنظيمية بحزب البعث العربي الاشتراكي أو كسبه إلى تلك الجهة بعد انتهاء علاقته بالحزب بأي شكل من الأشكال».(٣٨)

في ٣ يوليو ١٩٧٨ صدر قرار لمجلس قيادة الثورة لمعاقبة كل من «استمال عسكريا إلى أي حزب غير الحزب الحاكم، أدناه نص القرار:

(١) يعاقب بالإعدام، العسكري ورجل الشرطة من المتقاعدين أو المتطوعين المسرحين من الخدمة أو المنهين خدمتهم لأي سبب كان بعد ١٧ تموز ١٩٦٨، إذا ثبت انضمامه أو عمله لحساب أو لمصلحة أي حزب أو جهة سياسية عدا حزب البعث العربي الاشتراكي.

(٢) تشمل الفقرة (١) من هذا القرار منتسبي رئاسة المخابرات العامة عند إحالتهم على التقاعد أو إنهاء خدمتهم لأي سبب كان».(٣٩)

«وقد سجلت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ١٧ قرارا صادرا عن مجلس قيادة الثورة منذ عام ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٨٧ تجيز عقوبة الإعدام في ٢٩ نوعا من الأفعال المرتكبة». (٤٠)

يصعب على الباحث أن يجد سبيله إلى حقائق الهيئة الغامضة لـ «محكمة الثورة»، من ناحية عدد الذين دخلوا قفص الاتهام فيها، ونوعية التهم المسندة

إليهم، والمواد القانونية التي تنطبق على هذه الحالات، ومدة مرافعات الإدعاء، وسبل إثبات التهم، وطبيعة مرافعات الدفاع، ونسبة الذين حكم عليهم بالإعدام.

إن إنشاء محكمة الثورة، و تشريع قوانين قصوى بحق الجرائم السياسية، أدى إلى إضعاف مكانة النظام القضائي المدني، وتقويض الوعي القضائي الذي كانت بداياته الأولى قد ترسخت في الحياة الاجتماعية: حرمة المنازل، عدم تفتيشها إلا بأذن قضائي، حرمة الأفراد، حقهم في محاكمة علنية وفي الدفاع والاستئناف.

وتحتل محكمة الثورة في المخيلة الراهنة ذاتها المكانة التي كانت تحتلها الغول والسعلاة في الخيال الشعبي الغابر. فقد تحولت إلى رمز للرعب، على غرار قصر النهاية أيام ناظم كزار، أو نقرة السلمان، هذا السجن الصحراوي الرهيب في البادية الجنوبية. ويرى بعض الحقوقيين العراقيين ان هذه الهيئة تشبه في سطوتها محاكم التفتيش القروسطية.

بقيت هذه المحكمة قائمة حتى ١٥ مايو ١٩٩١، وهو تاريخ إلغائها بموجب قرار من مجلس قيادة الثورة استجابة لجملة مطالب من المفاوضين الأكراد الذين كانوا وقتذاك في بغداد داعين إلى حكم القانون والتعددية واستبدالها ببديل آخر هو محكمة أمن الدولة. (٤١)

إن حالات الإعدام الكيفي المباشر -على يد أجهزة الأمن والاجهزة الحزبية- كانت شائعة خلال فترة الحرب العراقية ـ الايرانية، ويتطلب الخوض فيها بحثا مستقلا. ونحيل القارىء إلى ملاحق الكتاب للاطلاع على عدد من الوثائق الرسمية المتصلة بهذا الأمر. (٤٢)



الفصل الخامس

التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية

الفصل الخامس
التكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية

٥

تكتنف دراسة التكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية في العراق للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٢ صعوبات كبيرة، تتعلق بشحة الدراسات الميدانية وصعوبة إجرائها، واعتماد ما صدر من هذه الدراسات على معطيات إحصائية محدودة، أو غير دقيقة. وعلى هذا تظل الدراسات في هذا الباب ناقصة من جانب، ومفتوحة، من جانب آخر.

إن اللوحة الاجتماعية ـ الاقتصادية للمجتمع العراقي على المستوى الكبير Macro، تتميز بخصائص عديدة ، تتمثل في الآتي:

١ ـ تحول المجتمع الزراعي /الريفي إلى مجتمع حديث /حضري

جرى هذا التحول في عملية مستمرة إلا أنه تسارع بوتائر كبيرة منذ عام ١٩٥٠ ، واكتسب زخما هائلا خلال الستينات والسبعينات، تغذيه أزمة زراعية في الريف، ونمو متصل لأجهزة الدولة في الحواضر. ولم يعد المجتمع العراقي زراعيا ولا ريفيا ، إذا قسنا هذين التوصيفين بمعايير كمية: حصة الزراعة من الناتج المحلي، ونسبة سكان الريف إلى سكان الحضر. (راجع جدول (١٨) حول السكان ـ التمدين (التحضر) ، وجدول (١٩) حول مساهمة الزراعة في الناتج المحلي في الملاحق).

٢ ـ ازدواج الطابع الاقتصادي للدولة كدولة نفطية /ريعية ودولة/ منتجة في آن (راجع الفصل الثاني) بالمعنى الذي ينسبه "لوتشياني" Luciani لهذين المفهومين [١]. إن الريوع خارجية، أي أنها لا تنبع من الناتج المحلي، بل أن

الناتج المحلي يستمد معظم مكوناته منها. وتميل الدولة الريعية، بتعبير "كيريين تشودري" Kiren A. Chaudry إلى «خلق قطاع خاص عميل client». أما الدولة الريعية/المنتجة مثل العراق، فان الريوع تستخدم بدرجة كبيرة في «تعزيز دور الحكومة في الملكية المباشرة والسيطرة على الصناعة والتجار والزراعة والخدمات بل حتى تجار المفرق» [٢]، وبسط ضوابط مقيدة للسوق. رغم أن ذلك لا يستبعد إنماء «قطاع خاص عميل Client » -في حدود معينة -كما سبق وأن أوضحنا. لكن الفارق يتمثل في نمو اقتصاد السوق market economy في الحالة الأولى، والاقتصاد الأوامري command economy في الحالة الثانية مع ما يستتبعه ذلك من نتائج.

٣ ـ تميز هذا التحول بنمو هائل لقطاع الخدمات الذي يحتل نسبة كبيرة من الناتج المحلي (عدا النفط)، ويستوعب أكبر نسبة من قوى العمل على النطاق الوطني.

المعروف أن نمو القطاع الثالث، الخدمات، جاء، عالميا، ثمرة لنمو إنتاجية القطاعين الأول والثاني. إلا أن نمط نمو القطاع الثالث في العراق (ولربما في بلدان أخرى أيضا) لم يأت ثمرة لتطور كهذا، بل اعتمد على الريوع النفطية التي عوضت ضعف إنتاجية القطاع الثاني، والقطاع الأول. (راجع جدول (٢٠) نمو قطاع الخدمات من حيث مساهمته في الناتج القومي. وجدول (٢١) نمو قطاع الخدمات من حيث امتصاصه لقوة العمل في الملاحق.). إن النموذج الايضاحي للتطور الأوربي الغربي يمكن أن يتجسد في الشكل التالي:

١ ـ قطاع أول

قطاع ثان

الخدمات الإنتاج العسكري

القطاع الثالث القطاع الرابع

أما النموذج الإيضاحي للتطور في البلدان التي انتقلت متأخرة إلى العصر الصناعي الرأسمالي (ألمانيا القرن التاسع عشر، روسيا، الصين، القرن العشرين)

٢ - قطاع ثاني

قطاع أول

شبه انعدام للقطاع الثالث | الإنتاج العسكري

القطاع الرابع

٣ - قطاع أول

(النفط)

الخدمات | الإنفاق العسكري

قطاع ثالث | القطاع الرابع

ويمثل النموذج الثالث حالة العراق، من ناحية اعتماد القطاع الثالث (الخدمات) والرابع (الإنتاج العسكري) ليس على نمو الانتاجية والتراكم في القطاعين الأول والثاني، بل بمعزل عنهما نسبيا، من ناحية انطلاقة قطاع الخدمات ونموه واتساعه.

إن هذه الحقيقة تعني أن أي ضغط فائق على الريوع النفطية سيهدد القطاعين الثالث والرابع.

٤ - الميزة الرابعة للوحة العامة للتطور هو نمو الطبقات الوسطى نموا هائلا، متسارعا على قاعدة التحضر الفائق Super urbanization والنمو الهائل لنظام التعليم الحديث، مما دفع بعض السوسيولوجيين (بطاطو، وخلدون النقيب) إلى إعطائه مركز الثقل، بل توصيف المجتمع برمته على أنه مجتمع الطبقة الوسطى. (٣)

٥ - الميزة الخامسة لهذا التطور أن التكوينات الاقتصادية - الاجتماعية بقيت في فترة نموها المتصاعد، منذ الستينات ، معتمدة اعتمادا كبيرا على الدولة.

وبكلمات "بطاطو" لا يمكن لأي رجل اعمال (ونضيف: كبيرا أو متوسطا) أن يزدهر إلا بالاعتماد إما على الدولة أو على الرأسمال الاجنبي.

وبقيت هذه الحقيقة قائمة حتى مع بدء رحلة الليبرالية الاقتصادية، بما انطوت عليه من خصخصة Privatization وفك القيود الحكومية de - regulation، منذ منتصف الثمانيات وحتى اليوم. وبقي القطاع الحكومي الأبرز من ناحية مؤشرات تكوين رأس المال الثابت، حجم العمال، حجم الإنتاج، الاستثمارات ودرجة تمركزها.

٦ ـ لقد نمت الطبقة العليا في الحواضر في ميادين التجارة والصناعة والخدمات، نموا نسبيا ومطلقا، إلا أنها بقيت ضعيفة، وتابعة. وقد لوحظ نمو خاص لقطاع المقاولات، المتميز باعتماده على الدولة، كما لوحظت عناصر استمرار في تطور هذه الطبقة وعناصر انقطاع . انظر الجدول (٢٢)

لا يمكن دراسة هذه التكوينات كمقولات اجتماعية خالصة (طبقة عليا، طبقة وسطى، طبقة عاملة، فئات رثة) بدون النظر إلى السمات النوعية، الاقتصادية والاجتماعية الاخرى، أي التوزع القطاعي ومصادر النشوء وأشكال الانتماء الاجتماعي الحديث الأخرى (الاثني: كردي، عربي، تركماني)، أو أشكال الانتماء الاجتماعي ما قبل الحديث ومنها الديني (مسلم، مسيحي، يهودي) أو المذهبي (شيعي، سني)، أو القبلي (البو ناصر، شمر، جبور) .

٧ ـ إن المجتمع العراقي المعاصر مرّ بحربين طاحنتين، أدت الحرب الأولى إلى نمو مفرط في عسكرة المجتمع: اقتصادا و ثقافة. (الجدولان ٢٣ . ٢٤ في الملاحق)

وأدت الحرب الثانية إلى إرجاع العراق القهقرى إلى ما قبل الصناعة، حسب تعبير مبعوث الأمم المتحدة.

إن من الصعب تقدير حجم الأزمة الراهنة لعوامل عديدة، بيد أن المشاهدات الأولية، العامة تفيد أن قطاعات واسعة من الفئات الوسطى، والطبقة العاملة، وصغار الفلاحين، قد أصيبت في الصميم.

نحن بإزاء اقتصاد دولة ريعي / إنتاجي، يعاني من تبعات عسكرة مفرطة في حرب أولى دامت ٨ سنوات، ومن تبعات تدمير مفرط في حرب ثانية، الكترونية، دامت شهرين تقريبا، وحصار اقتصادي خانق مستمر حتى هذه اللحظة.

نأتي الآن إلى دراسة مؤشرات عامة للتكوينات الاجتماعية الاقتصادية، من منظار هذه الدراسة تحديدا: حجم التكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية، سماتها النوعية، وعلاقتها بالدولة.

الانتقال إلى الإنتاج الحديث

إن نمو الانتاج الحديث في العراق، قلب الشكل المهيمن للثروة الاجتماعية من الملكيات الزراعية إلى ملكية رأس المال.

لقد كانت الأرض هي الشكل المهيمن للملكية ، والثروة، في لحظة تأسيس الدولة العراقية (١٩٢١)، وحتى أواخر الخمسينات. في هذه الحقبة كانت الدولة أيضا أكبر مالك منفرد للأرض (الأراضي الأميرية). بيد أن الدولة رغم امتلاكها السدود ومنظومات الري الأخرى، بقيت مالكا زراعيا ولم تغد منتجا زراعيا بالمعنى الدقيق للكلمة. وكان بيع ألقاب الملكية (حقوق التصرف في الأراضي) والعشور المفروضة على غلة الأرض هي مصدر دخلها الزراعي.

وكانت النخب السياسية والعسكرية ذات الاصول غير المالكة تتحول إلى نخب مالكة (تمليك الوزراء والنواب والاعيان والضباط اراضي زراعية).(٤)

إن نمو الانتاج الحديث الحضري سيقلب هذا الاتجاه بالتدريج. وبدل أن تندفع الثروة الحضرية إلى الريف، تبدأ المتراكمة في الريف للاتجاه إلى المراكز الحضرية. وبدل التاجر/المالك أو الموظف/المالك، سيظهر المالك/التاجر أو المالك الصناعي (٥)

إن هذا التداخل، كما هو معروف، سمة مميزة للفترة الانتقالية.

خلال ذلك نما القطاع الرأسمالي الخاص نموا واضحا (فترة ١٩٤٤ ـ ١٩٥٣). فمثلا ارتفع عدد الشركات الخاصة من ٤٠ إلى ٥١، ونما دخلها

الخاضع للضريبة من ٦٠٢ ألف دينار إلى مليون و ١٠٠ ألف دينار.[٦]

إن هذا الميل ظل مستمرا، بقدر ما يتعلق الأمر بالقطاع الرأسمالي الخاص، الكبير والصغير.

ورغم تأميمات ١٩٦٤ في عهد عبد السلام عارف، والتي شملت عددا من الصناعات وشركات التأمين (٤٢٪ من الرأسمال الخاص[٧]) فإن القطاع الخاص واصل النمو، ليس بالرغم من تدخل الدولة، بل بفضل هذا التدخل.

إن معطيات الستينات والسبعينات، والثمانينات تقدم لنا صورة نمو متصل في حجم الرأسمال الخاص في مجال الصناعة والتجارة والخدمات (تاركين الزراعة جانبا) ودوره في استيعاب قوى العمل، وحجم الناتج المحلي، وتكوين رأس المال الثابت، وغير ذلك من المؤشرات.

ولكن المعطيات تدل على نمو في الحجم المطلق لا النسبي في مجالات، وعلى نمو مطلق ونسبي في مجالات اخرى.

بموازاة ذلك كان الرأسمالي الحكومي، ينمو هو الاخر بوتيرة متصلة، بقفزات إن صح التعبير، قفزات لا تخطىء العين ارتباطها بوفرة العوائد النفطية في تواريخ معروفة، وبخاصة بعد عام ١٩٧٣.

إن نمو الرأسمال الحكومي، لم يكن يعرقل نمو القطاع الخاص، أو يتعارض معه، لا في فترة اعتماد سياسة (المشروع الحر) أي اقتصاد السوق، ولا في فترة التحول إلى الاقتصاد الاوامري Command Economy ، ولا في فترة الخصخصة.

وتجمع الدراسات الاقتصادية والسوسيولوجية، أن نمو الرأسمال الخاص اعتمد، بقضية وقضيضه، على الدولة كمستهلك، وممول وراع.[٨]

وبصرف النظر عن الأسماء الأيديولوجية التي قد نحبذ إطلاقها على هذه الظاهرة فإنها تعطينا صورة عن وجود ميلين متلازمين: نمو الرأسمال الخاص ونمو الرأسمال الحكومي، سوى أن هذا الاخير كان اضخم حجما، فبدا في

التناسب الكمي، وكأن الأول في ضمور.

ويختلف الحال في الزراعة بعض الشيء. فالملكية الكبيرة، كما سنرى، ضربت، ولكن الملكية الخاصة بقيت.

إن هذا التناسب يمكن أن يفسر، كما سنرى فيما بعد، تفسيرات عديدة، متضادة كليا.

وهناك عينات على هاتين الحركتين المتلازمتين خلال الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٧٤، وهي الفترة التي شهدت بدايات التحول الذي اشرنا اليه (الجدول ٧ ـ ٥)،(راجع الجدول (٢٥) في الملاحق لملاحظة نمو مساهمة الدولة ونمو مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة خلال الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٦٤ ـ ١٩٧٢).

إن الانقلاب النسبي بينهما لم يتم إلا عام ١٩٧٤، بان تتحول حصة القطاع الحكومي النسبية من ١٤٪ عام ١٩٥٦ إلى ٥ ,٧١٪ عام ١٩٧٤، بينما تهبط حصة القطاع الخاص النسبية إلى ٥ ,٢٨٪ رغم أنها ارتفعت بصورة مطلقة بالقياس إلى سنة المقارنة (١٩٥٦)، من ٨٧١,٧ مليون دينار إلى ٩٥٤,٥ مليون دينار. ويمكن التوصل إلى الاستنتاج ذاته بدراسة المؤشرات الأخرى: تكوين رأس المال الثابت [٩] أو حصة القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجماليGDP.

إن الفورة النفطية المتميزة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢، عجلت هذا الميل ذاته، بوجود ميزانية خاصة للتنمية، إلى جانب الميزانية العادية.[١٠] راجع جدول (٢٦) في الملاحق للبرهنة على امتداد الميل نفسه خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٢).

وبقدر ما يتعلق الامر بموضوعنا، أي التوازنات المتغيرة في السيطرة على السلطة الاجتماعية للثروة الكبيرة، ونموها، فإن عقد الثمانينات اختلف نسبيا عن عقد السبعينات. فهو عقد الحرب العراقية ـ الإيرانية، التي امتص الجهد الحربي فيها ميزانية التنمية ابتداء من عام ١٩٨٢. وهو العقد الذي أخذت فيه الدولة تسعى إلى توسيع الرقعة النسبية للرأسمال الخاص.

لقد شرع القانون (١١٥) لعام ١٩٨٢ وقانون (٣٦) لعام ١٩٨٣ ليرفع سقف الاستثمارات الخاصة من ٢٠٠ ألف دينار إلى مليوني دينار للشركات المحدودة وإلى ٥ ملايين دينار للشركات المساهمة، وفتح الباب للاستثمار العربي.

وكانت هذه الإصلاحات تتوخى دفع القطاع الخاص نحو الصناعة، بدل اندفاعه المفرط إلى قطاع التجارة والخدمات. (١١) واقترن ذلك بإجراءات محدودة من الخصخصة في مجال الزراعة. (١٢)

إن انخفاض العائدات النفطية، وضخامة الانفاق الحربي المفهومة تماما في هذه الفترة، دفعت إلى إجراء ما أسمي بـ «الثورة الإدارية»(١٣) عام ١٩٨٧، وكانت في الواقع عمليتين في آن: عملية خصخصة Privatization من جهة، وعملية إزالة للقيود القانونية والإدارية deregulation` ، المعيقة لنمو الرأسمال الخاص، أي فك آليات الاقتصاد الأوامري.

بتعبير آخر جرى فتح المجال لآليات السوق، (تعديل قوانين العمل، ورفع ضوابط الأسعار، الخ)، من جانب وتوسيع السوق نفسها من جانب آخر.

لقد أدت هذه الانتقالات إلى ترسيخ مواقع الرأسمال الخاص بلا مراء، وإفساح المجال لآليات السوق بالعمل، رغم حصول ارتكاسات وتدخلات معاكسة. ولكن إلى أي حد تغير توازن الثروة في المجتمع؟

إن بعض الكتاب يرى أن جبروت الرأسمال الخاص قائم أصلا منذ السبعينات، ويستخلص ذلك من مؤشرات رقمية كأن تكون طاقته في استيعاب جل قوة العمل غير الزراعية، أو أية مؤشرات أخرى.. ويرى "سبرنج بورج" Spring borg ، مثلا أن اتساع القطاع الخاص «هدد قاعدة سلطة حكم الحزب الواحد، وهو يعتمد في استنتاجه هذا على مؤشرات كمية لنمو القطاع الخاص.

وهناك من يرى أن الخصخصة، وفتح المجال لنمو السوق، إنما هما عملية محدودة بقدر ما يتعلق الامر (وهو نقطة الثقل في معالجتنا) بالتوازن بين الدولة والمجتمع بصفتهما مالكا ومنتجا. فهذه التحولات لم تفلح في خلق «طبقة رجال اعمال عميقة الثقة بالنفس» أو «مستقلة عن الدولة» ، كما يذهب "تيم نيبلوك"

و"ما ريون سلكليت". [١٤] فالدولة، حسب رأيهما، بقيت تحتفظ بثقل أساسي، سواء في الاستثمارات الصناعية الضخمة أو في التدخل في آليات الأسعار، [١٥] فاقتصاد السوق بقي مقيدا. ويتمسك "سلكليت" بهذا الرأي أيضا: «بقي الجبروت الاقتصادي للدولة هائلا». [١٦]

و نلاحظ استمرار هذا الجبروت من المؤشرات المتاحة للفترة ١٩٨٧ - ١٩٩١. (راجع الجداول ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠ في الملاحق).

الطبقات العليا UPPER CLASSES

أدت هذه التطورات إلى نمو الطبقة العليا التي راكمت رساميل ضخمة اتاحت لها التجاوب مع الانتقال الرسمي إلى الخصخصة خلال عقد الثمانينات.

ونلاحظ هذا النمو أولا في اتساع المنظمات المهنية لطبقة رجال الأعمال، على اختلاف مراتبها من ناحية العضوية.

فاتحاد الصناعيين الذي ضم قرابة ١٦٠ عضوا عام ١٩٥٩، صار يضم أواسط الثمانينات، ٦٠٠٠ عضو، [١٧] بينهم (حسب معطيات أواخر الثمانينات) قرابة ألف صناعي كبير ومتوسط.

اما اعداد المقاولين فقد تزايدت خلال السبعينات والثمانينات تزايدا هائلا. ويشير أحمد الناصري إلى أن عدد المقاولين المعترف بهم رسميا تضاعف «أكثر من ٣ مرات» بين ١٩٧٠ - ١٩٧٥ «حيث ارتفع من ٨٢٨ إلى ٢٧٨٨ مقاولا». [١٨] ويلاحظ (راجع الجدول (٢٢) ثانية) أن عدد المقاولين ظل في نمو متصل خلال الثمانينات رغم انخفاض نسبي وطفيف بعد وقف ميزانية التنمية عام ١٩٨٢، وقد بلغ عدد المقاولين ٣٠٣١ و ٣٣٢٩ في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ على التوالي.

إن نقد نمو قطاع المقاولات ونقد أرباح المقاولين يكاد يكون ثابتا فكريا (الى جانب نقد الطفيلية) في الكتابات الاقتصادية العراقية غير الحكومية، وذلك منذ اواسط السبعينات. [١٩] فهذا القطاع مرتع لعلاقات الراعي - العميل Patron -` Client ولعلاقات القرابة، وميدان لصعود العناصر الرثة

الجديدة إلى مدارج الثروة والنفوذ.[(٢٠)]

وتلاحظ "كيرين تشودري" K. Chaudry أن أكثر من ألفي مقاول لا يجددون اجازاتهم كل عام. ففي سنة ١٩٨٩ مثلا، كانت إجازات ٢٠٨٦ مقاولا (من مجموع ٣٣٢٩) جديدة. وتستنتج من ذلك ان طبقة المقاولين «غير مستقرة تماما» [(٢١)] إن هذا الحكم وارد طبعا، إلا انه يكتفي بتسجيل حالة اللاأستقرار دون تفسيرها. لا ريب في أن ثمة تفسيرات اقتصادية كثيرة ممكنة، وواقعية، مثلما أن هناك عوامل «فوق اقتصادية».

إن توزيع «المقاولات» على الأقرباء والاتباع لتخريج رجال أعمال أثرياء على وجه السرعة، لموازنة ثقل الجماعات الأخرى في ميدان الصناعة والتجارة عامل سياسي - امني وارد.

ويبدو لنا أن هذا «التجديد» المستمر ينطوي على مساعي خلق عشيرة/طبقة، . أو اتباع / طبقة، عبر المقاولات الحكومية، على غرار تخريج دورات سريعة من الضباط الموالين.

وتنامت اعداد التجار، وبخاصة المستوردين المسجلين رسميا، فزاد عددهم عن ١٠ الآف مطلع السبعينات. [(٢٢)]

معروف ان مجاميع الصناعيين والمقاولين والتجار المندرجة في عداد هذه الاتحادات، تنقسم إلى فئات عديدة حسب ضخامة رأسمالها.

فالصناعة، رسميا (منذ إحصائيات ١٩٨٣) تنقسم إلى ٣ أصناف هي الكبرى (٣٠ عاملا فما فوق) والمتوسطة (بين ١٠ - ٢٩ عاملا) والصغيرة (أقل من ١٠ عمال)،

. إن الصنف الأخير أقرب إلى الورش منه إلى المعامل، أما المصانع المتوسطة والكبيرة، فان حجوم رساميلها (١٠٠ ألف دينار= ٣٠٠ ألف دولار بأسعار مطلع الثمانينات) تتيح لنا، اجتهادا، أدراجها في مرتبة «الطبقة العليا». ويبلغ عددها ٦٤٨ مؤسسة صناعية (إحصائيات ١٩٩٢). أما بخصوص المقاولين فإن تصنيفهم يقوم على طبيعة النشاط (١) التشييد والبناء (٢) النصب والتركيب.

أما من ناحية المقدرة المالية، فإن مقاولي التشييد والبناء يتراتبون عموديا إلى عشرة درجات، لكل درجة طاقة مالية محددة. ويشترط في أعضاء الدرجات الست الأعلى أن ينتظموا في شركات، أما أعضاء الدرجات «السابعة إلى العاشرة فيسجلون أفرادا، في حين أن مقاولي الصنف الآخر موزعين إلى ستة درجات، الدرجات الثلاثة الأولى منها تنتظم في شركات» (٢٣)

لقد بلغ عدد المقاولين من الدرجات الست الأعلى (صنف التشييد والبناء) ٨٩ مقاولا عام ١٩٨٥. وباستطاعة هؤلاء الاضطلاع باية مقاولة مهما تكن قيمتها.

وقد ارتفع عددهم إلى ١٥٨ عام ١٩٨٦، إلى ١٨٧ و ١٩٨ عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨، ليستقر في عام ١٩٨٩ عند ٢٢٦ مقاولا كبيرا. (كيرين تشودري المرجع نفسه ص ١٦).

إن تعيين «الفئات العليا» في هذا القطاع بالغ الصعوبة، رغم إجماع الاقتصاديين العراقيين غير الحكوميين على ان «فئة المقاولين» غنمت حصة الأسد خلال فترة «التنمية الإنفجارية». إذ يقدر أحمد الناصري أن القطاع الخاص تولى، خلال السبعينات (مثلا)، مقاولات بما لا يقل عن ٦ مليارات دينار (أكثر من ١٨ مليار دولا) منها أرباح تزيد على المليار. ويلاحظ الناصري أن هناك «تمركزا شديدا للرأسمال في هذه الشريحة إذ بلغ عدد المسجلين في الأصناف الثلاثة العليا ١٥٩ مقاولا، أي ٧و٥٪ من مجموع المقاولين، وتشكل كفاءتهم المالية ٣٩,٤٪ من المجموع - أما أصغر المقاولين- أي الصنف السادس - فبلغ عددهم ١٨٢٦ مقاولا، أي ٦٥,٤٪ من المجموع...وتذهب حصة الأسد من الأرباح الهائلة للمقاولات... إلى الشريحة العليا منهم» (٢٤)

ينبغي أن نضيف إلى هذه الفئات الثلاث صنفا جديدا حقق عودة ظافرة لأول مرة منذ قرابة ٣٠ عاما: البنوك الخاصة.

فقد شهد عام ١٩٩١ إنشاء البنك التجاري العراقي برأسمال قدره (١٥٠) مليون دينار، بإدارة شوقي الكبيسي، وبنك بغداد برأسمال قدره (١٠٠) مليون

دينار بإدارة حسن النجفي(٢٥)، تبعتهما ثلاثة بنوك أخرى هي البنك الإسلامي للاستثمار والتنمية

The Islamic Bank for Investment and Devlopment

وبنك الشرق الأوسط للاستثمار

Middle East Bank for Invstment

وبنك الاستثمار العراقي Iraqi Inv. Bank (٢٦)

بلغ حجم رساميل هذه البنوك الخاصة ملياري دولار (٢٧) وافادت التقارير الصادرة عن مصرف الرشيد أنه حقق عام ١٩٩٢ أرباحا بقيمة ٣٧٠ مليون دولار، بزيادة قدرها ١٢٣ مليون دولار عن العام الذي سبقه. (٢٨)

إن تقدير حجم «الطبقة العليا» شائك تماما، رغم أن الخيال السوسيولوجي المقارن يدفع إلى توكيد نموها.

قدر "حنا بطاطو" -استنادا إلى المعطيات الإحصائية المتاحة- وجود ٥٠ عائلة من أكبر العوائل المالكة للارض، ووجود ٢٣ مليونيرا في العراق عشية ثورة يوليو ١٩٥٨. (٢٩)

اما احصائيات ضريبة الدخل العراقية لعام ١٩٨٠ فقد تضمنت قائمة بأكثر من ٨٠٠ مليونير عراقي.(٣٠)

إن وجود ٢٣ مليونيرا عراقيا، بإزاء ٦ ملايين نسمة عام ١٩٥٨، مقابل وجود ٨٠٠ مليونير قياسا إلى ١٣ مليون نسمة عام ١٩٨٠، يعني أن عدد السكان نما بمقدار الضعفين ونصف، في حين نما عدد اصحاب الملايين (باستثناء ملاك الريف في الحالتين) إلى أكثر من ٣٤ ضعفا في الفترة ذاتها.

وتلوح الصورة أواخر الثمانينات على النحو التالي «إن الطبقةالعليا في القطاع الخاص الجديد في العراق... تضم قرابة ٣٠٠٠ عائلة في عموم البلاد. وتتركز الصناعة بيد حفنة من العوائل الصناعية، باستثناء ٢٠٠ من أساطين المقاولين الذين يغزون قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة التي أشيعت فيها

الليبرالية حديثا . (٣١)

يمكن بالطبع أن نضيف إلى هذه الفئات كبار ملاك الارض، الرأسماليين أو المحاصصين.

الواقع أننا اغفلنا الريف حتى الآن. وبالوسع الآن قول بضع كلمات مقارنة.

إن الملكيات الكبيـة لعام ١٩٥٨، وبخاصة تلك التي تقع بين ١٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠ ألف دونم قد اختفت تحت وقع الضربات المتلاحقة للإصلاحات الزراعية وتعديلاتها كما أشرنا مرارا، في الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٧٠. إلا أن الأربعة آلاف مالك (٢٪ من مجموع ٢٥٣ ألف مالك عام ١٩٥٨) الذين كانوا يحوزون على ٦٠٪ من الأراضي لم يختفوا. كما لم تختف كل المزارع من فئة ١٠٠٠ دونم فما فوق.

وهناك تقديرات عديدة (٣٢) بينها حسابات Britanica World Data تفيد وجود ٤٧٠ ألف حيازة زراعية (ضعف عددها لعام ١٩٥٨ نتيجة تفتيت الملكيات الكبيرة). منها ١,٩٪ تتراوح مساحتها بين ١٠٠ ـ ٨٠٠ دونم. و ٠,٥٪ تزيد عن ٨٠٠ دونم. ويشكل هذان الصنفان معا ٥ ,٢٪ من مجموع الاستثمارات وتقع بيد ١١٧٥٠ مالكا متوسطا وكبيرا.

إن تكثيف رأس المال في الزراعة (الآلات بدل اليد العاملة)، مقرونا بجملة عوامل أخرى لا مجال للإفاضة فيها (خصوبة الارض ـ خصوصا السيحية، قربها من الأسواق) تضع عددا من المزارع المتوسطة في مرتبة الرأسمال الزراعي الكبير.

إن السمة الأولى المميزة للطبقة العيا هي الاعتماد الشديد على الدولة كفاعل اقتصادي. وهي سمة تحظى، كما أشرنا أيضا مرارا، باتفاق عام بين جلّ الاقتصاديين والسوسيولوجيين الدارسين للنموذج العراقي، رغم تباين التفسير لمعنى هذا الاعتماد وحدوده. وتتنوع أشكال الاعتماد حسب نوع العلاقات التي ترتكز إليها وبخاصة علاقات القرابة والمصاهرة التي تولد لنا ما يمكن أن نسميه العشيرة/الطبقة، علاوة على علاقات الرعاية /التبعية وعلاقات التعامل

التجاري.

السمة الثانية، أن الطبقة العليا غير متجانسة اقتصاديا، فقد بقيت مصالحها التجارية، بتعبير "سلكليت" «شديدة التبعثر». (٣٣)

السمة الثالثة أنها بقيت ضعيفة التركز والتمركز بالقياس إلى المشاريع والمؤسسات الحكومية (راجع الجداول ٣١، ٣٢، ٣٣ في الملاحق).

السمة الرابعة أن الطبقة العليا غير متجانسة اجتماعيا. فهي تنحدر من عوائل ملاك زراعيين، أو تجار، أو فئات وسطى، أو حتى فئات رثة، أو من أوساط تكنوقراطيين وعسكريين ذوي منحدر وضيع. هذا اللاتجانس الاجتماعي يمكن أن ينحل بوجه عام إلى قطاعات قديمة (متصلة) من الطبقة العليا، وقطاعات جديدة صاعدة (منفصلة) من هذه الطبقة، معتمدة على علاقات القرابة والمصاهرة مع النخبة الحاكمة.

بتعبير آخر ثمة فجوة بين المكونات القديمة للطبقة العليا ومكوناتها الوافدة، أو حتى الدخيلة إن شئتم. (٣٤)

السمة الخامسة أن الطبقة العليا غير متوازنة من ناحية مكوناتها الدينية/المذهبية والإثنية، من جراء عمليات إقصاء مكشوفة أو مستترة. فمثلا ان كتلة كبيرة من التجار والصناعيين الكبار والمتوسطين ، من الشيعة،، (٣٥) قد أقصيت عام ١٩٨٠، في حين لم يفتح مجال الاندماج والصعود إلا لعدد محدود من رجال الأعمال الأكراد من القبائل الموالية للحكومة (السورجية، الهيركية)، بينما لم تحظ قطاعات اخرى من بقية القبائل والمناطق بفرص مقاربة، مما يعني وجود تركز/ إثني/ ديني/ طائفي للطبقة العليا في المثلث السني /العربي.

إن المغزى السلبي لهذا التركز لن تفوت القارىء، في ضوء معرفته بالفسيفساء الاثنية والدينية والمذهبية في العراق.

خلاصة ذلك أن التناشز الاجتماعي، الاقتصادي، الإثني، الثقافي، مقرونا بالاعتماد المفرط على الدولة، يقودنا إلى القول أن تلاحم هذه الطبقة كمجموعة مالكة كبرى ضعيف نسبيا، على الأقل فيما يتعلق بقياس ثقلها الموازي للدولة.

ويترسخ هذا الضعف أكثر بإدراكنا أن الدولة تهيمن على الأطر التنظيمية التي تجمع مالكي رأس المال، أي اتحاد غرف التجارة، واتحاد الصناعيين، (نستثني من ذلك اتحاد المقاولين). فهذه الهيئات التي تشكل في بلدان أخرى « هيئة أركان» للطبقة العليا، تخضع لإشراف حكومي مباشر، ورقابة مشددة. فالدولة الواحدية لا تسمح بأي نشاط خارج نطاق رقابتها.

وإذا كان الحديث يدور عن المشاركة السياسية، فإن بالوسع القول أن هذه الطبقة لم تلعب أي دور سياسي مباشر، بمعنى المشاركة في الوزارات و/أو الهيئات الحكومية المقررة. غير أن قوى السوق تتولى بالنيابة دورا في التأثير على السياسة، كقوى عمياء.

وينبغي أن نغامر بالقول أن الطبقة العليا في البلاد لا تتمثل بهذه الفئات وحدها. فهناك شطر حكومي من الطبقة العليا، شطر يتمثل بمجموعة القيادات العسكرية/التكنوقراطية التي تهيمن اليوم على الصناعات الكبرى: البتروكيماويات، الصناعات الضخمة، الصناعات العسكرية، وغير ذلك من مؤسسات الصناعات الثقيلة التي تملكها الدولة.

لقد دمجت الصناعات الحكومية المدنية بالعسكرية ووضعت تحت إمرة وزارة واحدة هي وزارة الصناعة والتصنيع العسكري، التي يقودها ويشرف عليها منذ عام ١٩٨٧، عام التأسيس، حسين كامل المجيد، صهر الرئيس العراقي.

إن خلق هذه الوزارة يضارع عملية بناء مجمع عسكري /صناعي. إن معظم مدراء هذه الوزارة هم من العسكريين. وقد وضعت قوة العمل، في هذا القطاع، تحت إمرة عسكرية مباشرة، بعد أن جردت من إطارها النقابي/ الحكومي (إلغاء لقب العامل واستبداله بلقب الموظف انظر ـ Jonathan Crusoe، و Tim Niblock ص ٨٢).

إن هذا القطاع، بتقديرنا، قد خلق طبقة جديدة هي طبقة العسكري/الصناعي، مثلما أن بيع المقاولات وإجازات الاستيراد سمح للدولة في سياسة مرسومة بالمثل لخلق قسم من الطبقة الجديدة من صفوف القبائل والعوائل الحليفة

لتخريج ما اسميناه مجازا: العشيرة/الطبقة.

بتعبير آخر، إن التحالفات العشائرية /الأسرية للنظام قد تحولت عبر الريوع النفطية، ومشاريع الاستثمار والتشييد الخاصة بالدولة إلى أداة لخلق عناصر جديدة في التكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية، وبخاصة في الطبقة العليا.

إن هذين الجناحين من الطبقة العليا، متمايزان بالطبع، رغم وجود تداخلات في حدود.

لعل مكافئة المؤسسة العسكرية ودمج شريحتها العليا بالنظام بما في ذلك إشراكها في كعكعة النفط امر ضروري لموازنة الثراء الفاحش الذي جناه القسم المدني.

إن الجناحين يعملان الآن في ظروف متغايرة، فالجناح العسكري/الصناعي يدير طبقة عاملة بلا حقوق ولا تنظيمات نقابية ويستمد إيراداته من الدولة، ولا يضخع لمؤثرات السوق، إلا في حدود. أما الجناح اللاحكومي فيفتقر إلى مثل هذه المزايا.

الفئات الوسطى

تتميز الدراسات عن الفئات الوسطى العربية بسمتين متضادتين: التشديد على الاهمية الفائقة لهذه «الطبقة» أو «الطبقات» وقلة أو ندرة الدراسات التجريبة على المستويين الصغير Micro والكبير Macro عنها. وما يزال تعيين مفهوم «الطبقات الوسطى» وتحديد معايير تمايزها إلى مراتب (التدرج العمودي) أو فئات (تدرج قطاعي) أو مجموعات، موضع أخذ ورد في الفكر الاقتصادي والسوسيولوجي العربي. (٣٦)

تنقسم «الطبقات» الوسطى في العادة إلى صنفين رئيسيين، الفئة المعتمدة على الراتب Salaried، والفئة المعتمدة على الملكية Prpertied، وسيلة للدخل.

عموما، يغلب على الفئة الاولى تعليمها العالي، وتضم المهنيين، والمدراء،

والإداريين والعسكريين وما إلى ذلك. ويكون التحصيل العلمي مؤشرا تقريبيا على تميز الفئات الوسطى عمن هم دونها. بينما يغلب على الفئة الثانية النشاط السلعي أو التوزيعي:صغار تجار، صغار مقاولين، صغار صناعيين، حرفيين، مالكو عقارات.. إلخ.

ويمكن تمييز الفئات الوسطى من زوايا أخرى: الانقسام الحضري ـ الريفي، إلى جانب الانقسام القطاعي (قطاع السلع، قطاع التوزيع، قطاع الخدمات) أو الانقسام المراتبي إلى فئات وسطى، وفئات وسطى متدنية، تبعا لمستوى الدخول.

إن المعالجة ستقتصر ، هنا على الطبقات الوسطى الحضرية، بفئتيها ذات الراتب وذات الملكية، وبصرف النظر عن طابع المهنة، أهو حديث أم تقليدي، وبصرف النظر عن تراتب الدخل.

قام" حنا بطاطو" باول محاولة لتقدير حجم الفئات الأساسية الوسطى major middle calsses لعامي ١٩٥٨، و ١٩٦٨. وأدرج "بطاطو" في فئة المهنيين: المعلمين والمدرسين وأساتذة الجامعة، ضباط الجيش، المهندسين، المحامين، أطباء الدولة، الموظفين والمستخدمين والمتقاعدين ذوي الدخول الوسطى والمتقاعدين العسكريين.

أما في فئة العناصر التجارية والصناعية والخدمية فقد أدرج باعة المفرق، وأصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة، ومالكي المؤسسات الخدمية الوسطى، ومستخدمي الشركات الصناعية والتجارية (راجع جدول (١٢) في الملاحق).(٣٧)

سعينا إلى إجراء حسابات مماثلة للعام ١٩٨٧، اعتمادا علي المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٢، التي وفرت ارقاما دقيقة عن عدد المعلمين والأساتذة وأساتذة الجامعات، وأطباء الدولة، والموظفين، والمتقاعدين، وباعة المفرق، والمشاريع الصناعية الذاتية ومالكي المؤسسات الخدمية الوسطى، إلا أنها افتقرت إلى أية معطيات عن ضباط الجيش، أو معطيات خاصة عن عدد المحامين والمهندسين ومستخدمي الشركات الصناعية والتجارية.

جرى تقدير ضباط الجيش اعتمادا على حجم الجيش العراقي (٣٨٥ الفا في زمن السلم بتقدير معهد الدراسات الاستراتيجية و Britanica World Data) ووجود الضباط بنسبة ١/ ١٠، أي ٣٨٢٠٠ ضابط. واعتمدنا تخمين عدد تقريبي لمالكي مؤسسات الخدمة الوسطى ومستخدمي الشركات الصناعية والتجارية. وقد. توصلنا إلى أن عدد الفئات الوسطى يبلغ ١,٢٢١,٩٥٤ شخصا.

واعتمدنا أيضا سبيلين آخرين لحساب حجم الفئات الوسطى.

لقد بلغ عدد السكان النشيطين اقتصاديا ٣,٩٥٦,٣٤٥ أي قرابة ٤ ملايين عام ١٩٨٧، منهم ٢,٨٩٤,٥٢٦ في الحواضر. ويتوزع النشطون في الحواضر على عشرة مجالات مهنية. (راجع جدول (١٣) في الملاحق).

وبلغ حجم الفئات الوسطى بناء على هذه التقديرات ١٤٦٦,٧٥٠. شخصا.

أخيرا أجرينا حسابا ثالثا يتقاطع فيه فرع النشاط الاقتصادي مع مستوى التعليم (الشهادة). فقسمنا المستويات العلمية إلى ثلاث مجموعات المجموعة الأولى تضم الأمي، الذي يقرأ فقط، والذي يقرأ ويكتب، وحامل الشهادة الابتدائية، والمجموعة الثانية تضم حملة الشهادة المتوسطة وشهادات المدارس المهنية والثانوية. أما المجموعة الثالثة فتضم أصحاب الشهادات الاعلى (بكالوريوس ، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه وغيرها) (انظرجدول ٣٥ في الملاحقس) وافترضنا أن النسبة العظمى من الاميين وذوي التحصيل العلمي المتدني، لا يندرجون في الفئات الوسطى في عموم القطاعات عدا نسبة منهم في قطاع التوزيع (تجارة المفرق) وقطاع الخدمات الشخصية. كما افترضنا أيضا أن اصحاب الشهادات الوسطى يندرجون في إطار المراتب الدنيا من الفئات الوسطى في قطاعات معينة، بينما يحتلون مراتب أعلى (قسم ضئيل) في قطاعات أخرى. اما حملة الشهادات الاعلى فقد ادرجوا جميعا في مرتبة الفئات الوسطى. وقد اقتصر التقدير على الحواضر، فتوصلنا إلى أن حجم «الطبقات» الوسطى يبلغ ١٤٢٠,٣٦٩ . .(راجع جدول (١٤) لمعرفة خلاصة التقديرات الثلاثة لعام ١٩٨٧)

إن النمو النسبي للفئات الوسطى -على رغم ما قد يعتور تقديره من نواقص- حقيقة مقبولة بوجه عام.

ولنأت الآن إلى السمات النوعية.

إن الحديث عن «الطبقة » الوسطى ككتلة صوانية كان وسيظل موضع نقد شديد في الادبيات السوسيولوجية. فالفئات الوسطى غير متجانسة، لا من ناحية التعليم، ولا المهنة ولا الدخل، ولا درجة التمدن ناهيك عن التوجه الأيديولوجي والانحيازات السياسية الضيقة .

لقد أفادت هذه «الطبقة» ولا ريب من حقبة الفورة النفطية، رغم أن المنافع لم تكن، ويصعب أن تكون متسقة.

إن هذه «الطبقة» هي المجال space الذي ينتج القادة السياسيين للحكم والمعارضة، وهي المجال الذي يقدم، عموما ، اوسع قاعدة للحركات الاجتماعية: القومية الفاشية، الاصولية، اليسارية.

لقد تركز الحكم الحالي في مراحل صعوده الأولى على هذه «الطبقة» ساعيا إلى استيعابها والإمساك بمفاصل تنظيماتها ووسائل عيشها.

وبالوسع الافتراض أن نسبة كبيرة من المليون ونصف المليون عضو ونصير ومؤيد في الحزب الحاكم ينحدرون من هذه «الطبقة».

وبالطبع فان «الطبقة» الوسطى -شأنها شأن بقية التكوينات الاجتماعية / الاقتصادية- في حالة حراك متصل، سواء في طور النمو/الازدهار ١٩٧٣ - ١٩٨٢، أم في طور الانحدار/ الأزمة.

إن الشطر الاعظم من هذه الطبقة يعمل في قطاع الخدمات (مليون ونيف) هذا القطاع «الخطر» الذي أشرنا إلى أنه يقف على تلة رمال متحركة في البلدان ضعيفة التصنيع، أو المعتمدة على «إنتاجية» النفط، أي ارتفاع «الإنتاجية الريعية»، لا الإنتاجية الفعلية.

ولاحظنا أيضا أن الشطر الأعظم من هذه «الطبقة» يعتمد على الراتب -sal

aried، ويعمل في أجهزة الدولة.

ومن المعروف أن الفئات المعتمدة على الرواتب salaried الحكومية، أكثر تضررا بما لا يقاس من الفئات المعتمدة على الملكية رغم وجود تزاوج بين الاثنين في حدود، في فترات الازمة الاقتصادية وبخاصة النمو المرعب للتضخم الفائق.

إن بالوسع التصور أن الشرائح الدنيا ذات الرواتب في هذه «الطبقة» قد تدهورت تدهورا كبيرا بعد حرب الخليج، وان كتلا منها قد تحولت إلى فئات رثة. وأن المؤشرات الاقتصادية لفترة ما بين الحربين، ثم لفترة ما بعد حرب الخليج، سترد في الفصل الختامي. أما تقدير اوضاع الفئات المالكة /المنتجة، المستقلة عن الدولة، فإنه يتراوح بين الازدهار النسبي والركود النسبي، تبعا لأوضاع وظروف كل قطاع.

وبوجه عام فإن «الطبقة» الوسطى شهدت عملية خلع واسعة يصعب تقدير كامل آمادها الآن.

طبقة العمال الأجراء

شهدت الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠، نموا متصلا في طبقة العمال الأجراء، من الناحية الكمية، وتغيرات متواصلة من حيث تركيبها وخصائصها النوعية.

معروف تماما أن طبقة العمال الحديثة نشأت في العراق قبل نشوء الرأسمال الوطني، وهذا التفارق ناجم عن ارتباط النمو بالرأسمال الوافد.

الواقع أن أول ظهور كبير لطبقة العمال الأجراء جاء في أول عام من الاحتلال، وخاصة في مجال بناء المرافق العامة والهياكل الارتكازية (سكك الحديد مثلا) التي احتاجتها قوات الاحتلال. (٣٨)

ونمت هذه الطبقة في الفترة اللاحقة، في إطار مؤسسات الرأسمال الأجنبي: الموانيء، السكك، النفط، واكتسب تعارضها مع أرباب العمل طابع تصادم وطني (نزعة قومية).

بقيت الطبقة العاملة في الخمسينات والستينات، حتى السبعينات، ضعيفة العدد نسبيا بالقياس إلى الفئات الوسطى. كما بقى جناحها الصناعي الأكثر تماسا بالتكنولوجيا الحديثة، والاكثر كثافة في اماكن العمل، والأنضج نقابيا، بقي هذا القسم من طبقة العمال الأجراء ضعيفا ومحدودا.

قدر عدد العمال الصناعيين في الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ بقرابة ٥٠ ألف عامل صناعي (بطاطو Old Social Classes ص ١١٧٧). اما عدد العمال في المؤسسات الصناعية الكبيرة (١٠ عمال فما فوق) (باستثناء صناعة النفط) فقد نما إلى قرابة ٦٨ ألف عامل صناعي عام ١٩٦٠، من قوة عمل وطنية بلغت ٠٠٠و٦٣١و١ و ٠٠٠و٦٦٥و٢ على التوالي (راجع جدول (١٥) في الملاحق). بتعبير آخر إن الوزن النسبي لقوة العمل الصناعية بقي ضعيفا.

وتوزع العمال الأجراء على ميادين واسعة، يغلب عليها الطابع الحرفي حتى في قطاع الصناعة، ناهيك عن البناء والنقل والخدمات.

واستوعبت الدولة الشطر الأعظم من العمال الصناعيين في الصناعات الكبرى (١٠ عمال فما فوق) ابتداء من عام ١٩٦٤، فصاعدا، (راجع جدول (١٥) في الملاحق).

وتقدم لنا معطيات السبعينات اتجاها مماثلا : نمو عددي لطبقة العمال الأجراء، بقاء وزنها النسبي لعموم قوة العمل الوطنية ضعيفا، الضعف النسبي لقوة العمل الأجير في الصناعة، تبعثر العمال الأجراء على قطاعات ضعيفة التركز والتمركز، مثول الشطر الأعظم في قطاع الخدمات. (راجع جدول (١٦) في المراجع).

واستنادا إلى الإحصاءات الرسمية، فان عدد العمال الأجراء المنضوين في اتحاد نقابات العمال العراقيين لسنة ١٩٨٦، خلال السنة السادسة للحرب العراقية -الإيرانية توزع على النحو التالي:

عدد العمال المسجلين في النقابات ١٩٨٦

الفرع	العدد
الصناعة	٥٣٦,٢٤٥
الخدمات	٤٧٦,٦٢١
الزراعة	١٥٠,٩٦٧
المجموع	١,١٦٣,٨٣٣
منهم في المدن	١,٠١٢,٨٦٦

المصدر: The Middle East And Africa, Europa Publication, London, 1993 , p. 499

إن المعطيات الرقمية، وحدها قد تكون أكثر من مضللة. وينبغي خلال الفترة الموصوفة، أن نتذكر واقع استيرادالعراق لقوة عمل خارجية، عربية وأجنبية، تركت أثرها على سوق العمل بكل ما تعنيه كلمة السوق، واحدثت تغيرا في مكوناتها وأوضاعها.

إن الرقم المذكور في إحصائية ١٩٨٦ لا يشير، من قريب أو بعيد إلى «نسبة العمال» قيد الخدمة العسكرية، ونسبة العمالة الوافدة التي حلت محل العمال العراقيين، بالاحرى «تفريغهم» لأجل جبهات القتال. (٣٩) إلا أن التقديرات تشير إلى أن ثلث قوة العمل المصرية العاملة في البلاد العربية كانت متركزة في العراق. وهناك ثلاثة تقديرات متباينة لقوة العمل المصرية وهي: ١,٢١٧,٠٠٠ و ١,٥٧٨,٠٠٠ و ١,٩٧٦,٠٠٠ (٤٠) ، وتميل الباحثة كاميليا الصلح إلى ان تضع رقم المهاجرين المصريين بين مليون إلى مليون ونصف تقريبا (المرجع نفسه) ، تركز أغلبهم في قطاع الخدمات والقطاع الزراعي . (٤١)

لقد أشرنا إلى مواطن ضعف طبقة العمال الأجراء العراقية من ناحية التركز والكثافة. وينبغي الآن أن نشير إلى المؤثرات الأخرى، التي لا تقل أهمية.

فأولا إن تحول قوة العمل من ميادين الانتاج الرأسمالية الأجنبية، إلى ميادين انتاج رأسمالية حكومية، اسقط الطابع الوطني لحوافز التحرك العمالي، من جانب، ووضع العمال، من جانب آخر، بإزاء رأسمال جماعي، شبحي، هو الإدارة الحكومية.

وثانيا إن الطبقة العاملة الخمسينية التي تمرست في العمل النقابي سرعان ما أغرقت بفيض من المهاجرين الريفيين الجدد.

وثالثا إخضاع الحركة النقابية لسيطرة حكومية متنامية وإقصاء الحزب الشيوعي، مؤسس الحركة النقابية، والمتمتع باكبر نفوذ سابق فيها (٤٢).

ينضاف إلى ذلك بالطبع جملة التدابير الإصلاحية المتعلقة بالأجور وقوانين العمل (قانون العمل لعام ١٩٧٠) كل ذلك أتاح ضبط هذه الطبقة التي كانت في الخمسينات إحدى مصادر الحراك السياسي المعارض.

إن حركة الاصلاحات الليبرالية الاقتصادية لعام ١٩٨٧ فما بعد، أدت، بقدر ما يتلعق الامر بطبقة العمال الاجراء إلى عدة تغييرات في توزعها القطاعي ووضعها النقابي :

١ ـ انتقال كتلة كبيرة من عمال المؤسسات الصناعية والخدمية الحكومية التي بيعت للقطاع الخاص (أكثر من ٨٠ مؤسسة). (٤٣)

٢ ـ إلغاء لقب العامل في قطاع الدولة واستبداله بصفة موظف. وهو تدبير أدى إلى القضاء على وجود النقابات في القطاع الحكومي، و في الواقع اصدار قرار بحلها. وثانيا تحويل نسبة معينة من الموظفين والمستخدمين من الأعمال الإدارية إلى الاعمال الإنتاجية.

٣ ـ في عام ٨٨ ـ ١٩٨٩، اتخذ ونفذ قرار بدمج الصناعات المدنية والعسكرية تحت إمرة وزارة الصناعة والتصنيع العسكرية والمعادن.

ويعد ذلك قرارا بعسكرة قوة العمل عموما، والعمال الأجراء تحديدا، الناشطة في القطاع الصناعي الحكومي.

نأتي أخيرا إلى تقدير حجم الطبقة العاملة وتناسبها مع سكان المدن.

تقدير الحجم النسبي للطبقة العاملة إلى سكان المدن ١٩٨٧

عدد العمال	١٠١٢,٨٦٦
عدا الزراعيين ٢,٨×	٢,٨٣٦,٠٢٤
عدد المعالين	
المجموع العام	٣,٨٤٨,٨٩٠
	(٣,٨ مليون)
سكان المدن	١١,٥ مليون
نسبة طبقة العمال الأجراء الحضر إلى سكان المدن	٣٣٪

.الفئات الرثــــة (المهمشــة)

رغم بدء آثار الفورة النفطية بالظهور على سوق العمل منذ عام ١٩٧٤، فان تقديرات ١٩٧٧ و ١٩٧٨ افادت ان حجم «البروليتاريا الرثة واشباهها» في المناطق الحضرية وحدها تراوح بين ٣٥٠ ـ ٤٠٠ ألف. (٤٤)

ومن المقدر أن تواصل التنمية الانفجارية استيعاب كتل واسعة من هذه الفئات الرثة وبروز حاجة ، مع نشوب الحرب، إلى قوة عمل خارجية.

ونميل إلى الافتراض أن الفئات الهامشية امتصت إلى حد كبير في ماكينة التنمية وماكينة الحرب وأن توقف الحرب عام ١٩٨٨ لابد وأن يكون قد لفظ ما تم استيعابه مؤقتا بفعل أوضاع أو تحت ضغط ظروف استثنائية عموما، سواء ضخامة الريوع النفطية المتاحة قبل وعشية الحرب، أو التوسع الهائل في الماكينة العسكرية خلالها.

إن معطيات أواخر الثمانينات، وهي المتاحة حتى الآن تفيد ان حجم العاطلين والفئات غير المبينة من ناحية العمل، بلغ، لعموم العراق، ٤٦٦, ٣٤٢، بينهم ٥٤٠, ٢٥٤ في المدن [٤٥]. إن هذا الرقم جاء قبل بدء تسريح العسكريين الذي وسع صفوف هذه الفئة بحدود معينة، ولعل النفير العام عقب غزو الكويت ١٩٩٠، يكون قد امتص المسرحين، ليعود ويطلقهم بكثافة أعلى بعد انتهاء الحرب. فالجيش العراقي مثلا، انخفض من زهاء مليون عام ١٩٩٠ إلى ٣٨٥ ألف عام ١٩٩٢ فلاحقا أي إلى ثلث ما كان عليه قبل الحرب.

ولو أن الاحتياطي المستدعى (ويقدر بحدود ٥٠٠ ـ ٦٠٠ الف) عاد سالما من الحرب لأسهم بقسطه في توسيع رقعة المهمشين بدرجة اكبر لولا أن الحرب أودت، حسب بعض التقديرات، بما يعادل ثلث حجم هذا الاحتياطي (١٥٠ ـ ٢٠٠ ألف قتيل).

وابتغاء استكمال المقارنات السابقة، ينبغي أيضا إجراء الحسابات فيما يتصل لهذه الفئة. (راجع جدول (١٧) في الملاحق).

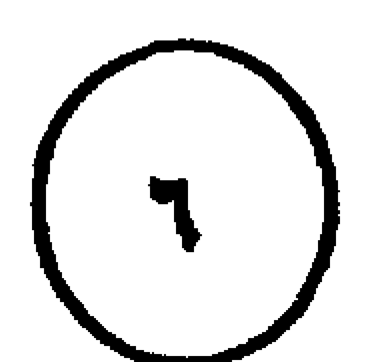
إن من الصعب تخمين الحجم الحالي للفئات الرثة (المهمشة) أو العاطلين، بيد أن كل الدراسات الاقتصادية حول عراق ما بعد الخليج تميل إلى أنها وسعت صفوفها إلى حد كبير (انظر الفصل السابع).



الفصل السادس
منظمات المجتمع المدني

الفصل السادس
منظمات المجتمع المدني

أولا ـ التمثيل/ الاستبعاد - الإندماج/ الصهر



أشرنا في مفتتح هذه الدراسة إلى شكلين كلاسيكيين لتعيين المجتمع المدني، الأول: السوق بمعناها الاجتماعي ـ الاقتصادي الشامل، أي الإنتاج، أشكال الملكية، تقسيم العمل، التبادل، التداول توزيع منتجات العمل، وتوزيع الثروة، الطبقات والفئات الاجتماعية... إلخ.

والثاني، هو تنظيمات المجتمع المدني، أحزاب، نقابات، منظمات صحافية ، جمعيات مهنية، مؤسسات دينية.. وإلخ.

إن هذين المعيارين لوجود وفعالية المجتمع المدني ينبغي أن تكتمل، في رأينا ، بمعايير أخرى: الثقافة السياسية وكثافة التمدين، أي درجة التركز في المدن، وتقاس هذه الدرجة او الكثافة بمعايير مركبة تتضمن نسبة سكان المدن (أي عددهم الكمي) ، وذرجة تمدينهم (أي معيار ثقافي) ، وشدة وكثافة درجة الاتصال الاجتماعي (المعلومات، الاتصالات، المواصلات).

إن هذه المعايير المركبة ذات الأبعاد الكمية، والنوعية، تقدم لنا ، عند تعيينها بقدر معقول من الدقة التجريبية، مؤشرات عن آفاق سيرورة المجتمع المدني، الذي يزال، كما أكدنا مرارا ، قيد التشكل، وإن كان يلوح، ظاهرا ، وكأنه في حالة وقف تنفيذ.

لقد تناولنا بعض الجوانب بصورة متداخلة على امتداد الفصول الثلاثة السابقة. أما الآن فنأتي على منظمات المجتمع.

وقبل الدخول في أشكال وأحوال هذه المنظمات، ينبغي قول بضع كلمات عن دور المنظمات التي تقف وسيطا بين الأفراد والدولة.

في المجتمعات الزراعية، الغابرة. لم يكن الفرد ليواجه الدولة، أو حتى ليواجه فردا آخر، بوصفه شخصا مفردا. إن العلاقة ليست مباشرة، بل توسطية. فالفرد لا وجود له خارج جماعة ما. لا وجود للشخص المنفرد منقطعا عن جماعات العهد الغابر: القبيلة، القرية، الطريقة الصوفية، الأصناف الحرفية، او الطائفة. ولعل خير مثال عى هذه الجماعات هو نظام الملل العثماني.

إن كل جماعة منظمة ذاتيا، وكل جماعة تكاد، عموما، إن تكون كيانا ذا اكتفاء ذاتي يؤدي كل وظائف الدولة، بما في ذلك احتكار وسائل العنف المشروع، وتشريع «القانون».

إن القبيلة هي تنظيم اقتصادي، اجتماعي، سياسي، ثقافي، عسكري. إن هذا الكيان يتولى الانتاج (رعاية الأبل، الأغنام، التجارة، الزراعة... إلخ) وهو يدار من جانب شيوخه، اعتمادا على معايير الشجاعة والكرم والحنكة وما إلى ذلك. ويتولى هذا الكيان عمليات الغزو (السلب والنهب)، أو اعمالا عسكرية أخرى (الدفاع عن النفس بوجه غزوات الغير)، ولا يحتاج إلى شرطة داخلية ونقابات، فهو ذاتي التنظيم.

وإن طائفة صوفية، أو صنفا من أصناف الحرف، أو نقابة تجار، لا تختلف كثيرا. فهي تجمع يتولى وظائف اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية. لعل الوظائف العسكرية أضيق مدى، بالقياس إلى القبائل، إلا أن ظاهرة «الأشقياء» في بغداد (أي «الفتوة») تدلل على وجود شكل من «الحماية العسكرية» المنظمة ذاتيا في أحياء المدن القديمة، ضد المتطفلين، واللصوص، من خارجها. ويقف على رأس كل «حي» (مختار) مثلما يقف على رأس الطائفة الصوفية «شيخ» أو «نقيب» وما إلى ذلك.

إن علاقة الدولة التقليدية بهذه الجماعات علاقة خارجية. إنها لا تقوم بين دولة وفرد، بل بين دولة وملل (جماعات)، وبمعنى من المعاني تحتل هذه

التنظيمات الموقع الفاصل بين اعضائها كأفراد لا وجود لهم الا بها كجماعة، وبين الدولة. [1] وهذا يستتبع أن يكون جمع الضرائب، والدعاء للسلطان، وتسليم الجناة، وحشد المجندين، إلخ... هي من وظائف الجماعة المعنية لا الدولة.

في العصر الحديث، عهد الدولة المركزية المعاصرة، تتولى الأحزاب والنقابات والمنظمات هذا الدور. فهي تقف في حقول كثيرة، وسيطا بين الفرد والدولة.

إن الانتقال من اشكال التنظيم المللي/ القبلي القديم، إلى أشكال التنظيم الأجتماعي ـ الاقتصادي الحديث، عملية مديدة يتقاطع فيها الشكلان بصور عديدة، تبزّ أحيانا اشد الخيالات السوسيولوجية جموحا.

إن نقباء الصوفية والتجار التقليديين (الجلبية) وشيوخ القبائل، يتحولون إلى أشكال الاتحاد الجديدة (الأحزاب) باستخدام الأدوات القديمة المتاحة: نظْم القرابة أو تراتب الأصناف.

بوسع المراقب السوسيولوجي أن يهزأ بهذه الظاهرة قائلا أن البرلمان قبلي أو مللي. بيد أن واقع الحال هو ان القبائل والملل صارت «برلمانية». إنها بذرة تحول. إنها نقطة المبتدى. وبودي المجازفة بالقول إن عملية التحول لما تزل جارية بعد. وقد رأينا كيف ان الجماعة القرابية تلعب دورا هاما في تشكيل وتماسك النخبة الحاكمة الحالية في العراق.

من هنا فإن تحليل واقع الأحزاب وجماعات المصالح ينبغي أن يأخذ في الاعتبار تقاطع التكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية بالانقسامات الإثنية والمذهبية والجماعات القرابية.

ومن المفيد التذكير بواقع التنوع الإثني ـ الديني ـ المذهبي في العراق، كما ينعكس جليا في الإحصائيات السكانية للعراق من حيث التركيب الإثني/اللغوي، والديني /المذهبي. (انظر الجدول رقم ٣٦ لعام١٩٤٧ ، والجدولين رقم ٣٧ و ٣٨ لعام ١٩٩٢ في الملاحق).

إن العراق دولة ثنائية القومية. وإن بناء دولة ـ قومية بالمعنى المعاصر للكلمة، أي دولة مركزية، وليس دولة «أحادية» القومية، ينبغي أن يأخذ هذه

الثنائية في الاعتبار

والعراق أيضا دولة متعددة الأديان والمذاهب. ولو اقتصرنا في الحديث عن الدين الرسمي للدولة، وهو الدين الإسلامي، لوجدنا أنه ينشطر اثنيا إلى عرب واكراد، ويفقد فاعليته كعامل التحام ودمج، وينشطر الدين الإسلامي إلى مذهبين رئيسيين: السنة والشيعة، رغم انه لا يمكن الحديث عن أي منها ككتلة صوانية. إن تاريخ اندماج المتحدرين من هذا المذهب أو ذاك في الدولة، وأشكال المشاركة السياسية والاقتصادية، متباينة، أو مختلّة بالاحرى وتعود بجذورها إلى ما قبل تشكل الدولة المركزية الحديثة. ومن المفيد الإشارة إلى واقع الصراع العثماني /الصفوي الذي اتخذ من العراق ساحة له، بما في ذلك المذابح الطائفية التي قدم فيها الشيعة العراقيون حمايتهم للسنة العراقيين، والسنة العراقيون حمايتهم للشيعة العراقيين، إزاء حملات التقتيل من الجانبين العثماني والصفوي. (٢) لقد استبعد الشيعة من المشاركة في الدولة العثمانية قبل وبعد بدء تحديث هذه الأخيرة، سواء من الجهاز الإداري أو من المؤسسة العسكرية. وترك هذا الاستبعاد اثره في تكوين أول دولة عراقية، وفي توازن عناصرها الإثنية/المذهبية في مجتمع الجماعات الصغيرة.

وقد لاحظ الملك فيصل الأول في وقت مبكر جدا أن «العراق يفتقر إلى الوحدة الملّية (يقصد القومية) التي تميز الامم الحديثة. (٣)

لقد سارت عمليات الاندماج integration مسارا متعرجا ينطوي -برأينا- على اختلالات ما تزال قائمة. ونعني بالاختلال استبعاد الجماعات المختلفة عن المشاركة بفعل احتكار الحزب الواحد، من ناحية، ونزوع هذه الواحدية إلى دمج شتى الجماعات عن طريق الصهر القسري.

وإذا نظرنا إلى الامر من زاوية العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، فان انشطارات المجتمع المدني الإثنية والمذهبية تلعب دورا مزدوجا. فهي من جهة عامل تفتيت يضعف المجتمع المدني، ولكن هذا التفتيت من جهة اخرى، يشكل منبعا لمكامن قوة أخرى.

قد يبدو من باب من قبيل التجاوز أو التزيد، بينما هو في الحقيقة واقع ثابت مؤكد القول أن تفتيت المجتمع المدني من هذه الناحية هو مصدر قوة ومصدر ضعف في آن.

ذلك أن مصدر قوة هذا التفتت في المجتمع المدني ناجم عن مقاومته بحكم تشظيه المتشكل تاريخيا لاية مثلية سياسة وأيديولوجية. و ان مصدر قوة هذا التفتت تكمن أيضا في أن أي جزء يعجز، في المدى البعيد، عن السيطرة على الكل. أن بوسع الجزء أن يبسط سلطانه على الكل لفترة محدودة، ولكن ليس لكل الوقت.

لذا نميل إلى الاعتقاد أن واحدا من مكامن قوة المجتمع المدني في العراق هو تشظيه الإثني والمذهبي بصفة خاصة.

نلتفت الآن إلى معاينة منظمات المجتمع المدني خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٩٢.

ثانيا-الاحزاب والمنظمات

مرت أحزاب ومنظمات المجتمع المدني بثلاثة أطوار متعرجة ومتميزة.

الطور الأول هو طور التعددية القائمة في الواقع ٦٨ - ١٩٧٩ ، والطور الثاني هو طور فرض نظام الحزب الواحد ١٩٧٩ - ١٩٨٨، والطور الثالث هو أزمة النظام الواحدي ١٩٨٨ - ١٩٩٠.

لقد كان الانتقال من فترة إلى أخرى يتميز بمميزات خاصة ويتم بفعل عوامل متشابكة اقتصادية واجتماعية وسياسية وأيديولوجية وتنظيمة بالغة التشابك، هذا دون ان ننسى فعلّ العوامل الدولية والإقليمية.

ومن المفيد توصيف هذه المراحل في خطوطها العامة.

١ - **الطور الأول**: تعددية قسرية امتدت من ١٩٦٨ وحتى أواخر ١٩٧٨، وانتهت بفرض الواحدية السياسية.

رأينا أن حزب البعث، لدى عودته إلى السلطة عام ١٩٦٨، كان مثقلا باوزار

تجربته الدموية القصيرة، وفشله الذريع خلال الفترة فبراير ـ نوفمبر ١٩٦٣. وكان مثقلا بانشقاقاته الخاصة (خروج عدة أجنحة منه خلال الفترة ٦٤ ـ ١٩٦٨).

واجه البعث مجتمعا مدنيا متعدد الأقطاب إثنيا ودينيا، كما واجه أيضا مجتمعا مدنيا متنوع الاتجاهات السياسية والأيديولوجية، مما كان يشكل تحديا لوجوده السياسي وخطابه الايديولوجي على حد سواء.

وكان الحزب الحاكم في حالة من الضعف لا تسمح إلا بالقبول بهذا التعدد على مضض، والسعي لقضمه، إن جاز القول، على مراحل.

وجد البعث نفسه بإزاء اربعة قوى سياسية أساسية، أو اعتبرها أساسية، تشكل تحديا لسلطته، سواء من مواقعه الأيديولوجية نفسها (البعث اليساري المحسوب آنذاك على سوريا) أو من مواقع يسارية راديكالية (الحزب الشيوعي ـ القيادة المركزية، المنخرط في تاكتيكات حرب عصابات جيفارية، أو الحزب الشيوعي ـ اللجنة المركزية، ذي النفوذ العمالي والطلابي والفلاحي المكين، أو من مواقع قومية كردية: الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي كان يتمتع هو وزعيمه الاسطوري الملا مصطفى البارزاني بأكبر نفوذ في المنطقة الكردية من العراق.

أخيرا هناك الحركة السياسية الإسلامية الشيعية، والمؤسسة الدينية الشيعية (الحوزات العلمية) المستقلة تاريخيا عن الدولة بما تتمتع به من مصادر تمويل خاصة (الخمس)، ومؤسسات (مدارس علمية، حسينيات) وشبكات وكلاء وأتباع، تتمتع بنفوذ روحي واسع وسط جمهرة الشيعة وهو نفوذ يمكن أن يتحول طابعه الروحي/المتسامي الصرف ليكتسب طابعا سياسيا حاد ،إذا ما توفرت ظروف مواتية، تنقله من الحالة اللاسياسية non - political إلى الانخراط السياسي political.

أشرنا إلى أن عضوية البعث كانت قليلة آنذاك إذ كانت تقدر بين ١٠٠ ـ ١٥٠ عضو. ويقول القيادي البعثي، والوزير السابق للإعلام، صلاح عمر العلي، إن حجم العضوية بما في ذلك الأنصار والأصدقاء كان لا يكاد يصل إلى الألف (٤).

إن هذا الرقم هزيل جدا إذا ما قورن بالتقديرات المتاحة عن حجم عضوية ونفوذ الأحزاب الاخرى. (٥)

لقد كان البعث ضعيفا، مهزوزا، ميالا إلى اجتناب أية مواجهات مباشرة، قلقا من إمكان تكرار سقوطه السريع عام ١٩٦٣، ولذلك فقد سعت القيادة الجديدة إلى تدعيم نفوذها السياسي والاجتماعي، بالإعلان عن بدء «صفحة جديدة» وإطلاق صفة «الثورة البيضاء» على الانقلاب العسكري الذي حملها إلى السلطة في ١٧ و ٣٠ يوليو ١٩٦٨.

تميزت هذه الفترة بالإصلاحات والحوارات من جانب، والضربات الخفية من جانب آخر، مقرونة بتحالفات مؤقتة مع أطراف أحادية تضمن دوما التفرغ لبعض الخصوم.

تمثلت الإصلاحات المحدودة مطلع السبعينات بإطلاق سراح السجناء السياسيين، وإرجاع المفصولين منهم إلى وظائفهم الحكومية (باستثناء العسكريين) ودعوة القوى السياسية إلى الحوار أو المشاركة في الوزارة تحت مظلة البعث وبقيادته. (٦)

وإبرم عام ١٩٧٠، أول تحالف للحزب الحاكم مع الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي حصل على مقاعد وزارية وحق إصدار جريدة يومية.

في هذه الأثناء تفرغت أجهزة الأمن لتصفية الجناح الآخر من حزب البعث، الصغير نسبيا، والمعتمد على عدد من النشطاء العسكريين والمدنيين، كما تفرغت لضرب وتصفية الحزب الشيوعي ـ القيادة المركزية.

لقد أطلق البعض على ذلك استراتيجية القضم التدريجي، المخططة بعناية.

وفي العام ١٩٧٣ تدهورت العلاقات بين «الحزبين الحليفين»، البعث الحاكم والديمقراطي الكردستاني بصدد قانون الحكم الذاتي الخاص بالمنطقة الكردية، وقضايا المشاركة في الحكم (٧)، فيما كان حزب البعث يتجه إلى إبرام تحالف، مؤقت هو الآخر، مع الحزب الشيوعي العراقي، الذي منح مقعدين وزاريين وجريدة يومية، وأخرى إسبوعية ومجلة شهرية، على أن يحل تنظيماته العسكرية. (٨)

هذه الانتقالة جاءت على خلفية تأميم النفط ٧٢ ـ ١٩٧٣، الذي ضمن للبعث شعبية كبيرة، وأموالا أكبر، وإبرام معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفييتي.

إن هذه التحولات الداخلية والخارجية ضمنت للحزب الحاكم ظروفا بدت، في نظر قيادته، كافية لتوجيه ضربة إلى الحركة الكردية المسلحة، ابتداء من عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٧٥.

وقد انهارت الحركة فعلا بمزيج من الهجوم الدبلوماسي (الاتفاق مع شاه إيران على غلق الحدود بوجه الاكراد مقابل تنازلات حدودية) والهجوم العسكري واسع النطاق.

باتت الحياة السياسية الحزبية تتمحور -ظاهريا- على قطبين متنافسين هما الحزب الحاكم والحزب الشيوعي. لقد نما الأول -كما أشرنا- معتمدا على آليه الجذب والإغواء والقسر نموا سريعا. فأولا ، إن عددا من مرافق الدولة قصر على أعضاء حزب البعث : قوات الأمن والجيش، والشرطة ،والإذاعة والتليفزيون (ثم الإعلام) ، والنظام التعليمي .

وثانيا، إن المنظمات المهنية والجماهيرية غير الرسمية (اتحاد الطلاب، الشباب) حظرت تحت طائلة العقاب، ابتداء من عام ١٩٧٤ واتخذ الحزب الشيوعي، المعني بهذا القرار، قرارا بتجميد نشاط «منظماته الجماهيرية».

ورفع حزب البعث شعار «كل العراقيين بعثيين وإن لم ينتموا». وكان تصور الحزب الحاكم أن عليه أن يبني قواعده وسط الجيل الجديد من المدارس الابتدائية والمتوسطة، ويحرم على الأحزاب الأخرى فرصة الاحتكاك بجيل المستقبل هذا. وتحدث نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، نائب أمين سر الحزب آنذاك، صدام حسين، عن هذا التوجه الذي أوجزه بشعار: نكسب الشباب، نكسب المستقبل.

لقد نما حزب البعث، حتى عام ١٩٧٦، إلى قرابة ٥٠٠ ألف ثم إلى ٨٠٠ الف عضو ونصير ومؤيد، فيما نما الحزب الشيوعي، المقيد بضوابط التحالف، من بضعة آلاف عام ١٩٧٣ إلى قرابة ٤٠ ـ ٥٠ الف اواخر عام ١٩٨٧، وهو عام

تدهور العلاقات بين الطرفين.

ففي ربيع ١٩٧٨ نفذ حكم الإعدام بـ ٣١ عضوا ومتبرعا للحزب الشيوعي العراقي بتهمة ممارسة النشاط السياسي المحظور في القوات المسلحة. (٩)

لقد وجد الحزب الحاكم نفسه متربعا على سدة دولة مكينة: عائدات نفطية كبيرة نمو متصل لأعضاء حزب البعث، سيطرة متنامية على المنظمات القاعدية، من جمعيات الفلاحين في الريف إلى نقابات العمال والاتحادات المهنية وغرف التجارة والصناعة في المدن.

إن خروج الحزب الشيوعي من «الجبهة الوطنية» وإغلاق صحيفته المركزية «طريق الشعب» في ابريل ١٩٧٩ يشكل نقطة الإعلان الرسمي لنهاية التعددية القسرية وبقاء «الحزب القائد» دون شكليات أي تحالف أو مشاركة.

٢ـ الطور الثاني: ١٩٧٩ ١٩٨٨

خلال هذه الفترة اغلقت المنافذ الشحيحة، والجزر الصغيرة، التي كانت متاحة لليساريين، والمستقلين، في وسائل الإعلام، والجهاز التعليمي، والمنظمات المهنية، والنقابات وباتت هذه المجالات محرمة شأن اجهزة الأمن والجيش.

إن هذا الحرمان الشامل، دفع القوى الاجتماعية إلى سلوك سبيل العمل السري، واللجوء أيضا إلى وسائل العنف.

ولعل «المناطق الحرة» الوحيدة (١٠) التي بقيت متاحة للمجتمع هي المؤسسة الدينية الشيعية (الحوزة) التي يقودها عدد من المجتهدين، وتتوفر على قنوات وشبكات اتصال اجتماعية واسعة نسبيا. والواقع إن هذه المؤسسة وما تتوفر عليه من مصادر قوة اجتماعية (الوجاهة الدينية، الموارد المستقلة، الحسينيات، المدارس الدينية، شبكة المقلدين) كانت موضع ارتياب حكومي مستمر. (١١)

لن ندخل في تفاصيل المعمار الأيديولوجي الذي استخدم لتبرير نظام الحزب الواحد، وإضفاء الشرعية عليه، حسبنا القول أن «النموذج الاشتراكي الخاص» اعتمد أيديولوجيا شعبوية تنطوي على مزيج من العناصر القومية العروبية

والاشتراكية: الأمة العربية، خلود الرسالة العربية، الثورة، الحزب القائد، بناء الاشتراكية في بلد عربي واحد .[١٢]

استمدت هذه الواحدية الشمولية، الكثير من النموذج الستاليني.

وترى "ماريون سلكليت" أن الاختلاف الوحيد بين نموذج الدولة الشمولية البعثية ونموذج الدولة الشمولية الستالينية هو أن الأولى اعتمدت -اقتصاديا- على القطاع الخاص وسمحت له بالنمو. بينما الثانية عملت على اجتثاثه. إن الفروق تشمل عناصر أخرى [١٣] فمصادر الشرعية تستمد في هذا النموذج من الثورة والأمة، فيما تستمد، في النموذج الآخر، من الطبقة العاملة، والثورة العالمية.

لم يبد على هذه الواحدية أنها تواجه أي تحد واضح . الواقع أن هناك حدثين غيّرا هذه اللوحة.

فقبل استتباب الواحدية عام ١٩٧٨، وبعد استتبابها اتضح أن التنوع الإثني الديني المميز للمجتمع المدني لن ينقاد بسهولة إلى «المثلية» السياسية والأيديولوجية الثقافية.

إن المظاهرات التي قادها حزب الدعوة الإسلامية عام ١٩٧٧، معتمدا على مزيج من التبعئة السياسية والتقاليد الطقوسية (زيارة مردّ الراس الشهيرة) للتعبير عن الاحتجاج السياسي انطلقت بقوة مباغتة. ويرى "بطاطو"، الذي كان أول من حلل هذه الظاهرة، أن الجفاف الذي ضرب المناطق الفلاحية المعتمدة على الفرات خلق حالة واسعة من السخط، وينبغي أن نضيف إلى ذلك سخطا مماثلا في أوساط الحوزات العلمية على القيود المفروضة على التدريس في الحوزات واعدام عدد من النشطاء الإسلاميين منذ عام ١٩٧٤. [١٤]

لقد بدأت التحركات السياسية الإسلامية في جو فراغ سياسي/تنظيمي معارض، قبل وقت طويل من رواج اسم الخميني في التداول.. ولا ريب في أن صعود الخميني إلى سدة الحكم في فبراير ١٩٧٩ أعطى حافزا أقوى للمعارضة العراقية كافة، وخاصة الدينية منها.

ففي هذه السنة بصفة خاصة بدأت الأحزاب الكردية (التي انقسم اليها الحزب الأم: الديمقراطي الكردستاني) كما بدأ الحزب الشيوعي في تنظيم أول قواعد حرب الانصار في الجبال الوعرة. وفي هذه السنة أيضا تحرك حزب الدعوة، وجماعات أخرى، في صيف ١٩٧٩.

إذا كانت الحركة الكردية المسلحة قد بدت في نظر النخبة الحاكمة مجرد عودة تقليدية إلى العنف المسلح المعزول في الجبال، فإن بروز حزب الدعوة الاسلامية ٧٧ ـ ١٩٧٩ على خلفية نجاح الثورة الإيرانية، أعطى للتحدي السياسي /الأيديولوجي طابعا آخر.

ولقد كانت بعض التماثلات بين البلدين، (رغم التباين البنيوي) ماثلة: الريعية النفطية، طموحات بناء الدولة الكبرى، والتنمية العجولة، والتمدين الهائل، ونظام الحزب الواحد، التعدد الإثني وبخاصة الاكراد، وأخيرا استقلالية المؤسسة الدينية ونزوعها النقدي/الاجتماعي.

ومما زاد في جدية الأوضاع أن هذا التحدي للنظام الواحدي، لم يعد داخليا (حزب الدعوة وجماعات اخرى) بل صار إقليميا أيضا (إيران) [١٥] . فإيران باتت عازمة على نشر الكلمة المقدسة، اي تصدير «الثورة الاسلامية».

في هذا المنعطف الحساس تولى النائب، صدام حسين إزاحة الرئيس أحمد حسن البكر، وصفى اكبر واخر معقل للكتل القوية في القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة [١٦]، وجرى الاستعداد للحرب مع ايران.

إن تحليل عوامل دخول العراق في الحرب مع إيران ينبغي ولا ريب أن يتناول مركبا من العلاقات الداخلية والإقليمية، والعالمية . بيد أن تركيزنا ينصب هنا على الوضع الداخلي، وبصفة خاصة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

لقد قرع التحول الإيراني أجراس إنذار للنظام الواحدي، منبها إياه إلى ظاهرة جديدة في الصراع السياسي: الإضرابات وبخاصة إضراب البازار (السوق). ومؤسسة جديدة: الحوزات الشيعية، وأيديولوجيا جديدة: الأصولية الإسلامية. باختصار وجد نفسه بإزاء ما يعرف اليوم بالإسلام السياسي. ولم يكن بحاجة إلى

إدراك وجود حركات سياسية إسلامية في العراق، فهذه الحركات أعلنت عن نفسها بقوة في شتاء ١٩٧٧، وصيف ١٩٧٩. جاء الآن دور تحطيم حزب الدعوة، وضرب كتلة التجار الشيعة وشلّ المؤسسة الدينية (الحوزات).

إن خيار الحرب، إذن، وبمعنى من المعاني هو سعي لقطع صلة مفترضة بين «حركة ردايكالية إسلامية عراقية وقاعدتها الخلفية المفترضة أيضا أو أمثولتها في إيران مثلما هو استخدام النزعة القومية أداة لفرض هيمنة كاملة باسم الأمة، وتصوير أي محاولة للفكاك من الهيمنة الواحدية باعتبارها «اعتداء على الامة». إذن، وبقدر ما يتعلق الأمر بالوضع الداخلي فقد أعلنت الحرب مع إيران لتحطيم آخر معاقل المجتمع المدني.

لا نعلم كم بلغ عدد المهجرين الشيعة من التجار الصناعيين لكن كتاب مدير الأمن العام السابق (اعدم) فاضل البراك يقدم إحصائية عن المشتبه فيهم بوصفهم من أصول "إيرانية" وذلك علي النحو التالي:

- عدد التجار في بغداد وحدها حوالي ٣٢٤٥، منهم تجار جملة يشغلون أكثر من ١١٧٧ محلا.

- ٢٥٨ صناعيا

- و ٣٥ محلا لصناعة الذهب

- ملكيات تجار بغداد (الشيعة) من الدور السكنية والعقارات بلغت ٣٦٪ من منطقة الكاظمية و ٣٢٪ من مناطق بغداد.

- نسبة هؤلاء التجار في تجارة المواد المنزلية (أصحاب الدكاكين) ٣, ٣٠٪ من مجموع نسبة أصحاب المعامل٢ . ١١٪ من اجمالي العاملين في النشاط الصناعي

- نسبة هؤلاء التجار في غرفة تجارة النجف حوالي الثلث.

- وفي كربلاء كان هناك ٧٥ تاجرا مشكوكا فيه من مجموع ١١٦٠ تاجرا

- وعدد الصناعيين في كربلاء ٢ من أصل ١٢.

وغير المسجلين ١٧ من أصل ١٨

ـ البصرة: شكل هؤلاء ٢٠٪ من عدد الصناعيين والتجار.

ويؤكد البراك أنه حين نأخذ « حجم التأثير الاقتصادي الكلي نجد أن كل (١٠٠) تاجر عراقي قد يساوي في القدرة والفعل التجاري والاقتصادي تاجر إيراني واحد (كذا)، وأسباب ذلك مفهومة... هم من أصاب رؤوس الاموال الكبيرة) (١٧)

بموازاة ذلك تم تهجير عشرات الآلاف من شيعة العراق بدعوى أنهم حسب ملاحظات فاضل البراك، مدير الأمن العام، من الوسط الذي تعاون مع الأحزاب الإسلامية (يسميها: الطائفية العميلة) عن رغبة أو ضلال، أما التجار فهم متهمون بتمويل حزب الدعوة الإسلامية.

إن عدد المهجرين سيظل موضع أخذ ورد بلا شك.. فأدنى الارقام تصل إلى ٦٠ ألف تقريبا وأعلاها إلى ٢٠٠ الف. ومن المهجرين من هرب التحاقا بذويه أو تفاديا للإرهاب. (١٨)

ومن الواضح وضوح النهار أن إمكان الاختراق الأيديولوجي وتكرار التجربة الإيرانية كانت أحد العوامل الدافعة لإعلان الحرب على إيران. بتعبير آخر إن توطيد هيمنة الحزب الواحد بلا منازع، والقضاء على اي وجود اجتماعي واقتصادي وسياسي مستقل عن الدولة ومعارض لها، هما من بين المحفزات الدافعة لخوض هذه الحرب التي خطط لها، كما يقال، لكي تدوم بضعة أيام، فاستغرقت عدة سنوات.

٣ـ الطور الثالث

دخل العراق الحرب دون وجود حزب أو قوة سياسة منظمة في المعارضة. فقد صفيت هذه القوى تباعا، وحطمت قواها، بل وجرى استيعاب أقسام منها داخل حزب البعث بهيئة «تنظيم وطني (!)».

فمن قرابة ١٥٠ ألف كردي (١٩) مسلح تحت لواء البارزاني عام ١٩٧٤، جرى

استيعاب قسم كبير في تنظيمات حزب البعث. ومن زهاء ٤٠ ـ ٥٠ ألف شيوعي، لم ينج سوى بضعة الاف (بحدود ٥) أما الباقون فقد أخرسوا أو جرى دمجهم في تنظيمات الحزب الحاكم، أما تنظيمات حزب الدعوة فقد حطمت شر تحطيم كما ذكرنا واحتل الحزب الحاكم كما أشرنا كل المنظمات والاتحادات والجمعيات ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي. لم يبق أمام المعارضة غير الصمت السري، أو اللجوء إلى المنافي القريبة (وبخاصة بيروت، دمشق، عدن) أو المنافي الأوروبية، منقطعة الجذور عن قواعدها. والاستثناء الوحيد هو رقعة الجبال الكردية التي شهدت إعادة تأسيس حركة الأنصار المسلحين خلال سنوات الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨، لا لشيء إلا لتضرب ضربة قوية عقب انتهاء الحرب.

لقد أفرغ المجتمع المدني العراقي من قواه السياسية وحرم من أدواته ووسائل تعبيراته الذاتية عن النفس. وخلافا لدول أخرى تركت «المجال المقدس» طليقا بعض الشيء، مما أتاح احياء وإنعاش البديل الديني وسيلة للتحدي فإن العراق احتل أو حاصر هذا المجال إلى أبعد الحدود.

وانتهت أفظع واطول الحروب التي عاشها العراقي في صيف ١٩٨٨، إثر قيام الخميني بـ «تجرع كأس السم» حسب تعبيره، وقبول قرار مجلس الأمن رقم ٥٨٩.

انتهت الحرب من حيث المطالب الاقليمية إلى حيث بدأت: النزاع على شط العرب، وحل المشاكل بالتفاوض السلمي. ولكنها ولدت نتائج جد متناقضة ، فقد برز العراق من جهة، قوة عسكرية عاتية (رابع جيش في العالم من حيث المؤشرات الكمية) إلا أنه انتهى أيضا معدما من الناحية الاقتصادية. يكفي إن الإنفاق الحربي تجاوز، خلال الحرب، حجم الناتج الإجمالي المحلي، وابتلع الفوائض النفطية المتراكمة قبل الحرب (تقدر ب ٣٨ مليار دولار)، وقدر الإنفاق العراقي على الجهد الحربي أكثر من ١٣٠ مليار دولار، علاوة على مطلب تسديد ديون تراوحت تقديراتها بين ٦٥ ـ ٨٦ مليار دولار (معظمها لدول الخليج) ناهيك عن تسديد فواتير البناء: ٦٣ مليار دولار. (٢٠)

وحصدت الحرب حياة أكثر من ٣٠٠ ألف عراقي، فيما يوجد عدد أكبر من الجرحى والمشوهين والمعوقين والأسرى.

إن ضغط الواحدية السياسية والتطهيرات الإثنية، والملاحقة الطائفية، مقرونة بضغوط الحرب وأعباء الأزمة الاقتصادية تراكمت الضغط في وعاء مغلق.

أفضى هذا الوضع إلى مفارقة أخرى غريبة: تنامي السخط الاجتماعي العام، من جهة، وتضاؤل القدرة والهياكل التنظيمية التي يمكن لها أن تحول هذا السخط إلى فعل سياسي، منظم، أو مؤثر، من جهة اخرى.

أن العسكرة الفائقة التي ضمنت التماسك والظفر في سنوات الحرب، ولدت، في زمن السلم، عواقب اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية سلبية.

فأولا إن اطعام جيش المليون والإنفاق عليه يمثل مشكلة اقتصادية كبيرة مع تدهور الإنتاج الزراعي والصناعي، وانخفاض أسعار النفط.

وثانيا إن تسريح هذه المؤسسة أي نقلها إلى الحياة المدنية، يعني ضخ جرعات هائلة من قوى اجتماعية ذات ذهنية تحمل ثقافة العنف، مثلما تحمل حق المطالبة بحصة من الرفاه المدني، بعد أن دفعت نصيبها من العناء العسكري.

لقد سيقت ثلاثة أو أربعة أجيال إلى التجنيد العسكري وفرض عليها أن تمكث على جبهات القتال قرابة عقد من الزمان.

وتعرضت هذه الأجيال لفظائع وبشاعات حرب طويلة، وحرم جيل الشباب بصفة خاصة من أجمل سنوات العمر، وفرص العيش الطليق.

إن جيل المجندين الشباب بات جائعا لكل شيء تقريبا: حياة مستقرة هانئة.

وقد دأب قادته على القول عن الجنود ـ إنهم الذين «أنقذوا الوطن» و «أحرزوا نصرا مؤزرا» وأنهم «أبطال القادسية» الأكثر من ذلك أن «الجيش العقائدي» الذي بنى خلا الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠، تحول إلى جيش جماهيري (٢٥٪ من قوة العمل) بسبب ضرورات الحرب نفسها، وباتت المجموعة القرابية الموالية للرئيس أقلية صغيرة في جيش المليون، خصوصا بعد استدعاء قدامى

العسكريين المتقاعدين أو المطرودين.[٢١]

خلاصة الأمر أن اتساع العسكرة أنمى ثقافة العنف لدى المجندين الذين يشكلون قاعدة الجيش، من جانب، وضخم الجهاز العسكري إلى حد كبير، وغير من التوازنات القرابية داخله. بكلمة أخرى باتت مشكلة السيطرة على جهاز السيطرة مفتوحة مرة ثانية في ظروف جديدة كليا أو حسب تعبير أحد السوسيولوجيين، تحول الجيش العراقي إلى قنبلة اجتماعية موقوتة، موترا بتوتره كامل النسيج الاجتماعي.

لقد زودت الحرب الحكم في العراق بسلاح سياسي جبار هو النزعة الوطنية العراقية، أو نزعة الدفاع عن الوطن التي تخدم عادة في ستر القروح الداخلية ، أو تجعلها مقبولة كشرّ استثنائي. بيد ان زوال الخطر الخارجي،يوهن فعل هذه النزعة أو يعطلها.

في هذه الفترة برز على السطح خيار سياسي للإصلاح: مشروع ليبرالية اقتصادية (خصخصة، الغاء النقابات... الخ مما جرى التطرق إليه)، ومشروع دستور جديد، وقانون خاص للتعددية السياسية، وآخر لحرية الصحافة.

واقترنت المناقشات التي دارت في صفوف قيادة حزب البعث الحاكم باتصالات فعلية بأحزاب المعارضة وكانت ميول المصالحة تشتد هي الأخرى في صفوف المعارضة، وبخاصة جناحها الكردي .[٢٢]

إن هذا الميل الإصلاحي بدا مدفوعا بالعوامل الداخلية الموصوفة آنفا، وبجملة من العوامل الخارجية التي شددته، وبخاصة التحولات في أوربا الشرقية، واندلاع الأزمة في الأردن والجزائر.

لقد جاءت التحولات في أوربا لتزيل نظام الحزب الواحد، وتلغي اقتصاد الدولة المركزي، وتضعف بالتالي بعض الركائز الأيديولوجية الأساسية للبعث.[٢٣]

وتزامنت نهاية الحرب العراقية ـ-الإيرانية مع نهاية الحرب الباردة، وفقدان العراق لمساندة قوى دولية مؤثر من جهة الشرق. أما من جهة الغرب فأن

التعاطف مع العراق كمصدّة بوجه الاصولية الإيرانية أخلى مكانه لقلق من القوة العسكرية العراقية ورغبة في اختزالها.

ويؤكد عدد من الاقتصاديين أنه كان بالوسع معالجة الوضع بالانتقال من اقتصاد الحرب إلى الاقتصاد المدني، وإجراء إصلاحات سياسية تمتص النقمة.

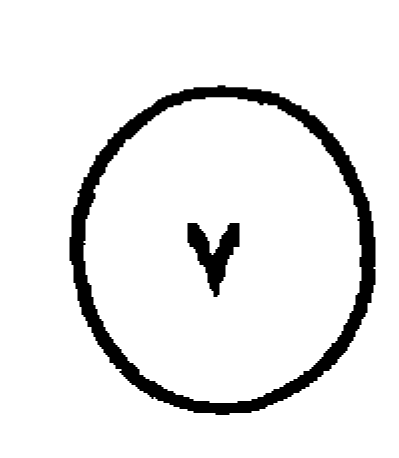
ويبدو من القرارات المتضارية التي اتخذت عام ١٩٨٩، إن التأرجح بين الخيارين حسم لصالح الحل العسكري لا الإصلاحي. وبالفعل شهد هذا العام تخصيص ٥ مليارات لتحديث الأسلحة، مقابل ٢,٥ مليار دولار لإعادة البناء. أضف إلى ذلك تخصيص ٢٢ مليار دولار لتغطية الخطة الخمسية للصناعات العسكرية. وكان ذلك إيذانا بوءد الحل الإصلاحي. ودخول العراق الحرب.



الفصل السابع

عـراق مـا بعد الانتفاضـــة

الفصل السابع
عراق ما بعد الانتفاضة



لم تظهر التكوينات الجماعية الحالية للمعارضة العراقية، كما لم تظهر كثرة من عناصرها المنفردة، بالشكل الذي نعرفه اليوم قبل حرب الخليج، واندلاع الانتفاضة الشعبية المعارضة لنظام الحكم العراقي.

إن فهم الوضع الراهن للمجتمع المدني. وآفاق التغير السياسي غير ممكن بدون تحليل المسارب التي قادت إلى الانتفاضة، ومكوناتها الاجتماعية والسياسية، على خلفية الحصار الاقتصادي، والدمار الشامل الذين أحاقا بالعراق.

أولا: الحرب والثورة- آليات انتفاضة مارس ١٩٩١

يقوم منطق خوض الحرب على وجود تلاحم داخلي، (وطني، قومي) يفترض تواؤم النزوع الوطني الشعبي، مع النزعة القومية التي تمثلها النخبة الحاكمة.

إن اندماج أو تقارب هاتين النزعتين يعني فيما يعنيه غياب الصراع الداخلي، إرجائه، وانزياحه إلى مرتبة ثانية في ظل وجود خطر خارجي داهم. بيد أن هذا التزاوج، أو القران، ليس حالة سرمدية. فثمة شروط معينة تختل فيها إعادة إنتاج هذا التوافق. وبدل أن تتجه النزعتان، الوطنية الشعبية، والقومية الحكومية، إلى الخارج، إلى عدو خارجي، تراهما تتقابلان في صراع داخلي. [١] ولا ريب في أن اندماج النزعتين في الحالة الأولى بحاجة إلى عوامل لحم تتجاوز الانشطارات الاجتماعية والإثنية، وسواها. مثلما أن انفصال النزعتين وتقابلهما بالسلاح في

الحالة الثانية بحاجة إلى شروط تعطل عوامل الالتحام، أو تلغيه إن وجد.

ويبدو لنا إن الحالة الأولى تنطبق على العراق (بحدود معينة) خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، مثلما أن الحالة الثانية تنطبق عليه (بحدود) خلال حرب الخليج.

إن تحليل كلتا الحالتين ضروري لتبيان خصوصية كل واحدة منهما، وممهدات الانتقال من الاولى إلى الثانية.

١ـ خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية

كانت المعارضة العراقية، في الواقع، تأمل حصول انفصال النزعة الوطنية الشعبية، أي حب المرء لوطنه عموما، عن النزعة القومية /العسكرية للنخبة الحاكمة، أي السياسات المحددة للحكم. ونما تصور بأن الحرب تفضي إلى الثورة بترابط منطقي. بيد أن مثل هذا الانتقال من الحرب إلى التمرد يفترض بداهة، أن يأخذ الصراع الاجتماعي الداخلي الأولوية على الصراع الخارجي، إن مثل هذا التحول في الأولويات سمة أوربية ترجع إلى بداية هذا القرن ـ الثورتان الروسيتان ١٩١٧، الثورة الالمانية ١٩١٨، الثورة المجرية ١٩١٩، ثورة المجالس العمالية الإيطالية في العشرينات. إن هذه الحالات تقدم لنا نموذجا على فشل النزعة القومية للنخبة الحاكمة في اجتذاب الولاء الشعبي، وانتقال هذا الولاء إلى فكرة الثورة، أي الصراع بدل الالتحام الداخلي.

لقد رعت جل قوى المعارضة العراقية خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية أملا بحصول تحول، أو انفصال من هذا النمط. ويبدو أنه لم يحصل تقدير واقعي لمدى قدرة النخبة الحاكمة على بلورة نزعة وطنية عراقية جديدة، حتى لو كان عنصر القسر يغلب فيها على عنصر الإقناع.

بهذا المعنى لم تكن المعارضة تتوقع نشوء الانتفاضة العفوية بالكامل، التي نشبت في مارس ١٩٩١.

لننعم النظر بهذا التفارق بشيء من التفصيل:

لقد تمكن صدام حسين من اعادة صوغ أيديولوجيته لتحتوي على عناصر متنوعة ثقافية وتاريخية، تشكل عامل جذب لمختلف المكونات الإثنية والدينية، التي تتألف منها الفسيفساء العراقية، ولم تعد أيديولوجيا البعث عروبية صرفة، بل غدت مركبا جديدا يضم عناصر عراقية قديمة (ما قبل إسلامية) (نبوخذ نصر، حمورابي... إلخ) وعناصر إسلامية كردية (صلاح الدين الأيوبي)، وعناصر إسلامية عربية (تسمية صواريخ سكود باسم العباس والحسين مثلا). [٢] (راجع جداول ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥ في الملاحق).

وكان واضحا أن تشكيل الدولة المركزية، وتماسكها أهم من أية التزامات أيديولوجية عروبية سابقة.

وتبلورت وسط قوى المعارضة المنظمة ثلاثة مواقف من الحرب: موقف مؤيد لإيران ولاستمرارالحرب (الأحزاب السياسية /الدينية الشيعية، والمعارضة الكردية)، وموقف مؤيد للعراق (جناح البعث المؤيد لسوريا، وكتلة من الحزب الشيوعي العراقي)،وموقف ثالث مناهض لإيران والعراق، أي ضد الحرب تماما (الكتلة الأساسية من الحزب الشيوعي العراقي).

إن التأييد الذي أعلنه جناح البعث المنشق (الموالي لسوريا) للعراق وللجيش العراقي، لم يتجاوزالمساندة العاطفية وبقي دون أي مسعى للتحالف مع صدام حسين، في حين ان «الكتلة الدفاعية» من الحزب الشيوعي العراقي، دعت إلى تحالف من هذا النوع.

أما الأحزاب الإسلامية ـ الشيعية، فقد كانت تضع الانتماء الديني تقليديا فوق ما عداه.

وكانت هذه الاحزاب تنتظر، حسب تعبير بياناتها «ساعة الصفر» أي ساعة نشوب الانتفاضة الإسلامية – أي الانتفاضة الشعبية.

لقد افترضت هذه القوى، إنها تمتلك شرعية دينية تبرر التحالف مع إيران، ولم يأخذ الإسلاميون عوامل النزعة الوطنية في الحسبان، وبخاصة إلى أي حد كانت النزعة الوطنية عاملا في النشاط السياسي لآية الله الخميني، بما في ذلك

عداؤه للولايات المتحدة واسرائيل، وكونه ممثل النزعة القومية الشعبية الإيرانية، التي كانت محركا هاما في ما اصطلح عليه بـ «الثورة الإسلامية» .

ووقفت جل القوى الكردية أيضا إلى جانب إيران من منطلقَ آخر مغاير. لقد كانت الحسابات السياسية الكردية على الدوام، تستشعر الحاجة إلى الركون لسند دولي /إقليمي في معارك الحصول على الحكم الذاتي، وقد توافقت الحركة الكردية في السبعينات مع الشاه، وواشنطن واسرائيل، خلال سنوات البعث الأولى، غير المستقرة. إلا أن إيران، كما هو معروف، أبرمت صفقة الجزائر مع العراق، وبيعت الحركة الكردية بثمن بخس حقا. وعادت هذه الحركة للتحالف مع إيران بعد عام ١٩٨٠.

اما الشيوعيون فكانوا يعارضون الحرب من منطلق الدعوة إلى السلام ويدعون تحديدا إلى وقف الحرب، بموازاة التحضير لما اصطلح عليه بـ «الانتفاضة الشعبية»، وأكد الحزب الشيوعي في عام ١٩٨٥ ان الحرب قد «أخرت» هذه الانتفاضة، بدل ان تعجل بها. (٣)

الواقع أن تيارا صغيرا تبلور من داخل الحزب الشيوعي وعموم اليسار، رأى أن الدعوة لرفع السلاح ضد النظام عديمة المعنى طالما أن هذا الأخير «يقود الدفاع عن الوطن» وأن الدفاع يقتضي التحالف.

إن هذه التشعبات الايديولوجية لم تحقق قدراً كافيا من التوافق والزخم لتشكل نقطة جذب بديلة، إما بسبب افتقارها إلى الشمولية التي تخرجها من الإطار الإثني والمذهبي الضيق، أو بسبب افتقارها إلى فرصة الحضور والرواج. (٤)

باختصار انفرد الحكم في عملية الترويج والتلاعب بالرموز التاريخية والثقافية لتعزيز النزعة القومية وربطها به.

لقد أمعنت هذه الحالة في عزل المعارضة خلال سنوات الحرب، وهي المقطوعة أصلا عن المراكز الحضرية الأساسية: بغداد، الموصل، البصرة، كركوك التي تضم أكثر من نصف السكان، بعد أن حطمت الشبكات التنظيمية بل محقت

محقا في بعض الأحيان، باستثناء بعض الامتدادات التنظيمية للأحزاب الكردية والحزب الشيوعي في السليمانية وأربيل، إلى جانب الوجود الكثيف لحركة الانصار، ولكن في الجبال المعزولة.

وقدر قوام حركة الأنصا رالمسلحين خلال ٨٠ ـ ١٩٨٨ بحدود ١٠ آلاف مقاتل، بينهم ٢٦٠٠ ـ ٢٩٠٠ نصير شيوعي مسلح، وتقوم المفارز بعمليات سياسية وسياسية عسكرية.

بعد وقف الحرب نشأ وضع جديد

٢ـ بعد الحرب الأولى، وخلال الحرب الثانية

لقد أشرنا إلى المفارقة الجوهرية: قبل الحرب العراقية ـ الايرانية كانت الأحزاب السياسية قائمة، إلا أن السخط الاجتماعي كان في أدنى مستوى له. بعد الحرب، تصاعد السخط الاجتماعي إلى مستويات عالية، إلا أن الهياكل التنظيمة للمعارضة كانت غائبة. وبهذا المعنى فقد كانت المعارضة في أزمة شأن الحكم نفسه.

اعتمد التيار الإسلامي على إمكانية نصر إيراني وقد تبخرت الآمال بوقف القتال، ولم يكن بوسع كوادر هذا التيار المنخرطين في وحدات البسيج (التعبئة الشعبية) الإيرانية التصرف خارج حدود الضبط الرسمي الإيراني.

الواقع أن اتباع هذه الحركة، سواء المقيمين في إيران أو سوريا، ممن كانوا يحزمون الحقائب استعدادا للعودة إلى العراق إثر كل هجوم إيراني، حزموا حقائبهم بعد وقف الحرب في أكبر هجرة جماعية إلى بلدان اللجوء في أوربا الغربية.

أما الأحزاب الكردية فقد نزعت إلى المصالحة بأمل الحفاظ على ماتبقى، وبقي الحزب الشيوعي متأرجحا بين المصالحة و عدمها، وراح يحدد شروطا للحوار مع الحكم: أن يكون الحوار جماعيا، وعلنيا، وأن يسبقه في الأقل إطلاق سراح السجناء السياسيين. (٥)

الحق، أن معظم قادة المعارضة كانوا إلى ما قبل أيام من غزو الكويت، منهمكين في دراسة أفضل السبل لعقد صفقة مع الحكم تنقذ ماء الوجه. (٦)

ويبدو أن المعارضة شعرت بأنها أخطأت سابقا في تقدير قوة النزوع الوطني الشعبي واندماجه بالنظام، لذا نراها مع أزمة الخليج، واقتراب الحرب الثانية، تقدم ما يشبه التعويض عن سوء التقدير السابق، فبرز تقدير مغالى فيه لقدرة النخبة الحاكمة على دمج النزعة الوطنية العراقية في تيار الخيار الحربي.

وجاء الغزو حاملا للمعارضة خشيتها القديمة من تجدد اندماج النزعة الوطنية الشعبية بالنزعة القومية الحكومية، باكتساب احتلال الكويت طابع مواجهة قومية/ امبريالية، بل حتى عالمية ثالثة. (٧)

بيد أن تفاعلات فترة ما بين الحربين، وظروف التهيئة للحرب الثانية، أسهمت في فك التقارب بين النزعتين ، ولم تدرك المعارضة أن النزعة الوطنية الشعبية لن تتحفز للتحرك نحو الخارج، نحو الآخر، بل ستتحرك نحو الذات، نحو الداخل، مفترضة أن حب المرء لوطنه، ودفاعه عنه لا يعني بالضرورة أن يتطابق مع سياسة محددة تسير عليها نخبة حاكمة معينة. وأن الدفاع عن الوطن يمكن أن يجد التعبير عنه في صيغ عديدة.

لدينا تقدير، بناء على تحريات ميدانية، أن ميول معارضة الحرب كانت شديدة في المجتمع، وحين اندلعت فقد أمل هذا المجتمع أن يخرج منها، في الأقل تغيير سياسي إيجابي: ازاحة النظام الواحدي.

ويبدو من التقارير الأمنية والعسكرية المتاحة أن النخبة الحاكمة كانت تتوجس من وجود ميل قوي كهذا. ويمكن تلمس هذا التوجس الرسمي أيضا في مساعي تجديد وانعاش النزعة القومية عبر التكثيف الجديد في استخدام الرموز الإسلامية: وضع عبارة «الله أكبر» على العلم العراقي، رؤية الرئيس العراقي للرسول الكريم في المنام، الاتصال بالذات الإلهية لأخذ قرار احتلال الكويت، دعوة رموز الاصولية العربية والإسلامية إلى مؤتمرات في بغداد. (٨)

وفي لقاء للرئيس العراقي صدام حسين بعدد من قادة الفرق في ميدان

العمليات الكويتي، نسمع ونقرأ ان الرئيس كان «يتوكل على الله ويقرر، إلا هذا القرار، (قرار احتلال الكويت) فنكاد نأخذه جاهزا (كذا)». [٩]

لقد تفاعلت الأزمة الاقتصادية السابقة بالحصار اللاحق لتتحولى إلى شبه مجاعة مدنية ـ عسكرية. [١٠] وتفاعلت التعبئة ضد إيران على مدى ٨ أعوام تفاعلا عكسيا مع اعتذار الرئيس العراقي عن الحرب معها . وجاء التدمير الشامل للهياكل الارتكازية، والمؤسسات الصناعية، والهزيمة الكبرى ليضع «أم المعارك» أمام الامتحان الصعب:

لقد مثلت الهزيمة فشلا لكل الاستراتيجية الرسمية، سواء استراتيجية القضاء على المحنة الاقتصادية بضم الكويت.(كما قال سعدون حمادي عشية الحرب)، أو استراتيجية خوض الحرب نفسها واحراز نصر سياسي في الأقل.

١ ـ إن الحرب الجوية لم تدم يومين أو ثلاثة أيام بل استغرقت أكثر من شهر.

٢ ـ إن اسرائيل لم تدخل الحرب.

٣ ـ إن أوربا الغربية لم تفصل تحالفها عن واشنطن.

٤ ـ لم تحصل اية مجاعة نفطية.

٥ ـ إن المعركة البرية التي كان يعول عليها لانزال اكبر خسائر ممكنة بالقوات الأمريكية لم تقع

٦ ـ إن القوات العراقية في مسرح العمليات الكويتي لم تشتبك في أي قتال جدي. بل صوتت ضد قرار خوض الحرب بالاقدام.

٧ ـ التنازل عن كل مطالب ضم الكويت، وتوزيع الثروة العربية وتحرير فلسطين والقبول بكل شروط وقف إطلاق النار.

٨ ـ وقوع ثلث أرض العراق تحت الاحتلال الامريكي.

الخسائر

انتهت الحرب بإيقاع خسائر بشرية مريعة: ١٥٠ ألف قتيل، وقرابة عدد

مماثل من الأسرى، أي عمليا جلّ القوى العسكرية العراقية في مسرح العمليات الكويتي.

كانت الخسائر البشرية العراقية في الحرب السابقة اكبر من هذه الأرقام، إلا أنها توزعت على جرعات عبر ٨ أعوام، في هذه الحرب تكثفت وتيرة الخسائر وانضغطت في أقل من شهرين (١٧ يناير - ٣٠ فبراير). (١١)

وخلفت الحرب وراءها دمارا لامثيل له. ووصفت تقارير الأمم المتحدة وضع العراق بأنه عودة إلى العصر ما قبل الصناعي، من باب تخفيف وتلطيف عبارة «العصر الحجري». (١٢)

لقد أدت الحرب، بتدمير الهياكل الارتكازية (شبكات الاتصال، المطارات، الطرق، الجسور) ومقرات الحزب الحاكم، ومقرات أجهزة الأمن إلى إضعاف نظام الرقابة والسيطرة إلى حد كبير. وخلقت هذه الاوضاع فسحة لتسرب الغضب الشعبي الدفين، من هذه العسكرة المستديمة، التي امتصت قوى الأمة.

كانت فكرة «الانتفاضة الشعبية» عنصرا ثابتا في التفكير السياسي للمعارضة، من اليسار العصري إلى الملالي التقليديين، منذ عام ١٩٨٠، وبخاصة خلال الحرب العراقية - الإيرانية.

ينص المفهوم المجرد للانتفاضة الشعبية المسلحة على سلسلة من التطورات: أزمة اقتصادية - اجتماعية، تظاهرات جماهيرية، عزلة الأجهزة الرسمية، تصاعد الاحتجاج الجماهيري في عموم المدن، عزل نظام الحكم السياسي وتفكك بنيته وتحييد الجيش بكسب قواعده، ولا تأتي الانتفاضة الشعبية المسلحة إلا في الذروة تتويجا لهذا المسلسل، في معركة تجري في المركز: بغداد.

وبالطبع فان حركة كهذه تتطلب قيادة ميدانية، وشبكة واسعة من النشطاء والأنصار، لجمع المعلومات، والتجاوب مع التطورات، وتقدير المزاج المدني والعسكري)المتفاوت، وتنسيق الافعال والنشاطات للوصول إلى أفضل تناغم.

إن مثل هذه الشبكة والمركز الموجه أمر ضروري لتجاوز الانشطار الإثني والديني المميز للعراق، وتجاوز ايضا انشطار الحركة الاجتماعية إلى جناح مدني

وآخر عسكري، وتوزع الاثنين على مناطق متباينة تختلف في درجة تسيسها.

بيد أن الانتفاضة المسلحة الحقيقية وقعت في تسلسل مقلوب تماما، ان جاز القول.

فالجيش الذي فقد ثلث قوته، راح يتفكك اثناء التراجع من الكويت، بموازاة تفكك أجهزة الأمن، التي فقدت، في ظروف الحرب، سيطرتها بفعل عوامل لوجستية تماما.

إن الانفجار الاجتماعي المكتوم الذي تحدثنا عن وجوده خلال فترة ما بين الحربين قد اشعل فتيله على يد الضباط والجنود المنسحبين من الكويت والناجين من مذبحة طريق المطلع (طريق الكويت ـ البصرة).(١٣)

جاءت الشرارة الأولى من البلدتين السنيتين، ابو الخصيب، والزبير، جنوب البصرة في اخر يوم من أيام فبراير ١٩٩١، أي بعد ثلاثة أيام من الاستسلام العراقي الرسمي للجنرال "شوارزكوف" في اجتماع صفوان.

لقد بدأت الحركة من الجزء العسكري لا المدني، ومن الجنود المنسحبين، لا من معارضين خارجيين. امتدت الانتفاضة على الفور إلى المدن الأخرى: البصرة (١ مارس)، سوق الشيوخ (٢ مارس)، كربلاء (٧ مارس) العمارة، الحلة، الكوت.

وعلى الفور تجاوبت المنطقة الكردية، على النحو التالي: جوار قرنة (٥ مارس)، كويسنجق (٦ مارس)، السليمانية . و ٨ مارس، وحلبجة وعربت (٩مارس)، أربيل (١١ مارس)، دهوك وزاخو وغيرها من البلداتن (١٠ ـ ١٣ مارس)، وأخيرا كركوك ٢٠ مارس.

إن الوصف المفصل لأحداث ومسار الانتفاضة، متعذر إلى حد كبير، بيد أن شهادات المشاركين وتقارير المراسلين، وتقارير صحف المعارضة سواء في هذه الفترة، أم في الاستذكارات اللاحقة، تسمح بالحديث عن نموذج متكرر:

تحرك عسكري (من الجيش في الجنوب، أو من وحدات معارضة مسلحة في

الشمال) يوازيه أو يليه احتشاد جماهيري: مظاهرات تهتف بسقوط الرئيس وحكم حزب البعث ـ اندفاع نحو مقر متصرف المحافظة ومقر قيادة حزب البعث، مخافر الشرطة (لاخذ السلاح) ومقر الأمن العام والمخابرات والسجن المركزي. (وأحيانا الحامية العسكرية). تلك هي الصورة العامة، رغم تباين التفاصيل، هنا وهناك.

بيد أن درجة الاحتدام السياسي، ومقدار المعلومات المتاحة عن حقيقة الوضع، ودرجة أو مستوى القدرات التنظيمية للمعارضة، والميزان العسكري/ المدني، ودرجة انحلال أو تمرد المؤسسة العسكرية، انما هي عناصر متباينة من موقع إلى آخر، بل من مدينة إلى أخرى.

إن انتفاضة البصرة هي التي أشعلت عموم الانتفاضة في العراق. لقد كانت البصرة على تماس مع جبهات القتال، وعلى دراية كافية بتفاصيل الهزيمة وطعمها.

وكان تركز الجنود المنسحبين فيها عاليا، رغم بقائهم مشتتين وحائرين بين الزحف على بغداد، أو البقاء متمترسين في الأحياء.

وأضيفت إلى الانتفاضة عناصر شعبية عفوية، ومنظمة وتولى تحريك الانتفاضة في بعض المناطق قياديون بعثيون (مدينة الحلة) أو جماعات يسارية، وانضمت اليها لاحقا قوى إسلامية عراقية ضمن ما يعرف بـ «قوات بدر» التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، بقيادة المجتهد محمد باقر الحكيم، التي رفعت شعارا تقسيميا : الحكم الإسلامي.

أما في المنطقة الكردية فإن مكونات الانتفاضة مغايرة. فهناك أولا جبهة كردية /يسارية منظمة، وهناك ثانية درجة عالية من التسييس المناوىء للحكم، لقد التقط الاكراد بسرعة مغزى الهزيمة العسكرية وانفجار انتفاضة البصرة.

تميزت الجبهة الكردية الثانية (تحسبا لحساسيات تركيا وإيران) ببراعة تنظيمية، واحتراس سياسي أكبر مما في الجنوب. فأولا جرى تحييد وحدات صلاح الدين (الجحوش) وهي قوات كردية شبه نظامية موالية للحكومة، وبعد تحييد هذه، أعلنت معسكرات الجيش في المناطق المذكورة عن حيادها، ترافق

ذلك مع تحركات جماهيرية مسلحة وفق النموذج الموصوف، وانحصرت الشعارات السياسية في: الديمقراطية للعراق، والحكم الذاتي لكردستان.

قياسا إلى عنفوان التحرك المفتت في الجنوب، والموحد في الشمال بقي الوسط هادئا نسبيا، وبخاصة العاصمة بغداد، التي كان بوسعها حسب آمال المعارضة، أن تردم الفجوة بين الانتفاضتين الأساسيتين شمال البلاد وجنوبها.

ويبدو ان صمت بغداد يرجع إلى مركب من عوامل كثيرة، فاولا تركزت القوى الامنية الاساسية للسلطة في بغداد وتكريت، وثانيا أجلي اكثر من مليوني مواطن عن العاصمة بموجب قرار وزارة الداخلية، وثالثا حصلت فجوة في المعلومات بصدد حقيقة الوضع في جبهات القتال، وحقيقة الانتفاضة، ورابعا، نشأ وضع انتظاري: ترقب مجيء الانتفاضة إلى بغداد، بتشجيع من بعض قادة المعارضة. وبالطبع فان هذه العوامل تلتقي وتتقاطع عند بؤرة اساسية: الافتقاد إلى الهياكل التنظيمية للمعارضة داخل العاصمة .(١٤)

إن غياب مشاركة العاصمة (٤ ملايين) التي كانت تحت الاحتلال عمليا، وضعف الروابط والهياكل التنظيمية، وغياب اشكال التنسيق السياسي، التاكتيكي والاستراتيجي، وخطل الشعارات السياسية واختلال الموازين العسكرية في بعض المناطق أودى بالانتفاضة العراقية المسلحة. ساعد في ذلك أيضا انعدام التعاطف العربي، الرسمي والشعبي، من منطلقين متعارضين.

ولقد اتضح أن توزيع وحدات الجيش العراقي لعب دورا كبيرا في حفظ القوى المكرسة لضرب احتمالات التمرد.

اهتمت الولايات المتحدة، بقدر ما يتعلق الأمر بالجيش العراقي، باختزال طاقته العددية والتسليحية كقوة إقليمية، لا كقوة داخلية وهذا ما نجده جليا في مذكرات "شوارزكوف" .(١٥)

لقد تركز جانب من القصف الجوي على القوات العراقية في داخل الكويت وجوارها. وبخاصة المنسحبة منها أي بالتحديد «الجزء المتمرد» من الجيش العراقي.

ويبدو ان هذه «المقاربة الكمية» الامريكية خدمت في اختزال الوحدات المتمردة والحفاظ على الوحدات الموالية.

انتهت الانتفاضة إلى الغرق في الدماء، وخرج النظام الواحدي من الحرب وعواقبها متصدعا.

ثانيا-دمار حربين

إن الحرب، بصرف النظر عن تقويمنا لدواعيها. أو مبرراتها، هي من الوجهة السوسيولوجية، تدمير منظم للقوى الاقتصادية والاجتماعية، وتمزيق للنسيج الاجتماعي وقلع فجائي للجماعات وتغيير عنيف للقيم.

لقد مر العراق بحربين طاحنتين، توزعت خسائر وتمزقات وتوترات الأولى منها على مدى ٨ أعوام. وكان هذا التقسيط لأعبائها، عامل تخفيف نسبي لأوزارها الكبيرة. أما الحرب الثانية، الأقل من حيث الخسائر البشرية، والأشد من حيث الدمار المادي، فقد انضغطت في فترة قصيرة، أي تميزت بكثافة عالية، ففاقت بتأثيرها ما تسببته فيه سابقتها.

يقدر مجموع خسائر العراق في الحرب مع إيران بحوالي ٤٥٢,٦ مليار دولار[١٦] فيما قدرت خسائر الحرب الثانية بين ١ يناير - ٢٧ فبراير ١٩٩١ بزهاء ١٧٠ مليار دولار. [١٧] ويناهز الرقم الأول ١١٢٪ من اجمالي الناتج القومي للعراق خلال فترة الحرب ١٩٨٠ - ١٩٨٨، وأربعة أمثال عائداته النفطية للفترة ذاتها والبالغة ١٠٢ مليار دولار هذا دون حساب العناصر غير النقدية، أي الفرص المتوقعة للنمو والرفاه فيما لو لم تهدر هذه الأموال على الحرب.

وبلغت ديون العراق عشية غزو الكويت، قرابة ٨٦ مليار دولار، ٣٥ مليار منها للشركات والحكومات الغربية، ١١ مليار للاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقة، ٤٠ مليار للدول العربية. [١٨]

أما رقم الضحايا البشرية في حرب الخليج الأولى فقد تجاوز المليون بالنسبة لكلا البلدين المتحاربين، في حين تعرض العراق ، في حرب الخليج الثانية، الأشد فتكا، إلى الخسائر التالية:

العسكريون ١٢٠ ـ ١٥٠ ألف قتيل

المدنيون ٥ ـ ١٥ ألف قتيل

خلال الانتفاضة ٢٠ ألف قتيل

الأكراد خلال الفرار

أو في معسكرات اللاجئين ١٥ ـ ٣٠ ألف قتيل(١٩)

إن فداحة هذا الرقم تبرز للعيان، حين نتذكر أن معدل القتلى في الحرب العراقية ـ الإيرانية كان بحدود ٣٠٠ ضحية في اليوم الواحد (قرابة ٣٠٠ ألف في ظرف ٨ سنوات).

في حين ناهز المعدل التقريبي لعدد الضحايا من المدنيين والعسكريين في حرب الخليج الثانية ٤٠٠٠ قتيل في اليوم الواحد، أي بتناسب ١/٣ ـ ١٣ :١، وتؤكد تقارير الأمم المتحدة أنه يصعب تقدير عدد الجرحى والمعوقين في الحرب الجديدة.

اما كلفة اعادة الاعمار، أو بالتحديد تكلفة ترميم الاصول المدمرة، فيقدر بـ ٢٠٠ مليار دولار، فضلا عن تكاليف إعمار الأصول المدمرة في الحرب مع إيران، ذلك أن الحرب الجوية التي زادت عن الشهر، تكللت بـ ١١٠ آلاف طلعة جوية، نصفها في مهمات قتالية، ألقي خلالها ٨٨٥٠٠ طن من القذائف، مسببة دمارا قيمته ٥ مليارات دولار في اليوم الواحد. (٢٠)

يضاف إلى ذلك مفعول الحصار الاقتصادي الذي فرضه مجلس الامن منذ الأيام الأولى لغزو الكويت.

لقد أدى الحظر، حسب تقديرات الاقتصادي نصراوي، إلى وقف ٩٠٪ من الاستيراد و ٩٧٪ من التصدير، لبلد يعتمد على الأسواق العالمية ليس فقط لتصريف نفطه، بل ولشراء ٧٠ ـ ٨٠٪ من مستلزمات مواده الغذائية، و ٦٠٪ من مستلزمات انتاجه الصناعي. وقدرت خسائر العراق بسبب الحظر بحوالي ١٩,١ مليار من جراء هبوط إنتاج النفط، وهبوط الإنتاج الصناعي والزراعي.

ويقول تقرير مبعوث الأمم المتحدة إلى العراق أن شكل التدمير ومداه في العراق «يفوق كل ما رأيناه وقرأنا عنه من قبل. فالمجتمع العراقي كان حتى يناير - كانون الثاني - ١٩٩١ مجتمعا حضريا وآليا إلى درجة كبيرة نسبيا، ولكن الوسائل اللازمة للحياة العصرية قد دمرت أو عطلت وهكذا سيعيش العراق في أوضاع المجتمع ما قبل الصناعي» (٢١)

خرج العراق من حرب الخليج الأولى مأزوما، ومعوزا بعض الشيء، أما بعد حرب الخليج الثانية، فقدخرج محطما ومفقرا.

وتفيد التقديرات ان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (باسعار ١٩٨٠) ارتفع من ١٧٤٥ دولار عام ١٩٧٠، إلى ٤٠٨٣ دولار عام ١٩٨٠، لينخفض بعد الحرب العراقية - الإيرانية إلى ١٧٥٦ إلا أنه تدهور في العام ١٩٩١ إلى ٦٢٧ دولار، وهو مستوى لا مثيل له منذ الأربعينات، حسب تأكيدات كثرة من المراقبين الاقتصاديين، ومن بين المؤشرات ذات الدلالة انفلات التضخم، الذي تصاعد من ١٨٪ عام ١٩٧٥ ليصل إلى ٩٥٪ عام ١٩٨٠، وإلى ٣٦٩٪ عام ١٩٨٨، إلا أنه قفز قفزة مذهلة إلى ٢٠٠٠٪ عام ١٩٩٢ .(٢٢)

ويؤكد تقرير الهيئة الاستشارية العراقية (٢٣) أن الناتج المحلي الإجمالي هبط في عام ٩٣/٩٢ إلى قرابة ثلث ما كان عليه قبل الحرب (عام١٩٨٩)، أو بتعبير أخر إن مستوى الناتج المحلي المتحقق عام ٩٣/٩٢ يناهز المستوى المتحقق عام ١٩٦٢، رغم أن عدد سكان العراق وقتذاك زاد على السبعة ملايين نسمة، في حين يناهز الآن ٢٠ مليونا.

ويلاحظ التقرير أن تنين التضخم مفزع حقا، من جراء عوامل عديدة، بينها الافراط في عرض النقود ومحدودية السلع والخدمات المعروضة.

وقد انهارت قيمة الدينار العراقي بصورة مروعة. ففي عام ١٩٧٢، كانت قيمة الدينار تعادل ٣ دولارات وارتفعت قيمته إلى ٣,٣١ دولار ثم إلى ٣,٣٨ دولار عام ١٩٧٢. ولم يخفض الا عام ١٩٨٣ مستقرا عند قيمة ٣,٢١ دولار كسعر رسمي للصرف، إلا أن فجوة كبيرة نشأت بين هذا السعر الاصطناعي

والسعر الحقيقي في السوق السودا ء.

لقد انهارت قيمة الدينار العراقي إلى ٥ سنتات امريكية، ثم إلى سنتين، فالى سنت واحد. وأخيرا صار الدولار الواحد يعادل ١٨٠ ـ ٢٠٠ دينار، أي أن الأخير لم يعد يساوري أكثر من نصف سنت .[٢٤]

إن مغزى هذه الأرقام يتضح جليا للعليان من الملاحظة التالية التي أدلى بها أحد مراقبي الأمم المتحدة

«حين يصل الناس إلى نقطة الشروع في بيع الاثاث والمصوغات فإننا نعرف، إحصائيا، أنهم بلغو مرحلة المجاعة" . [٢٥]

إن قطاعات واسعة من الأجراء والفئات الدنيا والمتوسطة من الطبقة الوسطى وبخاصة المعتمدة على الرواتب تعيش الآن دون خط الفقر.

إن هذه الطبقة التي نمت واتسعت على عسل الفورة النفطية، وغذيت بقيم وأفكار الاشتراكية الشعبوية الخاصة، أخذت تنهار بالتدريج تحت وطأة قوى السوق التي انطلقت من بعض عقالها خلال فترة الخصخصة، والثورة الإدارية (١٩٨٤ ـ ١٩٩٠)، ثم أخذت تنهار بدرجة أشد بعد الحصار والحرب، وتقف الدولة شبه عاجزة بفعل افتقارها إلى الوسائل الاقتصادية السابقة للفعل : النفط

إن بوسع الدولة بالطبع، ان تطلق النار على قوة أو قوى سياسية مناوئة وخطرة، فهذه الاخيرة تتجسد، لا محالة في اهاب كائن بشري. أما قوى السوق فانها تفتقر إلى مثل هذه القدرة على «التشخص». [٢٦]

لقد جربت الدولة هذا السلاح حقا. فجرى في أغسطس (آب) ١٩٩٢ اعدام ٤٢ تاجرا بتهمة التلاعب بالاسعار [٢٧] وذلك في الساحات العامة في بغداد.

إلا أن الاسعار واصلت الصعود، واستمرت العملة العراقية بالانهيار. وأعيد الاعتبار للتجار المذكورين، ووصفتهم بعض الأجهزة الرسمية بـ «شهداء ساعة الغضب».

بتعبير آخر إن الدولة كمحتكر للقوة الاجتماعية للثروة وكمالك ومنتج، قد

اصابها وهن كبير، ولم تعد تملك القدرات السابقة في التأثير على قوى السوق، أو الحدّ من جموح هذه القوى.

ثالثاً-تدويل الوضع الداخلي

أدى غزوالكويت إلى تدويل الوضع العراقي بالكامل.

فمنذ ٦ أغسطس ١٩٩٠ والوضع العراقي محكوم بالعوامل الدولية، وبخاصة موقف الولايات المتحدة وانعكاس ذلك في قرارات مجلس الامن التي تفرض علي العراق عقوبات اقتصادية (٢٨) وحظرا كاملا على تصدير النفط وتجميدا للأرصدة. وتوسعت القرارات لتدخل في تفاصيل برامج التسلح الصاروخية والكيماوية والنووية، وقضايا حقوق الأنسان في العراق.

ولا تزال هذه القرارات سارية المفعول.

ويخضع العراق أيضا لشروط وقف إطلاق النار التي أبرمت في مارس ١٩٩١، في خيمة صفوان بين الجنرال الأمريكي "نورمان شوارزكوف"، والقيادة العسكرية العراقية، ورغم أن فحوى هذه الشروط ما زالت، في جانب منها، طي الكتمان، إلا أن الجزء المكشوف منها ينص على تحجيم الجيش العراقي، وحظر الطيران الحربي للطائرات ذات الأجنحة الثابتة، وغير ذلك من الشروط التي وافق عليها مجلس قيادة الثورة العراقي دون نأمة اعتراض.(٢٩)

وقد توسعت هذه الشروط في فترة ما بعد الحرب في إطار ما عرف بعملية «الملاذ الآمن» لارجاع زهاء مليوني لاجيء كردي فروا عقب فشل انتفاضة مارس إلى جبال تركيا وإيران، في أكبر هجرة جماعية في النصف الثاني من القرن العشرين.

أدت هذه العملية إلى بسط إشراف عسكري غربي (أمريكي - بريطاني - فرنسي) على رقعة واسعة من شمال العراق لإقامة مخيمات تحظى بالحماية العسكرية الأمريكية البريطانية بالأساس.

وفرض التحالف الغربي أيضا منطقة حظر جوي على سلاح الطيران العراقي

شمال الخط ٣٦، لحماية المنطقة الكردية، ومنطقة حظر جوي مماثل جنوب الخط ٣٢.

إن برامج التسلح، وحجم الجيش، واستخدام الأجواء العراقية، مقيدة بالكامل، شأن إمكانات تصدير النفط، واستيراد الأغذية والأدوية.

بتعبير آخر إن العراق يعيش -عمليا- في وضع وصاية دولية، تلعب الولايات المتحدة الدور الأساس فيها.

رابعا: ميول المصالحات

ارتكزت سياسة البعث الحاكم على ثنائي الجزرة والعصا: الذهب الرنان المستمد من ريوع النفط والقبضة الحديدة لأجهزة الأمن الجامحة. وكان من نتائج الحربين والعقوبات إن غابت الجزرة (ريوع النفط)، فيما ضعفت العصا.

لقد وضعنا بعض معالم الوضع الاقتصادي آنفا، أما بصدد اجهزة الضبط والسيطرة، فتنبغي الاشارة إلى عدد من مظاهر وهنها الحالي، فأولا إن الجزء القمعي منها تعرض إلى التقلص عدديا، في اعقاب الحرب والانتفاضة، كما أن قاعدة المعلومات وشبكة الاتصالات، ضعفت إلى حد كبير، يشمل ذلك اجهزة الأمن مثلما يشمل القوات المسلحة.

ولاقى الجزء الأيديولوجي من أجهزة الضبط والسيطرة، أي الجهاز الحزبي، والمنظمات الرديفة، مصيرا مماثلا، وتفيد معطيات المؤتمر القطري العاشر أن نسبة تقدر بـ ٤٠٪ من الكادر الحزبي والانصار والمؤيدين قد انفضت عن الحزب، في حين أن نسبة معينة من (الصعب تقدير حجمها) انقلبت على حزبها بصفة خاصة. وبلغت هذه الظاهرة حدا لافتا للنظر استدعى انشاء لجنة خاصة برئاسة علي حسين المجيد (وزير الدفاع حاليا وابن عم الرئيس) للتحقيق والتدقيق في العضوية.

خلاصة هذا الوضع الناشىء أن عوامل استمرار الحكم بالصيغة القديمة باتت متعذرة وتولدت عن ذلك ميول متضاربة.

الميل الاول، هو ميل المصالحة مع الأكراد.

والميل الثاني هو إجراء تغييرات وزارية ذات طابع إصلاحي باختيار سعدون حمادي (شيعي) رئيسا للوزراء.

والميل الثالث توسيع دائرة الاعتماد على الجماعة القرابية، وبالذات فخذ آل المجيد، وهم إخوة وأبناء عمومة الرئيس العراقي من عشيرة البو ناصر.

الميل الرابع هو ميل الإصلاحات العامة باتجاه التعددية: طرح مسودة دستور جديد، وقانون التعددية، وقانون الحكم الذاتي. (٣٠)

الميل الخامس هو ميل المصالحات الاجتماعية مع كبار ملاك الارض وشيوخ العشائر في الجنوب، لبسط السيطرة على ارياف الجنوب ذات الاغلبية الشيعية.(٣١)

إن هذه الميول متضاربة تماما. فالإصلاح والمصالحة، والحوار، تقتضي توسيع باب المشاركة السياسية، وتخفيض كثافة احتكار الأسرة/الحزب للحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

في حين ان تزايد ميول الاعتماد على الجماعة القرابية المحدودة (آل المجيد) تؤدي إلى تضييق باب المشاركة، وتزيد في كثافة الاحتكار الواحدي.

ويبدو لنا أن التغيرات الوزارية في عام ١٩٩١، وقوام القيادة القطرية الجديدة (المؤتمر القطري العاشر) يعكسان ضغط الجماعة القرابية لزيادة نفوذها، ونجاحها إلى حد معين في هذا المسعى. (٣٢)

بتعبير اخر ان جولة المصالحات التي افتتحت بالحوار مع الأكراد وشملت دعواتها الحزب الشيوعي العراقي وعددا من القوى الإسلامية(٣٣)، ارتكزت رسميا، على طرح فكرة التعددية.

ان فكرة التعددية هي، في الأساس، النقيض المباشر للواحدية، واحدية الحزب، وواحدية القرار، وواحدية الرأي. وترتكز في الأساس على حرية تداول السلطة.

وهذا يتطلب تخلي الحزب الحاكم عن فكرة «الحزب القائد» وعن أية امتيازات تقترن بهذه الفكرة، كما تتطلب الغاء فكرة «القائد» أو «الزعيم» أو «الرئيس مدى الحياة» فهذه التصورات جميعا تستند إلى شرعية ثورية ذاتية، باسم أمة هلامية، أو مستقبل خيالي يفترض تمثيله وتحقيقه. (٣٤)

إن القراءة السريعة للدستور الجديد المقترح ، ولقانون الأحزاب، وقانون الحكم الذاتي تفيد في مستوى النصوص وحدها ، وإن إنكار تداول السلطة أو الامتيازات الخاصة للقائد، والمزايا الخاصة للحزب الحاكم ظلت باقية بخطوطها العامة. (٣٥)

خامسا: الدستور الجديد، قانون الأحزاب، وقانون الحكم الذاتي

يعيد الدستور الجديد، كما يعيد القانونات الآخران، قانون الأحزاب وقانون الحكم الذاتي، إعادة بناء الواحدية السابقة بهيئة نظام رئاسي شديد التركز، يطابق بين الأمة والدولة (أي الدولة المركزية) وبين فرد واحد هو الرئيس .(٣٦)

إن الدستور، وديباجة القوانين الاخرى، تضع الرئيس فوق الأحزاب، بما في ذلك حزب البعث الحاكم نفسه، باعتباره، حسب تعبير أحد المادحين «ملكا لكل العراقيين». (٣٧)

يتناول الدستور الجديد (المقترح) شخص رئيس الجمهورية بالتمجيد. وهناك، ٧٩ مادة تتحدث عن صلاحياته واختصاصاته من اصل ١٧٩ مادة. (٣٨)

فالرئيس يتمتع بحق حل مجلس الشورى (المادة ١١٧)، وحل المجلس الوطني (المادة ١٣)،وإعلان حالة الطوارىء الكلية والجزئية (المادة ٩٩) وإيقاف العمل ببعض مواد الدستور، وإعلان الحرب، وقبول الهدنة، والصلح والمعاهدات، دون الرجوع إلى أحد . (٣٩)

إن سعة السلطات التنفيذية الهائلة للرئيس تتجلى أكثر في ضوء مقارنتها بالصلاحيات الممنوحة للسلطة التشريعة، بمجلسيها: مجلس الشورى، والمجلس الوطني.

يتألف مجلس الشورى من ٥٠ عضوا يتم تعيين نصف أعضائه. وهو يتولى شأن المجلس الوطني المنتخب، تشريع القوانين. إلا أن القوانين ينبغي ان تخضع لمصادقة الرئيس.

علاوة على ذلك تحافظ مسودة الدستور الجديد على شبح مجلس قيادة الثورة وذلك بالإبقاء على كل قراراته التي لها قوةالقانون، حسب نص المادة ١٧١ [٤٠] بتعبير آخر لا يخضع الرئيس لاية مساءلة قانونية، ولا تتمتع أية هيئة خارج السلطة التنفيذية التي يمثلها، بالصلاحية الكافية لسن القوانين، ولايملك احد سلطة تغيير القوانين السابقةالتي فرضتها هيئة غير منتخبة هي مجلس قيادة الثورة.

لنلق نظرة على قانون الأحزاب

يقع قانون الاحزاب لعام ١٩٩١ في ستة فصول ويتضمن ٣٣مادة ترسم سلفا البنية التنظيمية والحركة السياسية لأحزاب المعارضة، كما تفصل لكل حزب كيف يخطو خطاه من التأسيس إلى الحل إلى الدمج، وتحيطه بعدد من التحريمات تطال أيديولوجيته وعلاقاته ومواقفه وأمواله ومصادرها وسبل انفاقها.

تنص المادة الخامسة، مثلا، على التحريم المباشر لأحزاب تقوم حسب نص القانون على أساس «الالحاد أو الطائفية أو العنصرية أو الإقليميةاو الشعوبية» وإن على كل حزب الاعتزاز بمنجزات العراق ومنها «ثورة تموز» ١٩٦٨ ويؤدي هذا النص إلى حظر الأحزاب اليسارية والإسلامية والكردية والليبرالية إذا ما طبق..

ويشترط القانون أن تكون مقرات الأحزاب في بغداد (المادة ١٠) ويحظر على أي حزب عقد أية علاقة مع أي حزب عربي أو عالمي (المادة ١٧) ويحظر عليه إرسال الأموال أو استلامها.

ويحظر القانون النشاط السياسي والتنظيمي الحزب داخل «القوات المسلحة وقوى الامن الداخلي والاجهزة الامنية الاخرى» باستثناء «حزب البعث» وذلك

لدوره التاريخي (المادة ١٩).

علاوة على ذلك يتعين على كل حزب أن يمسك سجلا باسماء المنتمين اليه وعناوينهم، وسجلا لقراراته، وان يقدم تقارير إلى مجلس الوزراء بكل شاردة وواردة مما فكر فيه أو عمله. ويختتم القانون هذه التحريمات بمادتين (٢٨و٢٩) تحددان «حق الحكومة» في حل الاحزاب.[٤١]

نأتي اخيرا إلى المشروع الرسمي لقانون الحكم الذاتي الذي نشر في الجريدة الرسمية في ٢٢ يوليو ١٩٩١، أثناء سير المفاوضات الكردية الحكومية ببغداد.

يقع القانون في خمسة أبوابا ويضم ٢٩ مادة. ويقيد القانون الصلاحيات المحلية لهيئات الحكم الذاتي، أي المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي، فيربط القرارات الصادرة عن الاثنين بالمركز، وليس بالدستور، علاوة على ربط الهيئات الحكومية لا بالوزارات المحلية، بل بالمركز، اما قرارات هيئات الحكم الذاتي فيجب ان ترفع إلى وزير العدل المركزي قبل تنفيذها. وهناك لجنة رقابة المشروعية تتألف من ٧ أعضاء يعين رئيس الجمهورية ٤ منهم، مهمتها البت بمدى مشروعية قرارات هيئات الحكم الذاتي. وللرئيس حل المجلس في حالات عديدة بينها «عدم امتثاله لهيئة الرقابة» المعينة من المركز. ولا يجوز تعديل قانون الحكم الذاتي إلا بمصادقة ثلثي المجلس الوطني، الخاضع لحزب البعث.

وأضيفت إلى مشروع القانون «ورقة تطبيع» تؤكد على إلغاء الملاحقات ضد أصحاب «الجرائم السياسية» مقابل تسليم الأسلحة ووقف إذاعات المعارضة.

واقترن المشروع بصيغة بيان سياسي ينطوي، شأن ديباجة الدستور الجديد، على تمجيد الرئيس العراقي، واعتبار شخصه ضمانة اساسية للحفاظ على اتفاق الحكم الذاتي.[٤٢]

ويمعنى من المعاني يشكل مشروع القانون الجديد عودة عن قانون الحكم الذاتي لعام ١٩٧٠، الذي لم يطبق على أي حال.

شكلت هذه الوثائق الثلاث الاطار القانوني السياسي لمشروع المصالحة الرسمية مع قوى المعارضة التي لم يستجب لها سوى الأكراد، ولفترة أشهر

وجيزة، خلال ربيع وصيف ١٩٩١.

سادسا: المعارضة

فتح الوضع الجديد المجال أمام ممارسة النشاط السياسي الذي كان شبه متعذر داخل العراق، ومحفوفا بالمخاطر حتى في المنافي.

وبالفعل فقد شهدت فترة ما بعد احتلال الكويت، وحتى اليوم، نشوء حركات وتجمعات وقوى واحزاب وفيرة، بموازاة ذلك ايضا، انهارت تحالفات قديمة وتبلورت تحالفات جديدة.

ويوجد الآن، حسب بعض التقديرات، أكثر من ٧٠ حزبا وقوة وتجمعا سياسيا عراقيا.(٤٣)

تعمل هذه القوى في ٤ ميادين: كردستان (الخالية من الأجهزة الرسمية للسلطة المركزية) طهران، دمشق، لندن.

إن تركز قسم كبير من قيادات المعارضة في المنافي هو ثمرة الهجرة المستمرة منذ الخمسينات وحتى اليوم تفاديا للقمع السياسي المنظم.

وتفيد بعض التقديرات أن عدد العراقيين في المنفى يناهز المليونين، أي ما يقارب ١١٪ من مجموع السكان، ولعلها اكبر هجرة سياسية في المنطقة العربية.(٤٤)

بقيت قوى المعارضة حتى إلى ما قبل احتلال الكويت محصورة، بوجه عام، في ٤ تيارات رئيسية: قومية عربية، قومية كردية، شيوعية، إسلامية.. وكانت التيارات الثلاثة الأخيرة هي الاكثر نشاطات وتنظيما. وقد انضام إليها بعد حرب الخليج التيار الليبرالي ـ الجمهوري والملكي.(٤٥)

ولم تستطع هذه القوى، من جراء الانشطارات الأيديولوجية /السياسية الحادة أن تتوصل إلى التفاهم ناهيك عن التقارب.

فقد ظلت، مثلا، تتفاوض لبناء تحالف عريض منذ صيف عام ١٩٨٨ حتى صيف ١٩٩٠، ولم تتوصل إلى تنسيق جبهوي عام إلا بعد احتلال الكويت،

وبالتحديد أواخر عام ١٩٩٠، (نشوء لجنة العمل المشترك ب ١٧ حزبا).

إن الخلافات الأيديولوجية الماركسية/الإسلامية، والقومية/الإسلامية والخلافات السياسية الحادة، والتباينات أو التعارضات حول الحصص القيادية لكل طرف وآليات العمل. وقد أبقت التيارات المذكورة أعلاه تدور في حلقة مفرغة، تزيدها تعقيدا ما اصطلح عليه بالمداخلات الإقليمية،، أي النفوذ الإيراني والنفوذ السوري، باعتبار طهران ودمشق راعيتين لعدد من قوى المعارضة.

فلجنة العمل المشترك، بعد مؤتمرها الشهير في بيروت ١٩٩١، لم تفلح في عقد مؤتمر اخر على مدى عامين تقريبا، واخذت تترنح تحت ثقل صراعاتها الداخلية وبخاصة منذ انسلاخ الأكراد عنها خلال فترة تفاوضهم مع السلطة المركزية منذ ربيع ١٩٩١، وثقل المداخلات الاقليمية، التي اتسعت هذه المرة لتشمل عواصم أخرى.

ونشأ مركز استقطاب جديد في لندن، التي كانت قد تحولت إلى بؤرة هامة من بؤر المعارضة، على يد المصرفي المعروف أحمد الجلبي، وعقد ما صار يعرف باسم مؤتمر فيينا .في الفترة ١٦ - ١٩ يونيو (حزيران) ١٩٩٢ وتأسيس المؤتمر الوطني العراقي.

ويحظى المؤتمر الوطني العراقي بدعم قوي من الولايات المتحدة، وقد تمكن بفضل هذه المساندة الدولية، من جرّ الأكراد بعيدا عن التفاوض، واجتذاب طيف متنوع من القوى الإسلامية، والقومية العربية والماركسية، والليبرالية.

وتترأس المؤتمر لجنة ثلاثية رمزية تمثل التنوع القومي/المذهبي العراقي: حسن النقيب(عسكري - عربي - سني)، محد بحر العلوم (رجل دين - عربي - شيعي)، ومسعود البارزاني (سياسي، كردي مسلمْ).

أما السلطة الفعلية فتتركز ليس في رئاسة المؤتمر بل في لجنته التنفيذية التي يديرها رجل الاعمال احمد الجلبي. وبمعنى من المعاني يمثل المؤتمر مركز ثقل سياسي - تنظيمي للتيار الليبرالي الجديد.

ورغم أن الانشطارات الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية وسط المعارضة

كانت ولا تزال شديدة، بل محتدمة، فإن بالوسع القول أنها تتماثل في تصورات أساسية هي:إزاحة الرئيس العراقي وأسرته كشرط للتغيير، أن يقوم الحكم الجديد على أسس برلمانية /دستورية، الاتفاق على حل القضية الكردية (حكم ذاتي/فيدرالية) وأخيرا التمسك بالسيادة العراقية.

إن وجود جلّ الاحزاب في المنافي يعني انقطاعها عن قواعدها الاجتماعية المفترضة، سواء أكانت حضرية أم ريفية، اجتماعية أو إثنية أو مذهبية.

إن لوحة الأحزاب المستقرة (في كردستان) تشي بوجود تقاطعات اثنية/اجتماعية/قبلية في التمثيل السياسي (انظر جدول الاحزاب القومية الكردية.) فهناك مثلا اتجاهات انفصالية وأخرى اتحادية، وهذه الأخيرة تتركز اجتماعيا في طبقة كبار رجال الاعمال والمقاولين، مثلما تتركز قبليا في وجهاء عشائر السورجية والهيركية والزيبارية، من دون استبعاد فئات أخرى لا قبلية.

وهناك تيار إسلامي كردي (حزبان) وتنظيمان ماركسيان أساسيان. كما أن لوحة الأحزاب الإسلامية تنبىء عن تقاطعات أشد، تقاطعات قومية واجتماعية وأيديولوجية، وسياسية، علاوة على عوامل انشطار جهوية وأسرية.

فمثلا نجد أن بعض القوى يميل إلى التفاهم مع إيران، بينما تعارض قوى اخرى مثل هذا الميل (التضاد العراقي ـ الإيراني أو عوامل النزعة الوطنية). ونرى ايضا تعارضات شديدة بين أنصار أطروحة ولاية الفقيه، وخصوم هذه الأطروحة، أو دعاة الحكم الإسلامي المقدس مقابل دعاة الحكم الديمقراطي ـ الدستوري الدنيوي. تنضاف إلى ذلك تعارضات المتحدرين من النجف، بإزاء المتحدرين من كربلاء وتضادات الملاتية ـ الافندية، إن استعرنا لغة السوسيولوجي العراقي الكبير علي الوردي، أي التعارضات بين رجال الدين والمثقفين الدنيويين في قيادة الحركات الإسلامية، ناهيك عن التنافسات بين الأسر الدينية المعرفة على مواقع القيادة والنفوذ.

ولا يغيب فعل هذه العوامل عن الأحزاب القومية العربية بل يقف وراء تشظيها. بل إن حزبا حضريا /علمانيا كالحزب الشيوعي العراقي لم ينج من

المؤثرات القومية والإثنية. فقد انشقت عنه خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٢، كتلتان. الاولى هي الكتلة الدفاعية (راجع الانتفاضة) والثانية كتلة كردية أسست حزبا «ماركسيا قوميا» للأكراد.

وينطبق القول ذاته على القوى الممثلة لكبار رجال الاعمال المنقسمين بين سنة وشيعة وعرب أكراد وملكيين وجمهوريين.

إن الطيف الواسع الذي تنقسم إليه حركة المعارضة يعكس في جانب منه، التنوع الاجتماعي والإثني والديني والسياسي إلا أنه يعكس في جانب آخر منه، حالة قد نستطيع أن نسميها: التشظي الفائق Super Frogmentation ونلاحظ أن كثرة من الأحزاب تقوم على «عصبيات» محلية صغيرة: مدينة، عشيرة، أسرة أو تقاطع بعض أو كل هذه الولاءات. إنها حالة من النكوص الواسع إلى اشكال التضامن أو التلاحم الأولية Primordial. ويبدو أن التحطيم المديد لمنظمات المجتمع المدني المستقلة عن الدولة، الهيمنة المطلقة للدولة على المنظمات المتاحة، مقرونا بالانسلاخ عن البيئة القومية، ووطأة الغربة الثقافية في المنافي، قد ولدت، مجتمعة، نوعا من الانكفاء على الذات، نوعا من الركون إلى دفء العلاقات البطرياركية، والعلاقات الأولية عموما. إنها دريئة حماية واستنجاد أخير ببقايا التنظيمات الاجتماعية الغابرة، فهي الوحيدة المتاحة لتنظيم الدفاع عن الذوات الاجتماعية التي تؤلف ما يمكن أن نسميه الوجود المحض للمجتمع المدني.(٤٦)

هذه الحالة، كما نعتقد، انتقالية تماما، ومن شأنها أن تخلى المكان لاستقطابات أخرى، أي ذوبان الشطر الاعظم من الولاءات الاولية Primordial لصالح الولاءات الحديثة: الاجتماعية /السياسية، مع بقاء التنوع الإثني والديني ماثلا.

ولعل الانتخابات الكردستانية هي مثال جزئي على ذلك..

لقد خاضت كل الاحزاب الكردستانية، باستثناء حزب المحافظين الكردي (حزب كبار رجال الأعمال الأكراد) هذه الانتخابات، إلا أنها آلت إلى استقطاب

ثنائي بين الحزبيين القوميين: الحزب الديمقراطي الكردستاني، الاتحاد الوطني الكردستاني. ونظرا لهزال قوة الأحزاب القومية الكردية الاخرى، فقد وجدت إن ليس لها من مبرر وجود بين قطبين جبارين، فتوجهت إلى حل نفسها والاندماج فرادى في هذا القطب أو ذاك.

ويفيد تقريرمنظمة Electoral Reform التي شاركت في مراقبة الانتخابات الكردستانية إن توزيع القوى كان النحو التالي :

الحزب	عدد الأصوات	النسبة المئوية
١ ـ الحزب الديمقراطي الكردستاني	٤٣٨٧٩٧٩	٤٥,٣٪
٢ ـ الاتحاد الوطني الكردستاني	٤٢٣٨٣٣	٤٣,٨٪
٣ ـ الحركة الإسلامية	٤٩١٠٨	٥,١٪
٤ ـ الحزب الاشتراكي الكردستاني (باسوك)	٢٤٨٨٢	٢,٦٪
٥ ـ الحزب الشيوعي العراقي	٢١١٢٣	٢,٢٪
٦ ـ حزب الشعب الديمقراطي الكردي	٩٩٠٣	١,٠٪
٧ ـ ديمقراطيون مستقلون	٥٠١	—
عدد الأصوات الصالحة	٩٦٧,٢٢٩	
الأصوات غير الصالحة	٤٧٢٤	
العدد الكلي للمصوتين	٩٧١,٩٥٣	

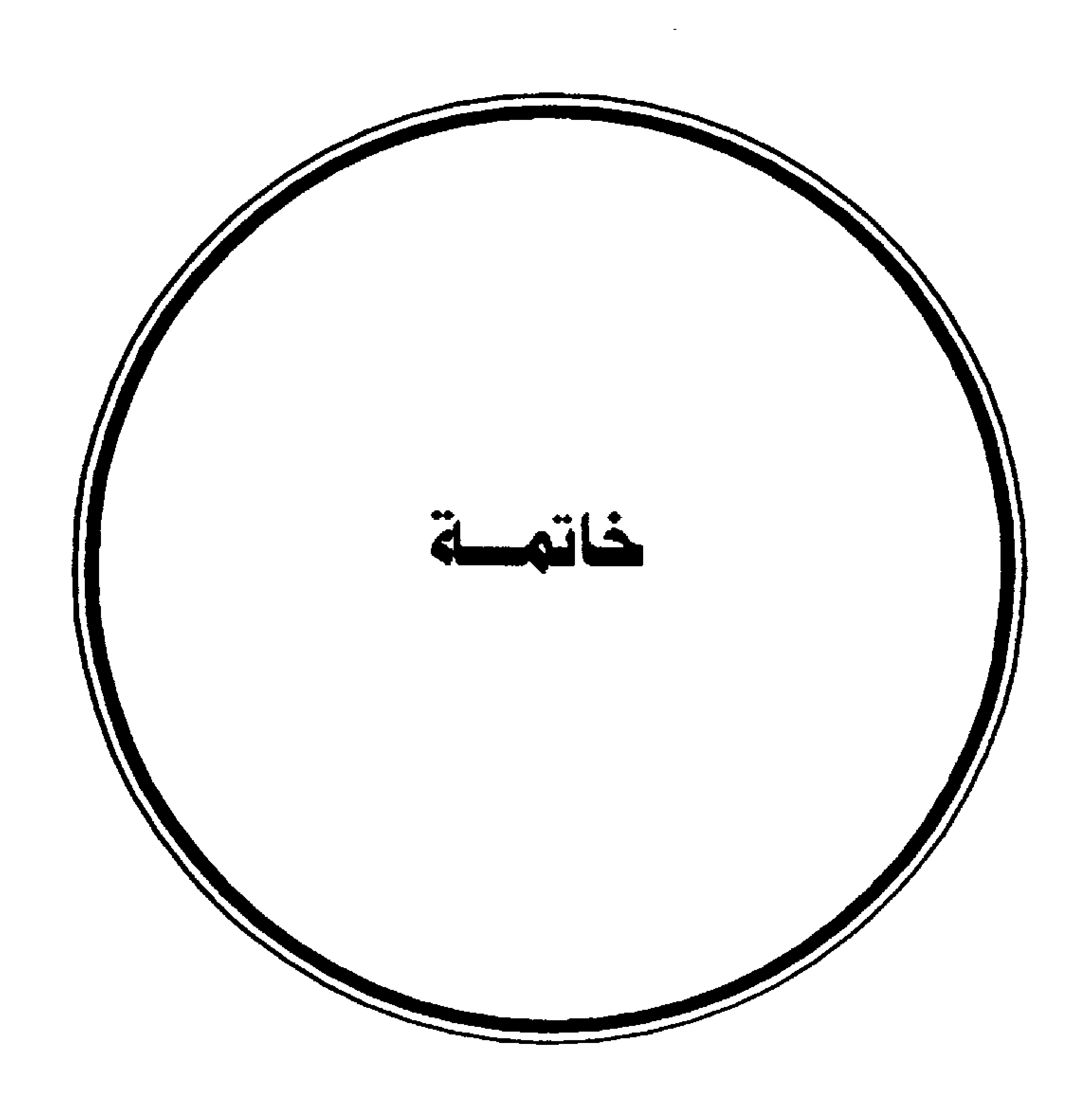
إن اجراء الانتخابات في كردستان العراق، على إثر سحب الحكومة المركزية

للإدارة والقوات المسلحة من كردستان، نقل الانشطار الاثني في العراق إلى صعيد جديد: ازدواجية في شكل المؤسسات وآلية تنظيمها، ومصادر شرعيتها.

إن التجربة الكردية رغم طابعها المحلي تقوم على أسس برلمانية/دستورية بينما تفتقر الحالة المركزية إلى هذه الأسس.

ولا يمكن للدارس أن يبالغ في الأمور. فالهيئات الحاكمة في كردستان لا تتوفر على احتكار مركزي لوسائل العنف، وما يزال لكل حزب ميليشاه الخاصة، وقدرته على ممارسة العنف المشروع كلما وحيثما يشاء. حسبنا ذكر التصفيات التي تعرضت لها الحركة الإسلامية الكردية على يد الاتحاد الوطني الكردستاني. أواخر ١٩٩٣ ومطلع ١٩٩٤ أو الصدامات التي اندلعت بين الحزبين الرئيسيين في مطلع مايو ١٩٩٤.

إن ثقافة الدولة State Culture هي -في تعريفها- شاملة، اما ثقافة الميليشيات فهي جزئية Particular، بالضرورة. ويبدو أن التضاد بين هاتين المنظومتين قائم في المركز وفي الاطراف.


خاتمة

خاتمــة

دعونا نوجز ما عرضته الفصول السابقات:

تبرز الدولة الحديثة بادىء الأمر وسط مجتمع تقليدي، متشظي -Segment ed، أي يفتقر إلى الركنين الأساسيين لمقومات المجتمع المدني: السوق الرأسمالي الحديث، والمنظمات الاجتماعية المعبّرة عن شتى القوى والعناصر المؤلفة له.

إن الدولة، هنا، أقوى من أي جزء منفرد في المجتمع، إلا أنها ضعيفة إزاءه ككل. وأن تشظي المجتمع القديم نفسه يجعله عصيا على الحكم، أي يجعل قيام دولة ـ مركزية (دولة قومية) متعذرا دون اندراج integration العناصر المتنافرة للمجتمع في القوام الجديد. هذا هو حال العراق في العشرينات والخمسينات.

إن عملية بناء الدولة ـ المركزية، كما نعتقد، هي، في الوقت، عملية بناء للمجتمع المدني. هذه العملية ترتكز على عنصرين: اندماج المنطقة في السوق الرأسمالي العالمي، وبناء الدولة الحديثة. وتقوم الدولة مقام الحامل الاساس لهذه العملية.

إن المجتمع التقليدي ينحل بالتدريج، والمجتمع الحديث يبرز بالتدريج. وتظل العلاقة بالدولة متأرجحة، قلقة، ويظل المجتمع المدني جنينيا، حاملا الارتباطات ما قبل الحديثة (القبلية، الطائفية، العائلية) إلى جانب الحديثة (الاجتماعية، السياسية، الأيديولوجية)، إلا أنه يجد فسحة للتحرك والنمو خارج الدولة، ومن جديد نعني: السوق، المنظمات الاجتماعية والسياسية. إن العلاقة بين الاثنين في توازن نسبي، رغم تقلقلها.

بيد أن الدولة تنمو جبروتا وقوة، أولا بفضل الريوع النفطية التي تعطيها

استقلالا أكبر عن شروط ومستلزمات إنتاج الثروة الاجتماعية، وحاجتها إلى المجتمع كي تعيل نفسها كدولة. ويحصل انقلاب باضطلاع الدولة بدور جديد هو دور المالك المنتج. وقد أشرنا -بايجاز- إلى تمايز الدولة الريعية عن دور الدولة المنتج، وذكرنا أن الميزتين تجتمعان في نموذج الدولة العراقية. وتهيمن الدولة على ميادين الإنتاج المادي والثقافي، وتنطلق منها للهيمنة على ميدان المنظمات الاجتماعية. إن الدولة الريعيةوالدولة المنتجة القائمة على الاقتصاد الأوامري Command economy، هي دولة واحدية، تسلطية أو شمولية بلا مراء.

وبالنظر إلى الظروف الخاصة للعراق، اتخذ شكل تنظيم الدولة وجوهر النخب المسيطرة عليها، طابعا جديدا: دولة الجماعية القرابية ودولة الحزب الواحد، في قران شبه فريد. ويبدو ان هذا الشكل يؤدي وظيفة تجاوز الانشطارات اللانهائية التي ميزت حكم النخب العسكرية خلال ما عُرف بالعهد الثوري، أي الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨، عهد ما بعد الإطاحة بالملكية.

إن عهد حكم الأسرة / الحزب الواحدي يشكل انعطافة جديدة، وكاملة في بسط الهيمنة شبه المطلقة للدولة على المجتمع المدني.

تعيش حالة الهيمنة شبه المطلقة، شأنها شأن أي ظاهرة اجتماعية، في توازن مستقر سرعان ما يضطرب بفعل الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الناجمة عن التطور الاجتماعي في ظل النظام الواحدي. وبمقدار ما ان هذه المثلية / الواحدية تولد ميولا نحو الحروب الخارجية، بمقدار ما ترتد آثار هذه الحروب نحو منشئها في فعل عكسي.

إن عملية بناء النظام التسلطي الواحدي هي، في جوهرها، عملية خالقة للتفاوتات، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، علاوة على الإقصاء السياسي.

ومن معالم هذه العملية نمو ضخم للطبقة العليا (من عشرات فقط إلى ٨٠٠ مليون إلى ٣٠٠٠ عائلة مليونيرات من ١٩٥٨ ـ ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧) مع اتساع وانهيار للطبقة الوسطى، ورفاه جزئي فانهيار للطبقات الدنيا.

وتتركز هذه العمليات في المدن التي تضم ٧٢٪ من السكان، وهي أعلى نسبة في أي بلد نام، بل تناهز المعدل العالمي للتمدين في البلدان الصناعية عالية التطور.

إن هذا «المجتمع الجماهيري» الضخم يغدو، باحتداماته الجديدة، عصيا على الحكم نظرا لأن نظم الضبط والسيطرة تنتمي لمرحلة سابقة أولا، وأنها تعرضت للاختزال بفعل الحرب والحظر الاقتصادي ثانيا.

ونلاحظ نمو المفارقة التاريخية: كلما مضت الدولة في التحديث، هيمنت بصورة أقوى على المجتمع المدني، وكلما مضى التحديث قُدُما ازداد المجتمع المدني قوة. ولاحظنا أن الانشطارات الإثنية والدينية المميزة للمجتمع المدني، هي عامل ضعف وقوة في آن واحد، بسبب مقاومة التنوع الاثني/الديني لأية مثلية أيديولوجية في الأقل.

إن الأزمة فالغليان مسار طبيعي في حالة كهذه. وهو ما حدث في العراق. إن اندفاع عناصر المجتمع المدني بشكل عفوي في انتفاضة أو هيجان جماهيري هو واحد من معالم نضج المجتمع المدني نفسه، الذي يكتشف، في لحظة الأزمة افتقاره إلى الأدوات والوسائل الحديثة للتنظيم الذاتي والتعبير الذاتي، فيستخدم كل الأدوات المتاحة، مرتدا احيانا، إلى أشكال التنظيم ما قبل الحديثة ليستخدمها في هذه الدفاعات الضرورية عن النفس. فيحدث لجوء إلى الجوامع بدل الجامعات والمصانع، وإلى أيديولوجيات قدسية/متسامية عوضا عن الدنيوية..

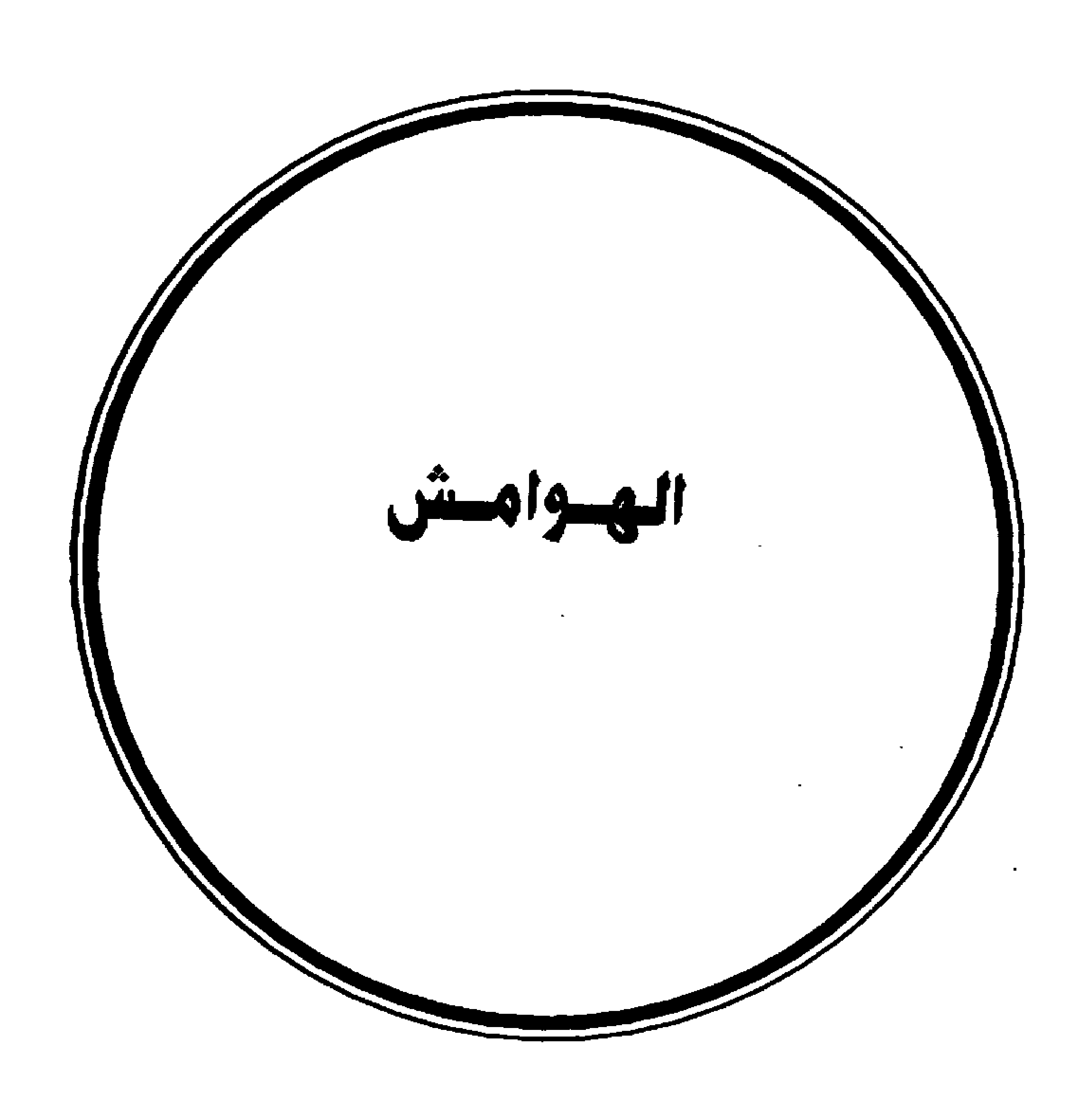
وتتمتع المؤسسة الدينية بالوجود كمنطقة حرة إن جاز القول. الواقع أن كل المناطق الحرة التي لا يصلها جبروت الدولة تكتسب أهمية قصوى، من اشكال التضامن القبلي والأسري والطائفي، إلى الثقافات الشعبية، التي يمكنأان تتحول (كمجالات اجتماعية Social spaces) إلى نقطة وثوب ضد التحكم الكلي للدولة. ان هذا النكوص، في الواقع، إلى اشكال التضامن ما قبل الحديثة ليس سوى نتيجة (بين نتائج كثيرة) للهيمنة الكلية للدولة في ظروف تشظي المجتمع العراقي، الخارج من حربين عاتيتين وحرب أهلية.

إن إحياء القبلية، والطائفية هو ثمرة عوامل موضوعية (فضلا عن الإذكاء المتعمد الناجم عن تدخلات مرسومة من الدولة) أساسها: هيمنة الدولة على ميادين النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي العام والخاص.

إن ثمة توازن جديد، قائم اليوم، بين الدولة والمجتمع المدني، بفعل الديناميات الداخلية (الليبرالية الاقتصادية) وتأثير عوامل خارجية (الحرب والحظر) وتسير هذه العملية داخليا بمزيج من الأشكال الحديثة والتقليدية.

إن حصول قفزة إلى امام ممكن تماما شأن الدوران في حلقة مفرغة، في الوضع الراهن، حيث ادت الحرب إلى دمار شامل طال جانبا من نظم الضبط والسيطرة، والى حرمان الدولة من ريوعها النفطية. وابتغاء التعويض عن الضعف الحالي للدولة بإزاء مجتمعها، تعمد النخبة الحاكمة إلى الاصلاحات الجزئية، والى الركون بشدة أكبر إلى أسرة الرئيس.

إن هذا الانغلاق - الذاتي العائلي يوقد التضاد المحتدم أصلا بين المعايير الشاملة لفكرة الدولة، والمعايير الخاصة للعلاقات الأسرية. وبذا فإن العراق يعيش حالة تضاد مستحكمة.



الهوامش

الهوامش

الفصل الاول

(١) John Keane, Nations, nationalism and European Citizenship. London, 1992 (Unpublished paper).

John Kean. Democracy and Civil society, Verso, 1988.

John Keane (ed), Civil Society and the State, Verso, 1988.

Jean L. Cohen, Class and Civil society, Amherst, 1982.

(٢) - Louis Castro & Anthony Pagden: The Idioms of Civil Society in Contemporary Venezuela, London, 1992.

- Geoffrey Hawthorn, Contradictions of the (Civil) in the South, London, 1992.

- Istvan Hont, Civil Society and Cmmercial Society, London, 1992.

إن هذه الدراسات الثلاث جزء من برنامج خاص أعدته جامعة لندن SOAS وجامعة Birkbeck في الفترة ٩٢ ـ ١٩٩٣.

(٣) عقد مركز دراسات الوحدة العربية ندوة دراسة حول المجتمع المدني، كما بدأ مركز ابن خلدون مشروعا مماثلا. ويستخدم عدد متزايد من الكتاب هذا المفهوم حاليا.

سبق ذلك استخدام لهذا المفهوم على يد بعض الكتاب والباحثين العرب من المقيمين في أوربا وأمريكا.

(٤) يستخدم هشام شرابي مفهوم «المجتمع الحديث» كمرادف للمجتمع المدني في اطار ثنائية السوسيولوجيا الأمريكية (حداثة ـ تقليد) مؤكدا أن المجتمع العربي هو مجتمع بطركي جديد neopatriarchy. ويستخدم الكاتب العراقي سمير الخليل (كنعان مكية) في كتابه «جمهورية الخوف» تعبير المجتمع المدني بمعنى انطولوجي واسع جدا: وجود المواطن خارج الدولة.

تجدر الإشارة إلى أن قطاعا من اليسار العربي يرفض فكرة المجتمع المدني كبدعة ليبرالية، من جهة، ويطالب بالديمقراطية، هذه البدعة الليبرالية، من جهة أخرى، رغم أن الجانبين، في الواقع الحي، مترابطان عضويا.

(٥) انظر: T. Hobbes, Leviathan, Penguin,1985. P.190, 191

(٦) انظر: J. Locke, Two Treatises of Government, Cambridge, 1991, p. 113, p. 276.

(٧) انظر: جان جاك روسو

J - J. Rousseau, The Social Contract, Penguin, 1968, p. 64 - 5 84, 88, p. 149 - 51.

(٨) انظر:

Istvan Hont, Civil Society and Commercial Society, Ibid.

(٩) Montesqueiu, the Spirits of Laws, Cambridge, 1989. Book 2, P. 10 - 22, 24, 25, 27 - 8.

(١٠) A. Smith, The Wealth of Nations, Book I - III, Penguin, 1986, p. 30, 33.

(١١) Pasquale Pasquino, (Community and Society, London, 1993, Unpublished paper.

(١٢) Montesquien, Ibid.

Pasqual Pasquino, Ibid.

(١٣) Hegel, The Philosophy of Right Oxford, 1967, p. 121 - 122, 126.

انظر كذلك: C. Taylor, Hegel and Modern Society Cambridge, 1979, p. 130 - 2.

(١٤) انظر:

A. G. Dickens, The Counter Reformation, T & H, 1992. p. 135 and passim.

- E. Cassirer, The Philosophy of The Enlightment, Princeton, 1968, p. 37 and Passim.

أيضا: عزيز العظمة: العلمانية من منظور مختلف، بيروت، ١٩٩٢.

(١٥) انظر: C. Hill, The world Turned Upside Down. Penguin, 1991, p.151 and Passim.

الفصل الثاني

(١) انظر: E. Gellner, Nations and Nationalism, Blackwell, 1991, P.39.

- Theda Skocpol, States and Social Revolutions, Cambridge, 1979.

B. Moore Jr, Social Origins of Dictatorship and Democracy, Penguin, 1966.

(٢) انظر دراستي: «الديمقراطية الممكنة، الديمقراطية المستحيلة».

وكذلك «اشتراكية ماركس، القومية، الدين» في: فرضيات حول الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٢.

(٣) للمزيد عن هذه الفترة انظر:

- س. لونكريك: أربع قرون من تاريخ العراق الحديث، من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٥٠، الجزء الأول، بغداد ١٩٨٨.

- علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، لندن، ١٩٩٢ - المجلد ١ و٢ و٣.

H. Batatu, The Old Scial Classes and The Rervolutionary Movements of Iraq, Princeton, 1989.

(٤) مما جاء في المذكرة الشهيرة للملك فيصل الأول، أن الحكومة عام ١٩٣٠ كانت تحوز ١٥ ألف بندقية مقابل مائة الف بندقية لدى العشائر، أي أن توازن القوى هو واحد إلى سبعة في غير صالح الحكومة.

انظر نص المذكرة كاملا في: عبد الكريم الازري، مشكلة الحكم في العراق،

لندن، ١٩٩١، ص ٢ ـ ٩. يقول الملك فيصل الأول:

«إن الحكومة أضعف من الشعب بكثير... و... يوجد في المملكة ما يزيد على المائة ألف بندقية يقابلها خمسة عشر ألف بندقية حكومية، ولا يوجد في بلد من بلاد الله حالة حكومة وشعب كهذه.» ص ٣.

(٥) ثمة تفاصيل وافية عن ذلك في:

علي الوردي، المرجع المذكور، الجزء الخامس. وكذلك "لونكريك"، المرجع المذكور، الجزء الاول. وبخاصة ما ورد عن رفض الضباط العراقيين الانضمام إلى «الثورة العربية» متمسكين بانتمائهم العثماني، فنفوا إلى الهند إلى أن تأسست الدولة العراقية.

(٦) انظر: عبد الله النفيسي. *دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث*، بيروت، ١٩٧٣. يؤكد النفيسي، حسب محاضر مجلس العموم ان قمع ثورة العشرين في العراق كلف خزينة التاج البريطاني ٥٦ مليون جنيه استرليني آنذاك. راجع جدول نفقات الخزينة البريطانية سنة ١٩٢٠ ـ ١٩٢٥ على الصفحتين ١٧١ ـ ١٧٢.

(٧) انظر: A. Wilson, Loyalties, London, 1936, V. I & II.

وكذلك: Peter Sluglett, Britain in Iraq, 1914 - 1932, London, 1976.

انظر كذلك مراسلات جيرتوود بيل. كان هناك تياران داخل المؤسسة البريطانية بصدد مستقبل العراق: الإدارة البريطانية المباشرة أو إنشاء حكم أهلي.

(٨) زعم العثمانيون أن آخر الخلفاء العباسيين الأحياء تنازل لهم عن الملك في القاهرة.

(٩) لنتذكر أن أولى *بذور النزعة القومية العربية* ارتكزت إلى مزيج ديني/إثني كما عند الكواكبي، بالدعوة إلى إرجاع الخلافة إلى العرب. حول علاقة النزعة القومية بالاسلام، انظر دراستي: *القومية العربية والإسلام*، قضايا فكرية الكتاب الثالث والرابع عشر، القاهرة، اكتوبر ١٩٩٣، ص ٣٢٩. للمزيد

انظر:

The Origins of Arab Nationalism, New York, 1991.

Albert Hourani, Arabic Thought in the Liberal Age. Cambridge, 1991.

(١٠) نما الجيش العراقي، في عهد الملك فيصل الاول من ١١٥٠٠ رجل عام ١٩٢٥ إلى ٧٥٠٠ رجل عام ١٩٣٣. ثم حصلت قفزة كبرى في عهد الملك غازي إلى ١٩٥٠٠ جندي و ٨٠٠ ضابط عام ١٩٣٦، ثم إلى ٢٦٣٤٥ جنديا و ١٤٢٦ ضابط عام ١٩٣٩، إلى جانب ١٧٢ ضابطا طيارا. انظر:

Batatu, Old Social, ibid, p. 26, 27.

(١١) حول هذه الفترة انظر:

Majid Khadduri, Republican Iraq: A study in Iraqi Politics since The Revolution 1958, Oxford, 1969.

also: M. Khaduduri, Socialist Iraq, Washington, Middle East Institute, 1978.

- Marion Farouk - Sluglett & Peter.

Sluglett, Iraqi Bathism, Nationalism, Socialism and National Socialism, in CARDRI, Saddam's Iraq: Revolutin or Reaction, London 1986, pp. 89 - 107.

(١٢) تغلغلت الأيديولوجيا الاوربية الحديثة إلى العراق في مطلع هذا القرن. وأبدى قطاع الانتلجنسيا الحديثة المنحدر من الطبقات العليا او اقسام من الطبقات الوسطى الصاعدة ميلا إلى تبني الدستورية البرلمانية والليبرالية الاقتصادية. أما المراتب الدنيا من الفئات الوسطى ذات النزعة الراديكالية فقد توزعت على تبني أيديولوجيات قومية (فاشية وقومية/شعبوية، وماركسية، تعارض الصيغة البرلمانية للحكم السياسي من مواقع متباينة.

(١٣) كانت الضرائب تشكل قرابة ٩٠٪ من إيرادات الحكومة العراقية حتى الأربعينات.

انظر: سعيد حماده، النظام الاقتصادي في العراق، المطبعة الأميركانية،

بيروت ١٩٣٨، ص ٤٦١ وما بعدها. أما في عقد الستينات فقد بقيت الضرائب المباشرة وغير المباشرة تناهز في أهميتها الإيرادات النفطية. (انظر كتاب الجيب الإحصائي ١٩٦٠ - ١٩٧٠، بغداد ١٩٧٢ ص ٢١٣ وما بعدها). اما في عقد السبعينات والثمانينات فان ضرائب الناتج المحلي على اختلاف أنواعها لم تعد تحتل أكثر من ٢٪ من الدخل القومي، أما ضريبة الدخل فقد بلغت ١,٥ ٪ عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨من الإيرادات الحكومية رغم تنامي الثروة الاجتماعية المنتجة بشكل هائل.

(١٤) حول الدولة الريعية rentier - state انظر:

Hazem Beblawi and Gicacumo Luciani (ed.), The Rentier State Croom Helm, 1987 P.63 - 82 , P.49 - 62.

(١٥) انظر: نصير سعيد الكاظمي - مساهمة في كتابة تاريخ الحركة العمالية في العراق حتى عام ١٩٥٨، نيقوسيا، ١٩٩١، ص ٢٧ و٣١، ٣٣. ايضا: صباح الدرة: القطاع العام سبل بناؤه، دوره وطبيعته، افاقه ومشاكله، بغداد ١٩٧٧، ص ٨ - ٩.

كذلك

(١٦) A. Alnasrawi, Financing Economic Development in Iraq, London, 1967, p.46-8 and Passim.

ص ٣٦ - ٣٨.

أيضا: الكاظمي - مساهمة... الخ، مصدر سبق ذكره. تميز التطور في هذا العهد بتوسيع ملكية الدولة في ميدان الهياكل الارتكازية (الطرق الجسور، السدود) المتصلة أصلا بإنماء الزراعة، اما في ميدان الصناعة فقد قام على تدعيم المشروع الحر بالقروض والتسهيلات، وظلت هذه الصيغة سائدة في العهد الجمهوري الأول.

(١٧) صباح الدرة، المرجع نفسه، ص ٢٣ - ٢٥.

(١٨) علي الوردي، لمحات، إلخ، مصدر سبق ذكره، الجزء الخامس، القسم الأول ص ٣٥.

(١٩) يتحدث "لونكريك" Longrigg في كتابه «العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٦٠»، عن نمو نبتات المجتمع المدني الحديث على النحو التالي:

«في أوائل القرن ١٩ ظل مجتمع المدينة في العراق معزولا عن.. المؤثرات الغربية... وبقي طابع الحياة هو... طابع العصور القديمة... كان وقع المفاهيم... الغربية على هذا المجتمع... يجري بصفة تدريجية... (و) قد جاءت إلى العراق لأول مرة عن طريق الجيش الجديد... كان الجيش يضم ضباطا متدربين على أيدي الاوربيين. وسرعان ما جاء في أعقابهم الاطباء والمهندسون وكل الافندية... وهكذا بدأت دوائر البريد والبرق والتجارة الأجنبية والمشاريع تمارس أعمالها...» وانتج ذلك عام ١٩٠٠ «مجتمعا مدنيا عراقيا يختلف اختلافا كبيرا عن الحياة في العصور السابقة»... وتم تطعيم هذا المجتمع بالهاتف وبالصحافة البدائية..» ص ٤١ ـ ٤٢. للمزيد عن نمو المجتمع المدني في هذه الفترة انظر:

Marion Sluglett, From the Politics of Notables to the Politics of Parliamentary Government - 1993. Unpnblished paper.

وبخاصة ازدهار الصحف والجمعيات، والأحزاب والجماعات الممثلة للمصالح.

(٢٠) انظر "لونكريك"، ص ٤٨ ـ ٥٤.

(٢١) نصير سعيد الكاظمي: الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٨٦ ص ١٠٦ ـ ١١٠، وبخاصة ما يتعلق بتقرير "داوسن" ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

انظر ايضا: Rony Gabbay, Commnnism and Agrarian 1978 p. 20 - 26.Reform in Iraq, Croom Helm,

(٢٢) الكاظمي: الحزب الشيوعي، ص ٢٣٧ فما بعد. وايضا P.108 Gabbay

(٢٣) H. Batatu, Old Social, p.
ص ١١٢٥ - ,١١٢٧و ١١١٦ - ١١٢٠.

الفصل الثالث

(١) البنك الدولي، تقرير عن التنمية، القاهرة ١٩٨٨، ص ١٢٧.

(٢) Theda Sckocpol, States and Social Revolutions, Cambridge, 1979, P.3.

كذلك:

B. Moore, Jr.,Social Origins of Dictatorship & Democracy. Penguin, 1966, Chap 7 p. 413 and Passim.

(٣) H. Batatu, The Egyptian, Syrian and Iraqi Revolutions, Washington D.C, 1983, p. 15.

(٤) Economist Intelligence Unit, (EIU)1989/ (No.4) p. 8,

و المجموعة الإحصائية السنوية، بغداد ١٩٩٢، ص ١٠٨.

(٥) انظر: ثابت المشاهدي: أوضاع الخريجين العراقيين، ١٩٨٢. (نسخة المؤلف من نص مقالته).

(٦) المرجع السابق نفسه.

(٧) المرجع نفسه. هناك تقديران آخران يضعان النسبة عند ٢٥٪ و٢٦٪.

(٨) US Arms and Disarmament Agency, World Military Expenditures and Arms Transfers, Washington, 1988.

نقلا عن: عباس نصراوي، الاقتصاد العراقي بعد حرب الخليج. تشرين الثاني، ١٩٨٩. نسخة المؤلف.

(٩) S. Al. Khalil, Republic of Fear, University of Califorinia Press, 1989, p. 37 - 8.

(١٠) المرجع نفسه.

(١١) المؤتمر القطري التاسع، التقرير المركزي، بغداد، ١٩٨٣، ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

(١٢) المصدر نفسه. ويؤكد التقرير أن ١٢٠ ألفا من أفراد الجيش الشعبي كانوا يرابطون في مواقع ثابتة على جبهات القتال مع إيران.

(١٣) للمزيد حول الأجهزة الأمنية، انظر Republic of Fear، الفصل الأول: مؤسسات العنف، وكذلك: Isam Khafaji: The Degradatin of Iraqi politics, MERIP, 1992.

الفصل الرابع

(١) H. Batatu, Old Social, op. cit, p. 1120.

كذلك صباح الدرة، القطاع العام.

(٢) انظر زهير الجزائري، الفاشية، الفكرة والممارسة، دار بابل - بيروت ١٩٨٤. يحاول الجزائري تشريح هيمنة الحزب الواحد في العراق عبر مقارنة تاريخية مع النموذج الالماني.

(٣) خلدون النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٣٥ - ١٣٦. انظر ايضا خلدون النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي.

(٤) انظر: محمود عبد الفضيل: التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، بيروت ١٩٨٨. وعصام الخفاجي، الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، القاهرة ١٩٨٣.

(٥) وهم العقيد عبد الرزاق النايف مدير الاستخبارات العسكرية، والعقيد ابراهيم الداوود، قائد قوات الحرس الجمهوري، والعقيد سعدون غيدان قائد اللواء العاشر المدرع وكلهم غير بعثيين. اما الضباط البعقيون فكانوا متقاعدين اصلا وهم: احمد حسن البكر، صالح مهدي عماش، حردان التكريتي.

(٦) Republic of Fear, p. 26 - 27.

(٧) Majeed Khaduri, Republican Iraq, New York 1969, p. 6 and 86.

حول اذلال العسكر في هذه الحقبة انظر ايضا:

May Chartonni - Dubarry, The Development of Internal Politics in Iraq from 1958 - to The present day in: Iraq, Power and Society, Oxford 1993, p. 20 - 22 and passim.

(٨) هناك ادب غزير حول هذه المسألة مشتت على عدد واسع من المقالات والابحاث والتقارير المنشورة في ادبيات المعارضة، علاوة عى عدد من الدراسات الغربية. على سبيل المثال لا الحصر:

- Peter Heine, Political Parties, Institutions and Administrative Structures, in Iraq, Power & Society, 6p. cit, p. 37 - 50.

- Marion Farouk Sluglett & Peter Sluglett: Iraqi Bathism: Nationalism, Socialism and National Socialism, in CARDRI's Saddam's Iraq etc, London 1986, pp. 89 - 107.

- May Chartouni - Dubarry in: Iraq, Power & Society, op. cit, p. 19 - 36.

(٩) H. Batatu, Old Social, & c. op. cit p. 1085.

(١٠) اكد السيد عمر العلي هذا الرأي في مقابلة خاصة في لندن مطلع ١٩٩٤. ووردت ايضا مثبتة في نص منشور. انظر دراسة زهير الجزائري في: الثقافة الجديدة، العدد ١٩٩٣/٦، ص ٥١.

(١١) H. Batatu, op. cit, Also, Iraq Since 1958, op. cit, p. 114 and 136.

(١٢) H. Batatu, Ibid, p. 1093.

(١٣) لم تُدرس التغيرات في الخطاب الايديولوجي للبعث العراقي دراسة كافية، باستثناء بعض الملاحظات العامة. وهناك محاولات جديدة تخلص إلى نشوء نزعة قومية عراقية تحاول تأسيس هوية وطنية عراقية بعيدا عن متطلبات

ومعايير الايديولوجية العروبية. وبدل ان يكون العراق جزءا من العروبة، أي تابعا لها، صارت العروبة لا معنى لها بدون الانتماء العراقي. هذا الانقلاب جدير بالتأمل، انظر مقالتي:

- The Gulf War and Ideologies, The Double edged Sword of Islam, in The: Gulf War and the New World Order, 1991, London p. 211 - 218.

- Amatzia Baram: Culture, History and Ideology in the Formtion of Ba' thist Iraq, 1968 - 89., Oxford, 1991.

- A. Baram, Mesopotamian Identity in Baathi Iraq, Middle Eastern Studies, 19, (4), Oct. (1983), pp. 26 - 55.

also: O. Bengio, Baathi Iraq in Search of Identity, Between Ideology and Praxis, Orient, 28 (4), 1987, pp. 511 - 8.

(١٤) حول غزوات العشائر المستمرة للمدن العراقية، بما في ذلك بغداد حتى عام ١٩٢٠، انظر: علي الوردي، لمحات اجتماعية، مصدر سبق ذكره، لا يكاد مجلد من المجلدات الخمسة الاولى لهذا السفر يخلو من معارك متصلة، يخوضها الولاة ضد القبائل العاصية على امتداد القر ن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

(١٥) كانت هيت مثلا تختص بصناعة القوارب الشراعية، وتكريت بصناعة الاكلاك، وجاءت المواصلات الحديثة، وانتقلا ب طرق التجارة لتقضي على هذه البلدات الصغيرة اسوة بغيرها من مدن الحرف الصغيرة.

(١٦) انظر: Sami Zubaida, Community, Class and Minorities: in Iraqi Politics, in, The Iraqi Revolution of 1958, I.B. Tauris, 1991, p.197 - 210. also Sami Zubaida, Islam, the People and the State, London, 1989, pp. 121 - 82.

Peter Heine, Political Parties, Institutins and Administrative Structures, in Iraq, Power and Socity, op. cit, pp. 46 - 49.

(١٧) E. Gellner, Patrons and Clients, in E. Gellner and J.

Waterbury, (eds.) Patrons and Clients, London, 1977, p. 3

(١٨) تنص المادة (٢٨) من دستور ١٩٢٥ على مبدأ الفصل بين السلطات، ولا يجوز قبول تكليف أي وزارة من خارج المجلس النيابي الا على سبيل الاستثناء.

(١٩) صدر قانون تحريم العمل السياسي على الاحزاب الاخرى في الجيش بتاريخ ١٠/١١/١٩٧١. انظر تقرير المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث الحاكم، ص ٧٢.

(٢٠) وافق قطاع من قيادة الحزب الشيوعي على حل الحزب والدخول في هذا الاتحاد من اجل «بناء الاشتراكية». وقد ازيح هذا الجناح باعتباره اصلاحيا ويُعرف في الادبيات الحزبية باسم «خط آب». للمزيد حول هذه الفترة راجع:

- M. Khadduri, Republican Iraq, op. cit.
- Iraq Since, 1958, op. cit.

(٢٠) وثائق المؤتمر القطري التاسع، ص ٧٧.

(٢١) نفسه، ص ٧٩ ـ ٨٠.

(٢٢) ان دوافع تبني هذه الصيغ دون غيرها متشابكة: الحاجة لتسويغ نظام الحزب الواحد من منطلق «يساري» لمجابهة تحدي الحركة اليسارية الذي تمثله الحركة الشيوعية بجناحيها، وايضا بهدف نيل المقبولية لدى الاتحاد السوفييتي لتطمين حاجات التلسح، والحصول على الدعم في عملية تأميم النفط.

(٢٣) تأسست الجبهة عام ١٩٧٣ وانهارت نهائيا مطلع عام ١٩٧٩. وضمت اساسا الحزب الشيوعي وحزب البعث، علاوة على شخصيات مستقلة، واحزاب كردية هامشية تعيش برعاية الدولة.

(٢٤) تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، آذار ١٩٧٨.

(٢٥) H. Batatu, Old Social & c., op. cit, p. 1098

(٢٦) A. Baram: The June 1980 Election to the National Assembly in Iraq an experiment in controlled Democracy Orient, 22,1981, pp. 393 - 400.

Iraq Since 1958, op. cit, p.279.

(٢٧) انظر نشرة: قضايا عراقية، لندن، العدد العاشر، سبتمبر ١٩٩٣، ص ١٣.

(٢٨) جاء في تقرير المؤتمر القطري التاسع «حُرم من الترشيح [للمجلس الوطني] اعضاء الحزب الشيوعي.. والمنتسبون للفئات السياسية العميلة والمعادية للثورة.. ومن كان عضوا في المجالس النيابية في العهد الملكي..»، ص ٨٣.

(٢٩) IRAQ, Power & Society, Oxford, 1993, p. 209.

(٣٠) A. Baram "The June 1980 Elections ..." Op.cit. p.393.

(٣١) انظر العقيد احمد الزبيدي حول تركيب القوات المسلحة العراقية في: الثقافة الجديدة، العدد ٢٣٧، سبتمبر ١٩٩١. حول القوات المسلحة ونسبة الشيعة فيها.

(٣٢) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

(٣٣) المرجع السابق نفسه.

(٣٤) ان الادبيات المتاحة عن النظام القضائي العراقي شحيحة جدا، وبخاصة ما يتعلق بالدستور والنظام القضائي العسكري والخاص. ومن الادبيات المتاحة:

ـ الوضعية القانونية لمواطني الجمهورية العراقية ١٩٥٨ ـ ١٩٧٩، الثقافة الجديدة، عدد ١٥٩/ ١٩٨٤.

ـ مذكرة قانونية إلى الامين العام للامم المتحد.ة، تأليف لفيف من الحقوقيين العراقيين، لندن، ١٩٩٣.

ـ القانون الاساسي العراقي وتعديلاته، منشورات الملف العراقي، لندن، ١٩٩٤.

(٣٥) انظر المذكرة القانونية إلى الامين العام، وكذلك الوضعية القانونية لمواطني الجمهورية العراقية، (المصدر السابق نفسه).

(٣٦) الوضعية القانونية، (المصدر السابق نفسه)، ص ٥٧ ـ ٥٨.

(٣٧) المرجع نفسه، ص ٥٨.
(٣٨) المرجع نفسه.
(٣٩) المرجع نفسه. ص ٥٩.
(٤٠) المذكرة القانونية، مرجع سبق ذكره، ص ٨٠ ـ ٨١.
(٤١) K. Makkiya, Cruelty And Silence, London 1993.
(٤٢) Economist Intelligence Unit(EIU), No. 2, 1991, p. 15.

الفصل الخامس

(١) حول التمايز بين طابع الدولة الريعية والدولة المنتجة، انظر مقارنات لوتشياني Lucicini بين الكويت ومصر كنموذجين متمايزين. أما العراق والجزائر، فيندرجان في عداد الدول التي تقف، حسب تعبير لوتشياني، على التخوم الفاصلة أو الجامعة بين الاثنين. بتعبير آخر ان النموذج العراقي هو مزيج من الاثنين، رغم ان الوزن النسبي للريعية يختلف. انظر:

Giacomo Luciani, Allocation vs. Production States: A Theoretical Framework, in The: Rentier State, Instituto Aggari Internazionali, Croom Helm, 1987, pp. 17 - 18, 63 - 82.

also: Afsaneh Najmabadi, Depoliticisatin of a Rentier State, op. cit, p. 211.

للمزيد حول الدولة الريعية انظر ايضا:

H. Mahdavi, The Pattern and Problems of Economic Development in Rentier States. The Case of Iran in M. Cook (ed.), Studies in the Economic History of the ME, Oxford, 1970.

(٢) Kiren A. Chaudry: On the Way to Market, MERIP, No. 170, p. 12.

(٣) انظر: - Batatu, Old Social Classes, p. 1124 - 5 and 1129 - 30

وكذلك خلدون النقيب ورزق الله هيلان، المجتمع الجماهيري والقطاع العام، دمشق، ١٩٨٨.

(٤) انظر:

M. Tarboush: The Role of the Military in Politics. A Case Study of Iraq to 1941. London, 1982.

(٥) يورد بطاطو (الجدولان ٥ ـ ٣ و ٦ - ١٣) ضمن قائمة العوائل التي تملك اكثر من ٣٠ الف دونم من الاراضي الزراعية عام ١٩٥٨، اسماء عدد من العوائل التجارية والصناعية وهي: عائلة الدامرجي (٦١٠٦٨ دونم ـ لواء ديالى)، عائلة الجادر (٥٩٣٤٠ دونم ـ الموصل/ بغداد)، عائلة مرجان (٥٨٧٦٤ دونم حلة/ ديوانية)، الدهوي (٥٤٨٣٩ دونم ـ ديالى/ بغداد/ الكوت) الباججي (٥٤٥٨٨ ـ دونم بغداد) الصابونجي (٥٢٩٤٥ دونم ـ الموصل) دانييل ساسون (٤٣٤٩٠ دونم ـ الحلة/ ديوانية) الحديد (٣٩٩٦٦ دونم ـ الموصل). ان عائلة مرجان، وعائلة الحديد من العوائل التجارية/ الصناعية اما البقية فعوائل تجارية. ان بعض هذه الاسماء ما يزال لامعا في ميدان الاعمال، الا ان نسبة هؤلاء تبدو على الارجح ضئيلة قياسا إلى الصاعدين الجدد في عهد البعث.

(٦) بطاطو، ص ٢٦٧.

(٧) انظر: صباح الدرة، القطاع العام، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥

كذلك: مجيد خدوري، Republican Iraq، مصدر سبق ذكره.

(٨) يجمع الاقتصاديون العراقيون، والاجانب على هذه الواقعة: صباح الدرة، المشاهدي، كاظم حبيب، الخفاجي، سبرنج بورج، نصراوي، سلكليت، بطاطو وآخرون.

(٩) الحالة نفسها في حصة الطرفين في مجال تكوين رأس المال الثابت. ويورد صباح الدرة الجدول التالي حول اجمالي تكوين رأس المال الثابت ومساهمة القطاعين الحكومي والخاص فيه (بالاسعار الجارية بالمليون) على النحو التالي:

السنة	العام	الخاص	المجموع
١٩٥٨	٥٥و٢	٤٢و٦	٩٧و٨
١٩٦٨	٧٥و٨	٦٧و٢	١٤٣
١٩٧٤	٤٤٦و٠	٨٥و٩	٥٣١و٩

صباح الدرة، القطاع العام، المرجع نفسه، ص ٩٧.

لاحظ استمرار نمو حصة القطاع الخاص من الناحية المطلقة، والقفزة الكبرى في حصة القطاع الحكومي بين ١٩٦٨ ـ ١٩٧٤، التي انزلت القطاع الخاص إلى مرتبة ثانوية تماما من ناحية التناسب بين الاثنين.

(١٠) توجد في الواقع ٣ ميزانيات:

١ ـ حكومية عادية ٢ ـ ميزانية خاصة للتنمية ٣ ـ ميزانية للوكالات والهيئات الحكومية ولدينا الجدول التالي يوضح هذه الصورة (حجم الميزانية بملايين الدنانير)

نوع الميزانية	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
العادية	٣٦٥٠	٥١٠٥	٨٧٤٠
التنمية	٥٢٤٠	٦٧٢٣	٧٧٠٠
للوكالات شبه المستقلة	٥٢١٣	٧٩٨٣	—

المصدر: EIU 1989 - 90 Country Profile

(١١) انظر: - Jonathan Crusoe, IRAQ, MEED Profile 1989, p. 23.

- EIU, No.1, 1989, p. 10.

(١٢) انظر Iraq Since 1958, p. 244 - 5 and 277.

Marion Farouk Sluglett, The Meaning of Infitah in Iraq 1992, Unpublished paper. p.7.

Tim Niblock, International and Domestic Factors in the Economic Liberalization Process in Arab Countries, in,

Economic and Political Liberalization in the Middle East, Lon

don - New York, 1992, p. 77 - 85.

للمزيد حول موضوع الليبرالية الاقتصادية والخصخصة:

Said El - Naggar (ed) Privatization and Stuctural Adjustment in the Arab Countries, IMF, 1989, p. 18 - 45.

Iliya Harik & Denis J. Sullivan (ed) Privatization and Liberulization in the Middle East, Indiana University Press 1992, chap.7, p.123 - 166.

Marion F. Sluglett, The Meaning, op. cit. P.5 and 9. (١٣)

- Jonathan Crusoe, op. cit, p.23, 26,58.

(١٤)

T. Niblock, op. cit, p.83.

Marion F. Sluglett, The Meaning.., op. cit, p. 5 & 9.

Robert Springborg, "Agrarian Trasformation and the Growth of the Private Sector," Middle East Journal, 40, 1, pp.33 - 52.

(١٥) في عام ١٩٩٣ اعدم ٤٢ تاجرا بتهمة التلاعب بالاسعار. بعد فترة جرى الاعتذار عن هذا الاجراء تخفيفا للآثار المهلكة التي تركها هذا التدبير على السوق. وردّت الحكومة الاعتبار إلى الضحايا واسمتهم "شهداء ساعة الغضب". انظر:

The Guardin, 4. Apr. 1994.

(١٦)

Iraq Since 1958, p.278.

†Iraq Since 1958, p. 278.

The Meaning ‹ ˜ Infitah, op, cit

(١٧) The Middle East and
North Africa, Europa Publicatio
1993, p.4 98 - 99

(١٨) احمد الناصري، حول الطفيلية، مجلة النهج، العدد الثاني، ١٩٨٢، ص ٢٥٣.

صباح الدرة، القطاع العام، المرجع نفسه، ص ١٤٠ ـ ١٤٢ و ١٤٢ ـ ١٤٤

(١٩) Kiren A. Chaudry, The Way to Market, op. cit, p. 16

(٢٠) اول ناقد لهذه الظاهرة هو صباح الدرة، منذ اواسط السبعينات في اطار رؤية ماركسية للتطور تدعو إلى الحدّ من نمو القطاع الخاص بانماء القطاع العام. انظرصباح الدرة، القطاع العام، الخ ص ١٤٠ ـ ١٤٤. وبرز هذا النقد ايضا مطلع الثمانينات عند عصام الخفاجي واحمد الناصري.

ويلاحظ ان الهجاء السياسي طغى على جانب من المعالجات بحيث الغى وجود أي نشاط منتج في قطاع التشييد، واعتباره طفيليا بالكامل. وشمل توصيف الطفيلية ميادين ونشاطات كثيرة بما في ذلك الصناعات.

(٢١) Kiren Chaudry, op. cit, p.16.

(٢٢) احمد الناصري، حول الطفيلية، المرجع المذكور نفسه. ص ٢٥٧.

(٢٣) عصام الخفاجي البرجوازية المعاصرة والدولة المشرقية: دراسة مقارنة لمصر والعراق، مجلة جدل، آب (اغسطس) ١٩٩١، ص ٢٠٩.

(٢٤) احمد الناصري، حول الطفيلية، ص ٢٥٣. الدرة، القطاع العام، نفسه. ص ١٤١

(٢٥) Middle East & North Africa, op. cit, p.498

(٢٦) وردت الاسماء باللغة الانجليزية في نشرة يونايتدبرس في ٦ سبتمبر ١٩٩٣، واجتهدنا في تعريبها.

(٢٧) المرجع السابق نفسه.

(٢٨) لقد رأينا ان حصة القطاع الخاص من الانشطة السلعية، والتوزيعية،

والخدمات تنمو بصورة واضحة خلال عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ (الجدول ١١ ـ ٥) رغم ان اجمالي الناتج المحلي الذي تؤلف هذه الحصص شطرا منه هبط (حسب الجدول ١٢ ـ ٥) من ١٥٨٨٢ مليون دينار عام ١٩٨٧ إلى ٧و٣٥٦٦ مليون دينار عام ١٩٩١ (باسعار ١٩٨٠ الثابتة) أي هبط إلى ثلث ما كان عليه تقريبا.

(٢٩) Batatu, Old Social, .., p. 276 - 281

(٣٠) مجلة الثقافة الجديدة، العدد ١٨٥، ايار (مايو) ١٩٨٧.

(٣١) K. Chaudry, MERIP,No.170 p.22.

(٣٢) يؤكد الزوجان Sluglett ان ٣٪ من كبار الملاك كانوا يحوزون على ٣٠٪ من سائر الاراضي الزراعية في عام ١٩٧٢.

IRAQ Since, 1958, p.139

(٣٣) المرجع السابق نفسه، ص ٢١٦.

(٣٤) ثمة عينة يوردها عصام الخفاجي تشير إلى بروز عدد من ابناء عشيرة الرئيس والعشائر المتحالفة، إلى جانب وجود عناصر استمرار قديمة في الطبقة العليا. راجع الجداول رقم (٣) و (٤) و (٥)، في جدل، آب ١٩٩١، ص ١٩٨ ـ ٢٠٧.

هناك معاينة سابقة لعينة من المقاولين من ناحية درجة ونوع علاقتهم بقيادة الحزب الحاكم (خلال فترة السبعينات)، تضم العينة ٣١ مقاولا بينهم ٨ لهم قرابة مع قياديي الصف الاول، ٦ لهم شراكة مع قياديين (بين حاليين او سابقين) اثنان قادة سابقون في الحزب و٤ من عوائل لها اعضاء في الحزب الحاكم او متعاطفة معه. انظر: محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٧.

(٣٥) ذكر مدير الامن العام السابق د. فاضل البراك تفاصيل هذا الاقصاء خوفا من تكرار تجربة «البازار الايراني». انظر تفاصيل ذلك في الفصل السابع من كتابنا.

(٣٦) على سبيل المثال لا الحصر، انظر: محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، بيروت، ١٩٨٨، ص ١٢٠ ـ ١٢٣، وخلدون النقيب وداوود حيدو: المجتمع الجماهيري والقطاع العام، دمشق،

١٩٨٨، ص ٣٩.

(٣٧) H. Batutu, Old Social Classes, & c., p.1126

(٣٨) نصير الكاظمي، مساهمة في كتابة تاريخ الطبقة العاملة في العراق، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية، قبرص، ١٩٨٧، ص ٤٠ ـ ٤١

(٣٩) Camillia F. El - Solh, Egyptian Migrant Labour in Iraq, in, IRAQ, Power & Society, Oxford, 1993, pp. 259 - 260.

(٤٠) المرجع السابق نفسه، ص ٢٦١.

(٤١) نفسه، ص ٢٦٥ و ٢٦٨.

(٤٢) IRAQ Since 1958, op. cit, p. 255.

(٤٣) TIM Nibloc op. cit, p. 78, 79, 80

Marion Sluglett, The Meaning of Infitah, in Iraq op. cit, p.7

(٤٤) عصام الخفاجي، الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، المرجع نفسه، ص ٥٥.

(٤٥) المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٩٢، وزارة التخطيط، بغداد، ص ٦٣ و ٦٥.

الفصل السادس

(١) حول مميزات الانتقال من المركزية الزراعية، إلى الدولة الحديثة، انظر على سبيل المثال:

- Theda Skocpol, States and Social Revolutions, Acomparative Analysis of France, Russia and China, Cambridge, 1979, p. 24 - 33.

حول التحولات الثقافية انظر: The Rise of The Modern State, Atlantic Highlands, NJ, 1986.

- B. Andersan, Imagined Communities, Reflections on The

Origin and Spread of Natianalism, Verso, 1985, p. 41 - 50.
- E. Gellner, Nations and Nationlism, Blackwell, 1992, p. 39.

(٢) انظر: علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، وبخاصة المجلدات الثلاثة الاولى حول تاريخ العراق العثماني.

(٣) وصية الملك فيصل الاول. انظر نص الوصية في كتاب عبد الكريم الازري: ازمة الحكم في العراق، لندن، ١٩٩٢، ص ٣ وما بعدها.

(٤) حديث خاص، لندن، ١٩٩٤.

(٥) تفيد التقديرات ان عضوية الحزب الشيوعي تعرضت لتأرجحات بسبب اعمال القمع الشديدة.

ففي ١٩٦٠ ـ ١٩٦٢ تراوح عدد اعضاء الحزب في بغداد وحدها بين ٥ ـ ٦ الاف، علاوة على تنظيم واسع في الجيش ٥٠٠ ضابط (عضو) و١٢٠٠ ضابط متبرع » ١٧٠٠ ضابط من مجموع ٥٠٠٠ ضابط في الجيش العراقي، اضافة إلى ٣٠٠٠ جندي وضابط صف عضو في الحزب من مجموع ١١٠ آلاف جندي. ان تقدير حجم الحزب بحدود ١٥ الفا في مطلع الستينات ليس بالمبالغة.

وقد تعرض الحزب الشيوعي إلى تصفيات مريعة، معروفة خلال انقلاب فبراير ١٩٦٣.

وعشية العودة الثانية للبعث كان الحزب الشيوعي ـ اللجنة المركزية يتوفر على ١٣٠٠ عضو مدني و٥٠٠ عضو عسكري. اما الجناح الآخر، الذي فاز بالكتلة الاكبر من التنظيمات، فلا تتوفر معطيات عن حجمه. الا ان التخمينات تشير إلى انحياز معظم التنظيمات المدنية اليه. ويمكن تقدير قوى هذا الحزب بثلاثة اضعاف قوة الحزب الشيوعي ـ اللجنة المركزية.

اخيرا نما الحزب الشيوعي في فترة تحالفه مع حزب البعث نموا كبيرا. وبلغ حجم منظمة بغداد وحدها قرابة ١٠ آلاف، وبالنسبة لعموم العراق تراوح بين ٣٥ ـ ٤٠ الفا خلال الفترة ٧٣ ـ ١٩٧٦.

انا مدين بهذه المعطيات إلى ثابت حبيب العاني، العضو السابق في المكتب السياسي ومسؤول التنظيم العسكري في الحزب الشيوعي العراقي خلال

السبعينات. وكذلك ملاحظات الدكتور رحيم عجينة عضو لجنة مركزية في الفترة ذاتها وعضو مكتب سياسي في فترة لاحقة.

(٦) حول هذه الفترة انظر: بطاطو Old Social, p.1073 and Passim

Iraq since 1957 p.108-145

(٧) جرت محاولة لاغتيال الملا مصطفى البارزاني باستخدام متفجرات حملها وفد رجال الدين إلى مقر الملا في الجبل للتفاوض.

(٨) ورد في ميثاق «الجبهة الوطنية والقومية التقدمية» ان حزب البعث هو الحزب الذي يقود «الثورة»، وانه يتمتع لوحده بحق العمل السياسي في القوات المسلحة.

(٩) كان بعض المتهمين يعمل رياضيا في فريق الجيش لكرة القدم ولا يمارس، فعليا، أية مهمات عسكرية.

(١٠) حتى التجمعات القبلية من عشائر شمر، وعنزة والجبور وغيرهم لم تنج من شبكة الرقابة الحزبية/ الحكومية وافادني السيد صلاح عمر العلي ان صدام حسين شكل لجنة خاصة تحت اشرافه اسمها «لجنة العشائر» وترمي إلى عقد الصلات مع رؤوساء العشائر المهمين وتجنيدهم في خدمة الدولة بعد اغراقهم بالاعاطي. مقابلة خاصة، لندن ١٩٩٤.

(١١) انظر على سبيل المثال:

- Joyce N. Wiley, The Islamic Movement of Iraqi Shi'is, Boulder , London, 1992

- Chibli Mallat, The Renewal of Islamic Law, Muhammad Baqer as - Sadr, Najaf and The Shi'i International, Cambridge, 1993.

- E. Sivan and M. Friedmam (ed.), Religious Radicalism and Politics in The Middle East, State University Press of New York, 1990.

- H. Batatu, Shi'i Organizations in Iraq: al - Da' wah al -

Islamiyah and al - Majahidin, in, Shi'ism and Social Protest, New Haven and London, 1986, p. 179 - 200.

- Y. Nakash, The Shi'is of Iraq, Princeton, New Jersey, 1994.

(١٢) لقد تغيرت العناصر المكونة لايديولوجيا البعث تغيرا حادا بعد استتباب النظام الواحدي كما سبق واشرنا في حواشي الفصل الرابع، انظر على سبيل المثال:

- A. Baram, Culture, History and Ideology in The Formtion of Bathist Iraq, 1968 - 89, Oxford 1991.

-Ofra Bengio, Op. cit.

(١٣)

Marion Faruk - Sluglett, the Meaning of the Infitah, op.cit.

(١٤) انظر:

- H. Batatu, "Iraq's Underground Shi'i Movements: Characteristics, Causes and Prospects.", The Middle East Journal, 35 (1981), pp. 578 - 94.

- Marion Sluglett and Peter Sluglett:

(a) "Some Reflections on the Present State of Sunni / Shi'i Relations in Iraq", Bulletin of The British Society for Middle Eastern Studies, 5, (1978), pp.79 - 87.

(b) also, Sunnis and Shi'is Revisited: Sectarianism and Ethnicity in Authoritarian Iraq, in, Iraq, Power and Society, Oxford, 1993, p. 75 - 90.

(١٥) اعترف الرئيس العراقي لأحد الزعماء العرب انه كان يرى ان الخطر

الايراني أكبر من الخطر الاسرائيلي، فالاول ينطوي على امكانية اختراق ايديولوجي (الاسلام الراديكالي) اما الثاني فلا.

انظر مقالتنا

The Gulf War and Ideology: The Double - edged Sword of Islam, in: The Gulf War and The New World Order, London, ZED, 1991.

(١٦) جرى اعدام ٢١ قياديا بعثيا بينهم عدنان حسين ومحمد عايش وآخرين بتهمة التآمر مع سوريا.

حول المزيد عن هذه التناحرات، انظر:

- IRAQ, Revolution or Reaction, CARDRI, London, 1987.

- Iraq, Power and Society, Oxford, 1993.

(١٧) فاضل البراك. المدارس اليهودية والايرانية في العراق - دراسة مقارنة، بغداد، ١٩٨٤، ص ١٥١ - ١٥٢.

(١٨) رصد بطاطو عبور أكثر من ٥٠ الف عراقي نقاط الحدود الايرانية بعد ان رمتهم السلطات العراقية هناك مجردة اياهم حتى من أوراق الهوية. انظر:

Shiism and Social Protest, op. cit.

ويفيد كتاب صدر اخيرا عن INC في لندن، ان السلطات الايرانية كفت عن تسجيل العراقيين الداخلين اليها بعد ان تجاوز الرقم ١٦٥ الفا. انظر:

INC, Crimes Against Humanity, London, May 1993, p. 16.

لقد اجريت زيارة ميدانية إلى مخيمات المهجرين صيف ١٩٨٢ مع الكاتب العراقي زهير الجزائري والمخرج العراقي حكمت داوود بغية تسجيل وتوثيق اوضاع المهجرين. ولم نجد بين التجار الذين التقيناهم من يتحدث الفارسية. وكانت الغربة الثقافية والنفسية شديدة الوطأة. لقد ابدى بعض التجار استعداده للعودة إلى العراق بل امتدح «الرئيس العراقي» رغم رقابة اجهزة الامن الايرانية في وقت الحرب.

(١٩) نقلا عن طاهر علي ولي عضو اللجنة العسكرية للحزب الديمقراطي

الكردستاني، حسب قول ثابت حبيب العاني، عضو المكتب السياسي السابق. مقابلات خاصة، لندن ١٩٩٤.

(٢٠) حول خسائر الحرب، انظر:

- A. AL. Nasrswi, Economic Sanctions, Theory, Effectiveness and Application To Iraq, Vermon, USA, (n.d).

وعباس نصراوي: الجوانب الاقتصادية لحرب الخليج، الثقافة الجديدة، العدد رقم ٢٥٣، يناير - فبراير ١٩٩٣، ص ٧ فما بعد.

- Saddam's Iraq Revolution or Reaction, CARDRI, London, 1989.

(٢١) انظر مقالتنا:

The Invasion of Kuwait, The Iraqi Interal Dynamics, in, Victoria Britain (ed.), The Gulf Between Us, The Gulf War and Beyond, Virago, London, 1991.

كذلك مقالتنا: من الجيش العقائدي إلى الجيش العائلي، جريدة الحياة، لندن، ٣٠ اغسطس ١٩٩١

(٢٢) استثنى الاسلاميون من عروض المصالحة، كما استثنى منها جلال الطالباني.

(٢٣) صدرت توجيهات حزبية داخلية لتثقيف الاعضاء البعثيين بدروس التحولات في اوربا الشرقية، تنطوي، في جانب منها، على توكيد فشل الشيوعية كايديولوجيا بالقياس إلى الايديولوجيا القومية، وفقدان الدور القيادي للحزب.

لقد اتخذ البعثيون مثال رومانيا، منذ السبعينات، بمثابة دليل اثبات على اولوية الخصوصية القومية على النزعة الاممية الشيوعية. ويبدو ان انهيار الزعيم الروماني سدّد ضربة مكينة وسريعة لهذه المحاجة. مع ذلك استخدم مصير تشاوتشيسكو اداة لتثقيف الاعضاء بعواقب التخلي عن القائد والقيادة والمعتقدات السليمة. انظر جريدة الحياة: جيش المليون يرهق اقتصاد الدولة ٣٠ مايو ١٩٩١

الفصل السابع

. ١- انظر:

F. A. Jabar, Why The Uprisings Failed, in Iraq After The Gulf War, ZED, London, 1994.

٢- كما اشرنا في فصول سابقة ان هذا الاستخدام للرموز الثقافية، والدينية، من اجل خلق هوية عراقية، شاملة، خلال فترة الحرب العراقية ـ الايرانية، وهي رموز تنتمي إلى الحضارات العراقية القديمة وتذكّر المرء بفكرة النزعة الفرعونية في مصر، أو النزعة الساسانية عند شاه ايران، أو الفينيقية في لبنان.

انظر: A. Baram, Culture, History, of C., op. cit.

وكذلك Peter Heine, Political Parties, Institutions and Admimistrative Strnctures, in Iraq, Power and Society, Oxford, 1993, pp. 37 - 50.

٣- تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في المؤتمر الرابع، ١٩٨٥.

٤- انظر: Why The Uprinsings Failed. op. cit.

٥ - انظر شروط الحوار في تقرير

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ربيع ١٩٨٩.

٦ ـ احاديث متفرقة مع عدد من قادة المعارضة من العرب والاكراد.

٧ ـ خطط الطوارىء مثلا: اجهزة الامن طلب منها ان تبيد ٩٥٪ من اية تظاهرة. وان تحتفظ بالـ ٥٪ الباقين للتحقيق. انظر الوثائق في الملحق.

٨ ـ انظر كتابنا: معالم العقلانية والخرافة في الفكر السياسي العربي ـ دار الساقي، لندن ١٩٩٢.

٩ ـ وقعت يدي على نسخة تسجيل صوتي لهذا المحضر وقد نشرت نصه كاملا في صحيفة الحياة بتاريخ ٩ يونيو ١٩٩١ ونصا مكثفا في The Gurdian اللندنية في ١٠ يونيو ١٩٩١.

١٠ ـ حذرت تقارير استخباراتية من ان بعض الجنود يقايضون سلاحهم

للحصول على طعام من الكويتيين انظر: MERIP, No. 176., p. 5 - 6.

١١ ـ انظر على سبيل المثال The Gulf Between Us, Virago, 1991, p. 50.

١٢ ـ انظر تقرير معاون الامين العام للامم المتحدة لشؤون الادارة والتسيير، في ١٠ ـ ١٦ مارس ١٩٩١، حول حاجات العراق الانسانية

MERIP, 1991, May June, P.11 - 13

١٣ ـ للاطلاع على فظائع المذبحة، انظر مقدمة فكتوريا بريتن لكتاب

The Gulf Between Us London, Viraso, 1991.

١٤ ـ لم يستطع احد من قادة المعارضة العراقية ان يؤكد وجود اكثر من عشرات من الاشخاص المنظمين بصورة افرادية.

Norman Schawzkopf: It Does n't Take A Hero

الفصول ٢٣ و ٢٤ . استبد القلق بهذا الجنرال لان موعد وقف اطلاق النار لم يكن يتفق مع عزمه على تصفية ٣ فرق عراقية: توكلنا، المدينة ، حمورابي.

١٦ ـ انظر:

Kamran Mofid, The Economic Consequences of the Gulf War, London, p. 87.

و عباس نصراوي ايضا : الجوانب الاقتصادية لحرب الخليج
الثقافة الجديدة العدد ٢٥٣، ١٩٩٣. ص ٨

١٧ ـ انظر:

Peter Sluglett, Progress Postponed, 1993, Unpublished paper, p. 3.

١٨ ـ التقديرات حول ديون العراق متنوعة
نصراوي. المصدر السابق كذلك

انظر مثلا: Jonathan Crusoe, IRAQ MEED Profile, 1989

ايضا: I, EIU, 1989.

١٩ ـ هناك تقديرات تضع عدد الضحايا من العسكريين بين ١٢٠ ـ ١٥٠

الفا، والمدنيين بين ١٠ ـ ١٥ الفا، اما خلال الانتفاضة فيرتفع الرقم إلى ٥٠ ـ ١٠٠ الف مدني (عربي) و ٣٠ الف مدني (كردي).

Decision Making in The Gulf. Oxford Research Group, No.5 June 1991, p. 1.

٢٠ ـ حول تحليل الحملة الجوية انظر Victory in the Desert, Superior Technology or Brute Force? By: Rear Admiral Rocque in V Britain (ed). The Gulf Between Us, London, 1991, P. 50 Passim.

٢١ ـ تقرير Mr. Matti Ahtisaari, 20 March 1991 انظر عدد MERIP, No, 170, p. 11.

٢٢ ـ نصراوي: Economic Sanctions, op. cit

٢٣ ـ احوال العراق، تقرير سنوي (٢)، الهيئة الاستشارية العراقية، فيينا، آب (اغسطس) ١٩٩٣.

٢٤ ـ التقرير السابق نفسه ص ١٤ ـ ١٥

٢٥ ـ نصراوي Economic Sanctions، p - 46

٢٦ ـ ابغض هذه المفردة لكني لم اجد ما اعطيه لكلمة Personifation غيرها.

٢٧ ـ وكالة الانباء الفرنسية في ١٣ فبراير ١٩٩٣.

٢٨ ـ وهي القرار ٦٦١ (٦ اغسطس ١٩٩٠)، ٦٨٦ في ٣ مارس ١٩٩١، و ٦٨٧ في ٣ ابريل ١٩٩١، و ٦٨٨ في ١٥ ابريل ١٩٩١، و ٦٩٣ في ٣٠ مايو ١٩٩١، و ٦٦٩ في ١٧ يونيو ١٩٩١، و ٧٠٥ و ٧٠٦ في ١٥ اغسطس ١٩٩١.

٢٩ ـ انظر مذكرات شوارزكوف وكذلك J. Simpson : From the House of War London 1991.

٣٠ ـ انظر مقالتنا في جريدة الحياة: ١٤/١٠/١٩٩١.

٣١ ـ القى الرئيس العراقي خطابا في اواسط مارسم اعلن فيه انه كان يميل إلى الديمقراطية والتعددية لولا ان الحرب عطلت المشروع انظر: جريدة الحياة

.١٩٩١/٤/١١

٣٢ ـ استدعى الرئيس العراقي عددا كبيرا من الرؤوساء العشائري والشيوخ إلى القصر الجمهوري معتذرا عن الاصلاح الزراعي. واعطيت للشيوخ صلاحيات كاملة في ضبط الامن في مناطقهم. وتمتلىء الصحافة العراقية خلال هذه الفترة ببرقيات تأييد مذيلة بتواقيع شيوخ العشائر، بدل البرقيات المألوفة من النقابات والاحزاب والهيئات الحديثة. انظر: الحياة اللندنية في ٣٠ يوليو ١٩٩١.

٣٣ ـ جاءت هذه الدعوة على لسان طارق عزيز في لقائه مع عدد من اقطاب «المنبر الشيوعي» نص محضر اللقاء اما الدعوة إلى الاسلاميين فقد حملها سعدون حمادي مرتين إلى طهران

٣٤ ـ عقد المؤتمر القطري خلال الفترة ١٢ ـ ١٣سبتمبر ١٩٩١، وخلا من اية وثيقة برنامجية، عدا خطاب الرئيس العراقي وسكرتير الحزب صدام حسين، الذي جرى تبنيه "كوثيقة برنامجية". ويتضمن الخطاب ،عموما، ثلاث نقاط اساسية:

١ ـ فكرة الانتصار في الحرب/المؤامرة ٢ ـ نقد «العناصر المنهارة» في الحزب التي فشلت في الارتفاع إلى «مستوى المسؤولية» في «الجهاد» و «المنازلة الكبرى» ناهيك عن «الجبناء» الذين لم يتصدوار لـ «الغوغاء» (المقصود انتفاضة مارس). ٣ ـ ونقد شديد لما سمي بالنموذج الغربي للديمقراطية وقد حذر الرئيس حاملي هذا الرأي بان «لامكان لهم» في الحزب مهددا اياهم ب«قطع الايدي». اما بخصوص التركيب الاثني والديني والقبلي للمؤتمر القطري العاشر، قياسا إلى المؤتمر القطري التاسع فتتضح في الجدولين التاليين : (MERIP, No. 176., p. 21)

	التاسع	العاشر
مسلمون سنة	٨	١٣
مسلمون شيعة	٦	٣
مسيحيون	١	١
المجموع	١٥	١٧

	التاسع	العاشر
تكارتة	٣	٥
مناطق اخرى من محافظة صلاح الدين	١	٣
الانبار	-	٣
الموصل	١	٢
بغداد	٤	١
كل المحافظات الباقية	٦	٤

٣٥ ـ اواخر عام ١٩٨٩ عقد مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية سلسلة اجتماعات سربت محاضرها إلى مجلة «اليوم السابع» الصادرة في باريس، وعكست المحاضر خشية من حصول انعطاف في المناخ الدولي يحتم اجراء تغيير في البنية السياسية للنظام. من هنا طرحت فكرة التعددية، وحرية الصحافة. مقابل الخشية، برز اصرار على تغيير الاشياء بتغيير اسمائها. ويتذكر متابعو المحاضر ان عزت الدوري نائب الرئيس وطه ياسين رمضان، نائب رئيس الوزراء آنذاك، قادا حملة البقاء في المواقع بقولهما ان الحزب الحاكم لديه مليون عضو ولكل عضو ٧ انصار ومؤيدين، وهذا يعطي للحزب ٧ ملايين صوت، اي اجماع الامة.

انظر الحياة اللندنية ٣٠ يوليو ١٩٩١.

٣٦ ـ المرجع السابق.

٣٧ ـ تحسبا لحل مجلس قيادة الثورة، صدر امر رئاسي بتعيين كل من طه ياسين رمضان وعزت ابراهيم الدوري نائبين للرئيس بصلاحيات أوسع. انظر جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩١/٤/١١ و ١٩٩١/٧/٣٠.

٣٨ ـ الحياة ٣٠ يوليو ١٩٩١.

٣٩ ـ د. عبد الحسين شعبان، تقييم لمشروع الدستور العراقي المقترح في ٣٠ يوليو ١٩٩٠ ـ نشرة قضايا عراقية/ ايلول/ سبتمبر ١٩٩٢.

٤٠ ـ المرجع السابق نفسه.

٤١ ـ المرجع السابق نفسه.

٤٢ ـ انظر مناقشتنا لمسودة القانون في جريدة الحياة في ١٧ سبتمبر ١٩٩١.

٤٣ ـ انظر مناقشتنا لمشروع القانون وظروف اصداره في جريدة الحياة ٢٣/١٠/ ١٩٩١

٤٤ ـ Rend Rehim Franck, The Opposition, Ch.12, - Iraq After The Gulf War ZED, London 1994.

٤٥ ـ المرجع السابق نفسه.

٤٦ ـ Michael Meadowcroft and Martin Lunn, Electoral Reform Society, London, June 1992, p.15.


جـداول الدراسـة

جداول الدراسة

جدول (١) : نمو عدد الموظفين في الدولة بين عامي ١٩٥٢-١٩٧٦.

جدول (٢) : نمو العمالة في مؤسسات الدولة.

جداول (٣، ٤، ٥، ٦) : مقارنة نمو المؤسسة العسكرية خلال الفترة ١٩٣٣-١٩٨٧.

جدول (٧) : حجم منظومات الرقابة في عام ١٩٨٠.

جدول (٨) : قوام مجلس قيادة الثورة الأولى المعلن يوم ١٨ يوليو ١٩٦٨.

جدل (٩) : شكل التوازن بين العسكر والمدنيين في مجلس قيادة الثورة بين عامي ١٩٦٩-١٩٧١.

جدول (١٠) : معدل نمو أعضاء حزب البعث بين عامي ١٩٦٨-١٩٨١.

جدول (١١) : حجم انتشار حزب البعث بين الشباب.

جدول (١٢) : حجم الفئات الأساسية الوسطى لعامي ١٩٥٨، ١٩٦٨.

جدول (١٣) : عدد السكان النشطين اقتصاديا في الحواضر.

جدول (١٤) : ثلاثة تقديرات لحجم الطبقات الوسطى الحضرية.

جدول (١٥) : عدد العمال الصناعيين في المؤسسات الصناعية الكبرى حسب القطاعين العام الخاص.

جدول (١٦) : عدد العمال الأجراء في القطاعين العام والخاص حسب فروع النشاط الاقتصادي لعام ١٩٧٧.

جدول (١٧) : نسبة العاطلين والمهمشين إلى عموم سكان المدن في عام ١٩٨٧.

جدول (١٨) : حجم السكان، ونسبة سكان الحضر، ومعدل النمو السكاني العام، ومعدل نمو التمدين بين عامي ١٩٦٠-١٩٩٠.

جدول (١٩) : النسبة المئوية لمساهمة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي.

جدول (٢٠) : المصادر الرئيسية لإجمالي الناتج القومي بين عامي ١٩٧٦-١٩٨٧.

جدول (٢١) : نمو حجم العاملين في قطاع الخدمات بين عامي ١٩٦٥-١٩٨٠.

جدول (٢٢) : عدد المقاولين المسجلين بين عامي ١٩٧١-١٩٨٩.

جدول (٢٣) : نسبة الإنفاق العسكري لكل ١٠٠٠ شخص من GDP.

جدول (٢٤) : المؤشرات الاقتصادية في العراق بين عامي ١٩٧٧-١٩٨٧، والإنفاق العسكري، و GNP، وعوائد النفط.

جدول (٢٥) : مساهمة رأس المال الخاص والحكومي في تكوين القيمة المضافة.

جدول (٢٦) : الحصة المئوية للقطاع الخاص والعام في GDP لقطاعات اقتصادية مختارة بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٢.

جدول (٢٧) : إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الاقتصادية لعامي ١٩٨٧، ١٩٩١.

جدول (٢٨) : تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية لعامي ١٩٨٧، ١٩٩١.

جدول (٢٩) : الناتج المحلي الإجمالي حسب أوجه النشاط والقطاعات الاقتصادية بالأسعار الجارية لعامي ١٩٩٠-١٩٩١.

جدول (٣٠) : الناتج المحلي الإجمالي حسب أوجه النشاط الاقتصادي لعام ١٩٨٠.

جدول (١)

عدد الموظفين في الدولة	١٩٥٢	١٩٧٦	النمو
العراق	٨٥٠٠٠	٦٦٢٠٠٠	٨ أمثال تقريبا
سوريا	٢٤٠٠٠	٢٢١٠٠٠	١٠ أمثال
مصر	٣٢٥٠٠٠	٢.٩٠٠.٠٠٠	٩ أمثال

المصدر: H. Batatu, The Egyptian, op. cit. P.15

جدول (٢)

الفئة/السنة	١٩٦٨	١٩٧٢	١٩٧٧	١٩٨٧
إجمالي قوة العمل (١٠٠٠)	٢٣٢٤	٦٢٧٧	٣٠١٠	٣٩٤١
عدد العاملين في مؤسسات الدولة	٢٧٧	٣٨٦	٦٦٦	٨٢٦
نسبتهم من مجموع العمالة	٪١٢	٪١٤	٪٢١	٪٢٠.٩

المصدر: ثابت المشاهدي ، أوضاع الخريجين، والمجموعة الإحصائية السنوية ١٩٩٢ ص ٥٧ و ١٠٨

جدول (٣)

السنة	حجم الجيش (بالألف)	عدد السكان (بالمليون)	الحجم النسبي للجيش / ١٠٠٠ من السكان
١٩٣٣	١٢	٣.٣٠٠	٤
١٩٤٣	٣٠	٤.٤٠٠	٧
١٩٦٧	٥٠	٥.٧٠٠	٧
صعود البعث	٨٢	٨.٥٠٠	١٠
١٩٧٢	١٠٢	١٠.٠٠٠	١٠

المصدر: سمير الخليل، جمهورية الخوف.

جدول (٤)

التناسب خلال فترة الحرب ١٩٧٠-١٩٨٨

السنة	حجم الجيش/ألف	عدد السكان/مليون	الحجم النسبي للجيش / ١٠٠٠ نسمة
١٩٨٠	٤٣٠	١٣.١٠٠	٣٢.٥
١٩٨١	٣٤٢	١٣.٧٠٠	٢٤.٩
١٩٨٢	٤٠٤	١٤.٢ ٠	٢٨.٤
١٩٨٣	٤٣٤	١٤.٧٠٠	٢٩.٥
١٩٨٤	٧٨٨	١٥.٢	٥٣.٦
١٩٨٥	٧٨٨	١٥.٧	٥١.٨
١٩٨٦	٧٨٨	١٦.١	٤٨.٩
١٩٨٧	١٠٠٠	١٦.٥	٦٠.٠

US Arms Control & Disarmament Agency, 1987, Washingt

نقلا عن عباس نصراوي: الاقتصاد العراقي بعد حرب الخليج .

جدول (٥)

نمو المؤسسة العسكرية عشية الحرب العراقية الايرانية

السنة	السكان/مليون	قوة العمل/مليون	القوات المسلحة/مليون	نسبة ق.م/قوة العمل
١٩٧٧	١١.٩	٣.٠٠	٠,١٤٠	٤.٧
١٩٧٨	١٢,٣	٣,١	٠,٣٦٢	١١,٧
١٩٧٩	١٢,٧	٣,١	٠,٤٤٤	١٤,٣

المصدر السابق نفسه.

جدول (٦)

نمو المؤسسة العسكرية خلال فترة الحرب

السنة	قوة العمل	القوات المسلحة	نسبة القوات المسلحة إلى قوة العمل
١٩٨٠	٣,٣	٠,٤٣٠	١٣
١٩٨١	٣,٤	٠,٣٤٢	١١,٥
١٩٨٣	٣,٧	٠,٤٣٤	١١,٩
١٩٨٤	٣.٨	٠,٧٨٨	٢٠,٧
١٩٨٥	٣,٩	٠,٧٨٨	٢٠,٢
١٩٨٦	٤,٠٠	(٠,٧٨٨)	١٩,٧
١٩٨٧	٤,١	١,٠٠	٢٤,٤
المصدر السابق نفسه.			

جدول (٧)

الجهاز	العدد	الحجم النسبي لكل ١٠٠٠ من السكان
القوات المسلحة	٤٣٠	٣٢,٥٧
الأمن والمخابرات والأجهزة الخاصة	١٨٠	١٣,٦٣
الجيش الشعبي	١٧٥	١٢,٨٧
المجموع	٧٨٠٥	٥٩,٠٧

جدول (٨)

قوام مجلس قيادة الثورة الأولى المعلن يوم ١٨ يوليو ١٩٦٨

علاقته بحزب البعث	الاسم	الوظيفة العسكرية	المركز الحكومي	موقعه قبل الانقلاب
امين سر القطر	أحمد حسن البكر تكريتي	القائد العام للقوات المسلحة رئيس مجلس قيادة الثورة	رئيس الجمهورية	ضابط ورئيس وزراء متقاعد
بعثي	صالح مهدي عماش		وزير الداخلية	ضابط متقاعد
بعثي	حردان التكريتي	رئيس الاركان، قائد القوات الجوية	ــــــ	ضابط متقاعد
غير حزبي	عبد الرزاق النايف		رئيس الوزراء	رئيس الاستخبارات العسكرية
غير حزبي	ابراهيم الداود	نائب القائد العام	وزير الدفاع	قائد قوات الحرس الجمهوري
غير حزبي قبل ١٩٦٨	حماد شهاب	قائد حامية بغداد	ــــــ	
غير حزبي	سعدون غيدان	قائد قوات الحرس الجمهوري	ــــــ	قائد اللواء المدرع العاشر

المصدر: Iraq Since 1958 op.cit., p. 114

جدول (٩)

مجلس قيادة الثورة ١٩٦٩		مجلس قيادة الثورة ١٩٧١	مدني/ عسكري	المآل اللاحق بعد ١٩٧١
تكريتي	أحمد حسن البكر	مستمر	عسكري	ازيح ١٩٧٩
تكريتي	صدام حسين	جديد	مدني	
تكريتي	حردان التكريتي	أزيح في اكتوبر ١٩٧٠	عسكري	اغتيل ١٩٧١
	صالح مهدي عماش	أزيح في سبتمبر ١٩٧١	عسكري	توفي
	سعدون غيدان	مستمر	عسكري	
تكريتي	حماد شهاب	مستمر	عسكري	اغتيل ١٩٧٣
	عبد الكريم الشيخلي	جديد	مدني	أزيح ١٩٧١ واغتيل
تكريتي	صلاح عمر العلي	جديد	مدني	أزيح ١٩٧٠
	عبد الله سلوم السامرائي	جديد	مدني	أزيح
	عبد الخالق السامرائي	جديد	مدني	أزيح ١٩٧٣ وأعدم ١٩٧٩
	شفيق الكمالي	جديد	مدني	أزيح بعد ١٩٧٩ وأعدم
	طه ياسين رمضان	جديد	مدني	ما يزال على قيد الحياة
	عزت مصطفى	جديد	مدني	أزيح ١٩٧٨
	عزت الدوري	جديد	مدني	ما يزال
تكريتي	مرتضى الحديثي	جديد	مدني	أزيح وأعدم ١٩٧٩

جدول (١٠)

أعضاء حزب البعث في المؤسسة العسكرية

السنة	عدد الأعضاء	عدد المؤيدين	معدل نمو الأعضاء
١٩٦٨	١٠٠-١٥٠	؟	—
١٩٧٦	١٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	١٠٠ مرة
١٩٨١	٢٥,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	٢,٥ مرة

المصدر: Social Classes بطاطو (ص١٠٨٧)، ، وزهير، الجزائري، الثقافة الجديدة العدد ٦، سنة ١٩٩٣، ص٩١.

جدول (١١)

الفئة	العدد في عام ١٩٨٣	تاريخ التأسيس
منظمة الطلائع	١-و-١ مليون	١٩٧٤
منظمة الفتوة	١٢٧,٣ ألف	١٩٧٨
منظمة الشباب	٦١,٨	١٩٨٠

المصدر: تقرير المؤتمر القطري التاسع بغداد ١٩٨٣

جدول (١٢)

الفئة/السنة	١٩٥٨	١٩٦٨
مجموع الفئات الوسطى	١٤٧٩١٨	٣٣٥,٢٥٠
مجموع المُعالين(٤x)	٥٩١,٦٧٢	١,٣٤١٠٠٠
المجموع الكلي	٧٣٩,٥٩٠	١,٦٧٦,٢٥٠
سكان المدن	٢,٦	٤,٩ مليون
نسبة الفئات الوسطى المدينية إلى سكان المدن	٢٨٪	٣٤٪

جدول (١٣)

المهنة	العدد
١ ـ اختصاصيون	٣٥٥,٨٥٧
٢ ـ تشريعيون وإداريون	١٥ , ١٢٦
٣ ـ موظفون تنفيذيون وكتبة	١,١١٤,٦١٦
٤ ـ العاملون في البيع	١١٠,٢٦٩
٥ ـ العاملون في الخدمات	١٤٣,٦٤١
٦ـ العاملون في الزراعة	١٠٢,٢٧٨
٧ ـ العاملون في الإنتاج	٨٨٠,٨٠٠
٨ ـ غير مصنف	
٩ ـ غير مبين	٥٤,٤٢٥
١٠ ـ عاطلون	١٢١,٥١٤
المجموع	٢,٨٩٤,٥٢٦

المصدر: المجموعة الإحصائية لسنة ١٩٩٢.

جدول (١٤)

ثلاثة تقديرات لحجم الطبقات

الوسطى الحضرية

	الاول	الثاني	الثالث
مجموع الطبقة الوسطى	١,٢٢١,٩٥٤	١,٤٦٦,٧٥٠	١,٤٢٠,٣٦٩
حجم المعالين ٢,٨x	٣,٤٢١,٤٧١	٤,١٠٦,٩٠٠	٣,٩٧٧,٠٣٣
المجموع الكلي	٤,٦٤٣,٤٢٥	٥,٥٧٣,٦٥٠	٥,٣٩٧,٤٠٢
	(٤,٦ مليون)	(٥,٦مليون)	(٥,٤مليون)
سكان المدن	١١,٥مليون	١١,٥مليون	١١,٥مليون
نسبة الطبقة الوسطى	٤٠٪	٤٨,٧٪	٤٧٪
المعدل الوسطي العام		٤٥,٢٪	

[* ضرب بطاطو العدد ٤x مقدرا عدد المعالين بأربعة أشخاص لكل فرد. إن حجم العائلة الحضرية مال إلى التقلص وزيادة مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي، وقد وجدنا أن التناسب النشطين في المدن (قرابة ٣ ملايين شخص) وعدد غير النشطين في المدن (٨,٥ مليون تقريب)ا يبلغ ١:٢,٨]

جدول (١٥)

عدد العمال الصناعيين في المؤسسات الصناعية الكبيرة (١٠ عمال فما فوق) حسب القطاعين العام والخاص

السنة	القطاع العام عدد العمال	القطاع الخاص عدد العمال	إجمالي قوة العمل الوطنية
١٩٦٠	٢١,٩٥٢	٤٥,٨٦١	١,٦٣١,...
١٩٦٤	٤١,٩٨٦	٢٨,٨٦٢	
١٩٧٠	٦٧,٩٣٢	٣٧,٩٨٧	٢٦٦٥,...

المصدر: (بطاطو ص ١١٧)

أضفنا حجم اجمالي قوة العمل الوطنية من مصدر اخر

International Journal of Manpour 1983

جدول (١٦)

عدد العمال الأجراء في القطاعين العام والخاص حسب فروع النشاط الاقتصادي ١٩٧٧

الفرع	القطاع الحكومي عدد العمال	القطاع الخاص عدد العمال
الصناعة	٨٠,...	٨١,٧٠٠
الزراعة	٤٥,...	٣٥,...
التعدين	١٥,...	—
الماء والكهرباء	١٣,٣٠٠	—
الانشاء	٣٨,...	١٣٥,...
التجارة	٣١,٤٠٠	٢٦,٨٠٠ (مع المطاعم)
النقل والمواصلات	٦١,...	—
تمويل تامين عقار	٥,٦٠٠	—
نشاط إداري	١٠٩,٣	١١,١٠٠ (خدمات)
المجموع	٣٩٩...	٢٨٩,... (أ)
المجموع العام	٦٨٨...	
قوة العمل الوطنية	٣٠٣٢,... (ب)	

نسبة العمال الاجراء إلى قوة العمل الوطنية ٢٢,٧٪ تقريبا

(أ) المصدر عصام الخفاجي، تقديرات حول حجم الطبقة العاملة، مجلة ـ النهج ـ العدد ١٩٨

(ب) International Journal of Manpower Economic Development and Labour Market in Iraq, 1988,

جدول (١٧)

نسبة العاطلين والمهمشين إلى عموم سكان المدن (١٩٨٧) في المدن

عدد المهمشين والعاطلين	٢٥٤,٥٤٠
× ٢,٨ عدد المعالين	٧١٢,٧١٢
المجموع العام	٩٦٧,٢٥٢
	(٩٧, .مليون)
سكان المدن	١١,٥ مليون
نسبتهم إلى سكان المدن	٨,٤٠٪

لسنة ١٩٨٧		
نسبة الطبقات الوسطى	نسبة طبقة العمال الأجراء	نسبة العاطلين والمهمشين
٤٥,٢٪	٣٣٪	٨,٤٪

جدول (١٨)

حجم السكان ونسبة سكانالحضر، ومعدل النمو السكانيالعام ومعدل نمو التمدين ١٩٦٠ـ ١٩٩٠

	١٩٦ـ ١٩٦٥	١٩٧٠ـ ١٩٧٥	١٩٩٠
السكان (آلاف)	٧,٩٧٦	١١،٠٢٠	١٨، ٥٧٨
الحضر	٥٠,٧٪	٦١،٤٪	٧٢٪
نمو السكان سنويا	٢,٧٪	٣,٣٪	٣،١٪
نمو السكان	٣,٧٪	٥٪	٦,٢٪

المصدر:

Social Indicators of Development, A World Bank Book, 1993, p. 159.

ملحوظة: بلغت نسبة الحضر ٣٦٪ عام ١٩٤٧، و٨,٤٨٪ عام ١٩٥٧. ومن ثمة فإن نسبة أواسط السبعينات تشكل تماما عكس نسب ١٩٤٧.

للمزيد انظر: تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٨، ص ٢١٧.

كذلك: Britanica World Data, 1993

جدول (١٩)

النسبة المئوية لمساهمة

الزراعة في إجمالي الناتج المحلي

السنة	النسبة
١٩٧٦	٨.٤
١٩٨٠	٧.٠٠
١٩٨٧	١١،٩
١٩٨٩	٥،١
المصدر: EIU, No. 2, 1991	

جدول (٢٠)

(٪) المصادر الرئيسية لإجمالي

الناتج القومي في سنوات مختارة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٧

القطاع/السنة	١٩٧٦	١٩٨٠	١٩٨٧	١٩٨٩
النفط	٪٥٩ , ٦	٪٦٣	٪٤٦ , ٨	٪٦١،٣
الزراعة	٪٨ , ٤	٪٧	٪١١،٩	٪٥،١
الصناعة	٪٧ , ٨	٪٥	٪١٠	٪١١،٦
الخدمات	٢٤ , ٢	٪٢٥	٪٣١،٢	٪٢٢
المصدر: EIU, 1989 -90				

جدول (٢١)

توجد حسابات مغايرة تفيد الاتجاه نفسه، أي نمو حجم العاملين في قطاع الخدمات نموا مفرطا. فالنسبة المئوية للعاملين في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات توزعت بين عامي ١٩٦٥/١٩٨٠ على النحو التالي :

	١٩٦٥	١٩٨٠
الزراعة	٥٠٪	٣٠٪
الصناعة	٢٠٪	٢٢٪
الخدمات	٣٠٪	٤٨٪

المصدر: تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٨، ص ٣١٥

وتفيد معطيات Britanica World Data أن حصة قطاع الخدمات بلغت ٤٩.٤٪ في العام ١٩٨٧.

جدول(٢٢)

عدد المقاولين المسجلين

رسميا ١٩٧١ - ١٩٨٩

سنوات مختارة

السنة	العدد
١٩٧١	٨٢٩
١٩٧٥	٢٧٨٨
١٩٨٥	١٨٧٥
١٩٨٦	٢٥٩٨
١٩٨٧	٢٨٥٥
١٩٨٨	٣٠٣١
١٩٨٩	٣٣٢٩

المصدر: Kiren A. Chaudry, On The Way To Market, MERIP, No. 170, 1991, p.18.

جدول (٢٣)

السنة نسبة الإنفاق العسكري نسبة الإنفاق لكل ١٠٠٠ شخص من GDP

١٩٨٩	٪٣٠.٧	١.٩٨ دولار
١٩٩٠	٪١٨.٢	٧٤٩ دولار
١٩٩١	٪٣٢	١.٦٠ دولار
المصدر: Britanica World Data, 1993, 1994.		

جدول (٢٤)

المؤشرات الاقتصادية في العراق ٧٧ -١٩٨٧، الانفاق العسكري، GNPعوائد النفط بمليارات الدولارات

السنة	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
١٩٧٧	١٨.٤	٤.٧	٪٢٦	٩.٦	٪٤٩
١٩٧٨	٢٢.٧	٦.١	٪٢٧	١٠.٩	٪٥٦
١٩٧٩	٣٥.٨	٧.٠٠	٪٢٠	٢١.٤	٪٣٣
١٩٨٠	٤٠.٢	١٢.٢	٪٣٠	٢٦.٣	٪٤٦
١٩٨١	٢٠.٤	١٥.١	٪٥٠	١٠.٤	٪١٤٥
١٩٨٣	٣٢.٢	١٥.٢	٪٤٧	٩.٩	٪١٥٤
١٩٨٥	٣٧.٩	—	—	١١.٤	—
١٩٨٦	—	—	—	٧.٠٠	—
١٩٨٧	—	—	—	١١.٠٠	—

(١) GNP (٢) النفقات العسكرية (٣) نسبة الثاني إلى الأول (٤) عوائد النفط (٥) نسبة النفقات العسكرية إلى عوائد النفط..

المصدر: عباس نصرواي، المرجع المذكور.

جدول (٢٥)

مساهمة الرأسمال الخاص والحكومي في تكوين القيمة

المضافة (ملايين الدنانير بالأسعار الجارية)

	١٩٥٦		١٩٦٤		١٩٧٢		١٩٧٤	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
الحكومي	٦١,٣	٪١٤	١٧٨,٧	٪٢٣,٤	٤٨٣	٪٣٥,٧	٣٩٣,٢	٪٧١,٥
الاهلي	٣٦٧,٦	٪٨٦	٥٨٥,٢	٪٧٦,٦	٨٧١,٧	٪٦٤,٣	٥٤,٥٢	٪٢٨,٥
المجموع	٤٢٨,٩	١٠٠	٧٦٣,٩	١٠٠	٣٥٤,٧	١٠٠	٩	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط - المؤشرات الاقتصادية لتطور الاقتصاد العراقي - ١٩٧٦

نقلا عن: صباح الدرة، المرجع المذكور ص ٩٦.

جدول (٢٦)

الحصة المئوية للقطاعين الخاص والعام في GDP لقطاعات اقتصادية مختارة ١٩٨٠-١٩٨٢.

	١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		الثقل النسبي
القطاع	عام٪	خاص٪	عام٪	خاص٪	عام٪	خاص٪	
الزراعة	٤٦,٩	٥٣,١	٥١,٣	٤٨,٧	٥٢,٧	٤٧,٢	للخاص
الصناعة	٦٢,٩	٣٧,١	٥٤,٦	٤٥,٤	٥٩,٢	٤٠,٨	للعام
البناء	١٢,٢	٨٧,٨	٦,٤	٩٣,٦	٦,٢	٩٣,٨	للخاص
النقل والمواصلات	٢٨,٨	٧١,٢	٢٧,٥	٧٢,٥	٢٤,٠	٧٦,٠	للخاص
التجارة	٥٩,٣	٤٠,٧	٥٥,٤	٤٤,٦	٥٦,٢	٤٣,٨	للعام
التصدير والتنقيب	٩٩,٧	٠,٣	٩٨,٦	١,٤	٩٨,٧	١,٣	للعام
مجموع القطاعات السابقة إلى جانب الكهرباء، والماء، والبنوك، والتامين، والخدمات الاجتماعية والشخصية	٨١,٤	١٨,٦	٦٧,٤	٣٢,٦	٦١,٢	٣٨,٨	للقطاع العام مع ميله للانخفاض

المصدر سلكليت Iraq Since 1958 p,243

جدول (٢٧)

إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الاقتصادية وبالأسعار الجارية (مليون دينار) بين عامي ١٩٨٧-١٩٩١.

السنة	العام	الخاص	المجموع	٪ الخاص
١٩٨٧	٣٠٣٤.٤	٦٢٣,٦	٣٦٥٧,٨	١٧,٤
١٩٨٨	٣٣٨٢.١	١٠١٤٥	٤٣٩٦٦	٢٣,٠٧
١٩٨٩	٣٧٤٤.٠	٢٥٦١,٥	٦٣٠٥,٥	٤٠,٦٢
١٩٩٠	٣٣٨٣.٣	٢٨٣٦,٧	٦٢٢٠,٠	٤٥,٦٠
١٩٩١	١٣٤٤.١	٩٥٥,٩	٢٣٠٠,٠	٤١,٥٦
المصدر: المجموعة الاحصائية السنوية، ١٩٩٢				

جدول (٢٨)

تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية

١٩٨٧-١٩٩١.

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
١٩٨٧	٣٠٣٤,٢	٦٢٣,٦	٣٦٥٧,٨
١٩٨٨	٣٣٨٢١	١٠١٤٥	٤٣٩٦٦
١٩٨٩	٣٧٤٤,٠	٢٥٦١,٥	٦٣٠٥,٥
١٩٩٠	٣٣٨٣,٣	٢٨٣٦,٧	٦٢٢٠,٠
١٩٩١	١٣٤٤,١	٩٥٥,٩	٢٣٠٠,٠
المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٩٢ وزارة التخطيط-بغداد			

٪ لتكوين رأس المال الثابت ١٩٩١	
العام	الخاص
٥٨.٤٪	٤١.٦٪
المصدر السابق نفسه	

جدول (٢٩)

الناتج المحلي الإجمالي حسب أوجه النشاط في القطاعات الاقتصادية بالأسعار الجارية لعامي ١٩٩٠-١٩٩١.

النشاطات	١٩٩٠				١٩٩١			
	مجموع	خاص	تعاوني	اشتراكي	مجموع	خاص	تعاوني	اشتراكي
الزراعة والغابات والصيد	٤٦١٣٣	٤٦١١٢٫٠	٠٫٢	١٠	٦١٧٣٫١	٦١٧٫٩	٠٫١	٠٫٥
التعدين والمقالع	٣٣٣٫٦	٥٩٫٤	—	٣٣٧٩٫٢	٩٧٫٨	١٨٫٦	—	٧٩٫٢
الصناعة التحويلية	٢٠٥٨٫٧	٧٥٨٫١	٢٫٨	١٢٩٦٫٨	٩١١٫٦	٤٠٦٫١	٩٫٢	٥٠٠٫٣
البناء والتشييد	١٦٩٣٫٢	١٢٦٦٫٥	-	٤٢٦٫٧	٦١١٫٠	٤٧٩٫٠	-	١٣٢٫٠
الماء والكهرباء	٢٤٧٫٥	—	-	٢٤٧٫٥	٦٦٫٧	-	-	٦٦٫٧
النشاطات السلعية	١١٩٤٢٫٣	٦٦٩٦٫٠	٤٫١	٥٢٤٣٫٢	٧٨٥٩٫٧	٧٠٧٤٫٦	٩٫٣	٧٧٩٫٨
النقل والمواصلات والتخزين	٢١٠٣٫٩	١٧٥٠٫٦	-	٣٥٣٫٣	٢٨٥٤٫١	٢٥٧٤٫٣	-	٢٧٩٫٨
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وماشابه	٣٤٥٤٫٧	٢٨٣١٫٥	١٫٥	٦١٣٫٧	٤٤٦٩٫٠	٢٩٩٦٫٥	٢٫١	١٤٧٨٫٤
البنوك والتامين	١٧٤٨٫٩	١٢٫٨	-	١٧٣٦٫١	٢٤١٧٫٥	١٤٫٨	-	٢٤٠٢٫٧
النشاطات التوزيعية	٧٣٠٧٫٥	٤٥٩٩٫٩	١٫٥	٢٧٠١٫١	٩٧٣٦٫٦	٥٥٥٩٫٦	٢٫١	٤١٦٫٩
ملكية دور السكن	١٠٣٢٫٣	١٠٣٢٫٣	-	-	٩٩٦٫٥	٩٩٦٫٥	-	-
الخدمات الاجتماعية والشخصية	٤١١٩٫٧	٢٩٢٫٢	-	٣٨١٢٫٥	٥٣٢٣٫٣	٣٣٢٫٩	-	٤٩٩٥٫٤
نشاطات الخدمات	٥١٤٫٨	١٣٢٤٫٥	-	٣٨١٢٫٥	٦٣٢٩٫٨	١٣٣٤٫٤	-	٤٩٩٥٫٤
الناتج المحلي الاجمالي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج حسب الانشطة	٢٤٢٩٨٫٨	١٢٦١١٫٤	١٤٦	١١٧١٧٫٨	٢٣٩٢٦٫١	١٣٩٦٤٫٦	٢٥٫٤	٩٩٣٦٫١

جدول (٣٠)

الناتج الإجمالي حسب أوجه النشاط الاقتصادية بسعر تكلفة عناصر الإنتاج لسنوات ١٩٨٧-١٩٩١ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ بملايين الدنانير.

النشاطات	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الزراعة والغابات والصيد	٨٦٠,٩	٩٠٨,٢	٩٨١,٥	١٠٧٣,٢	٨٢٤,٤
التعدين والمقالع	٨٨٧٨,٠	٩٠٦٨,٥	٧٧٥٩,٥	٧١٣٧,٠	١٣٧,٠
الصناعة التحويلية	٩٤٢,٥	٩٦٢,١	٨٦١,١	٧١٩,٨	٣٩١,٣
البناء والتشييد	٨١٣,٤	٨٠١,٦	٦٨٦,٣	٦٩٤,٩	١٠٧,٤
الماء والكهرباء	١١٦,٧	١٣٧,٣	١٥١,٤	١٢٤,٨	٦٤,٩
النشاطات السلعية	١١٦١١,٥	١١٨٧٧,٧	١٠٤٣٩,٨	٩٧٤٩,٧	١٥١٥,٠
النقل والمواصلات والتخزين	٥٩٦,٧	٥٣٩,٦	٥٥٨,٨	٦٩١,٩	٣٢٧,٦
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	٩٩٩,٦	١٠٢٥,٧	٨٦٦,٠	١١٣٦,٠	٥١٢,٥
البنوك والتأمين	٥٢٨,٦	٥٤٢,٤	٥٨٣,٨	٥٧٥,١	٢٧٧,٥
نشاطات التوزيع	٢١٦١,٠	٢١٣٤,٨	٢٠٠٨,٦	٢٤٠٣,٠	١١١٧,٦
ملكية دور السكن	٢٩٨,٤	٢٩٩,٣	٣٠٧,٠	٣٥٦,٨	٣٢١,٩
الخدمات الاجتماعية والشخصية	١٦١١,١	١٥٧٨,١	١٤٢٢,٨	١٣٥٣,٤	٦١٢,٢
نشاطات الخدمات	١٩٠٩,٥	١٨٧٧,٤	١٧٢٩,٨	١٧١٠,٢	٩٣٤,١
المجموع بالأسعار الثابتة	١٥٦٨٢,٠	١٥٨٨٩,٩	١٤١٧٨,٢	١٣٨٦٢,٩	٢٥٦٦,٧

المصدر: وزارة التخطيط - بغداد - المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٩٢

جدول (٣١)

المؤسسات الصناعية الكبري (١٩٩١).

القطاع	المشتغلون	قيمة الإنتاج (مليون دينار)
١ ـ القطاع العام	٩٩٧٧٨	٨٠٢,٠٨٦٩
٢ ـ المختلط	١٠١٢٠	٢٥٠,٠٨٥
٣ ـ التعاوني	٢٦٥٨	٧,٨٥٧
٤ ـ الخاص	١٥٦٥٥	٣٦٩,٣٣٥
لمجموع	١٢٨٢١١	١٤٣٠,١٤٦

صدر: المجموعة الإحصائية ١٩٩٢

جدول (٣٢)

المؤسسات الصناعية الكبرى ، وعدد ومعدل المشتغلين جسب القطاعات الاقتصادية

القطاع	عدد المنشآت الصناعية	عدد المشتغلين		المجموع	متوسط كثافة العمال بالمؤسسة
		نكور	اناث		
العام	١٠٧	٨١٤٣٩	١٨٣٣٩	٩٩٧٧٨	٩٣٢,٥٠
المختلط	١٨	٧٦٥٨	٢٤٦٢	١٠١٢٠	٥٦٢,٢٢
التعاوني	٢٢	١٨٦	٢٤٧٢	٢٦٥٨	١,٠٧
الخاص	٤٢٧	١٢٠٧٩	٣٥٧٦	١٥٦٥٥	٣٦,٦
المجموع العام	٥٧٤	١٠١٣٦٢	٢٦٨٤٩	١٢٨٢١١	

صدر: المجموعة الإحصائية ١٩٩٢

جدول (٣٣)

متوسط كثافة العمال وقيمة الانتاج للمؤسسة الواحدة حسب القطاعات لسنة ١٩٩١

القطاع	متوسط كثافة العمال في المؤسسة	متوسط قيمة الإنتاج للمؤسسة قيمة الإنتاج عدد المؤسسات (مليون)	قيمة الإنتاج إلى العامل الواحد
العام	٩٣٢,٥٠	٧,٥	٨٠٢٨,٦٩
المختلط	٥٦٢,٢٢	١٣,٨	٢٤٧١١,٩٥
التعاوني	١,٠٧	٠,٣٦	٢٩٥٥,٩٨
الخاص	٣٦,٦	٠,٨٦	

المصدر السابق نفسه

جدول (٣٤)

عدد المنشآت الصناعية الخاصة المتوسطة

١٩٨٧-١٩٩١

السنة	عدد المنشآت	العاملون بأجر	بغير أجر	المجموع	الأجور والمزايا	قيمة الانتاج
٨٧	٣٠٦	٤٣٩٧	٣٠٢	٤٦٩٩	(١٠٠)	(١٠٠٠)
٨٨	٢٨٠	٤١٧٦	٢٨٣	٤٤٥٩	٦١٦٠	٧٩٠٢٢
٨٩	٤١٤	٥٩٧٩	٤٢٣	٦٤٠٢	٦٠٨٢	٧٤٩١٩
٩٠	٣٤١	٥٠٧٤	٣٤٨	٥٤٢٢	٩٩٩٨	١١٩٥٠٤
٩١	٢٢١	٣٠٣٨	٢٢٥	٣٢٦٣	٥٣٣٧	١١٣٨٦

المصدر: المجموعة الإحصائية ١٩٩٢

جدول (٣٥)

العاملون في مختلف النشاطات الاقتصادية حسب شهاداتهم العلمية لسنة ١٩٨٧

فرع النشاط الاقتصادي	عدد العاملين الاجمالي	عدد أصحاب الشهادات الدنيـا أمي/يقـرأ/ إبتدائي	أصحاب الشهادات الوسطى متوسطة/ ثانوية	الشـهـادات العليـا بكالوريوس/دكتوراه
١/الزراعـة والصـيـد والغابات وصيد السمك	٣٣,٤١٤	١٨,٣١٥	٨,١٥٠	٣٣٢١
٢/المناجم والبترول الخام والغاز الطبيعي	٢٣٠,٧٧٧	١٤٩,٦٩٩	٣٦,٨١١	٢١,٨٦٤
٣/ الصناعات التحويلية	٣٠٠,٥٨٦	١٦,٤٥٩	٩,١٦٥	١٩٤٥
٤/ الكهرباء والماء والغاز	٢٧٣,٨١٦	١٩٠,١٧٤	٣٩,٧٩٣	١٠,٣٢٥
٥/ البناء والتشييد	١٩٩,٤٥٨	١٢٧,٣٩٥	٤٣,٧٥٦	٩,٢٨٢
٦/ تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق	١٨٠,٩١٥	١٢٩,٤٢١	٢٧,٨٤٣	٥,٦٨١
٧/ النقل والمـواصـلات والتخزين	٢٥,٧٦٣	٧,٢٩٨	١٠,٨٧٣	٥,٨٤٤
٨/ التمـويل والتـأمين والعقارات	١,٥٣٣,٩٣٩	٨٠٨,٨٩٤	٤٣٨,٤٠٥	١٦٠,٩٠٩
٩/خدمات اجتماعية وشخصية	١٣٠,٨٩٨			
١٠/ غير مبين	١٢٧,٥١٤			
١١/ عاطلون لم يسبق لهم العمل	٢,٨٩٤,٥٧٤			

المصدر السابق نفسه

جدول (٣٦)

تركيب سكان العراق عام ١٩٤٧

الفئة	العدد /١٠٠٠	٪
المسلمون		
عرب شيعة	٢و٣٤٤	٤و٥١٪
عرب سنة	٩٠٠	٧و١٩٪
أكراد سنة	٨٤٠	٧و١٨٪
تركمان سنة	٥٢	٢و١٪
تركمان شيعة	٤٢	٩و٠٪
شيعة قبلية (أكراد)	٣٠	٦ز٠٪
غير المسلمين		
المسيحيون	١٤٩	١و٣٪
اليهود	١١٧	٦ز٢٪
اليزيديون	٣٣	٨٠٪
الشباك		
الصابئة	٧	٢ز٠٪
المجموع	٤و٥٦٤	٠و١٠٠
المصدر: "بطاطو" Old Social, p 40		

جدول (٣٧)

المجموعات الإثنية اللغوية في العراق - ١٩٩٢

الفئة	٪	ملاحظات
العرب	١و٧٧٪	شيعة، سنة ومسيحيون
الاكراد	١٩٪	سنة، شيعة، مسيحون وأديان اخرى
التركمان	٤و١٪	سنة، وشيعة
الفرس	٨و٠٪	مسيحيون
الاشورية	٨و٠٪	مسيحيون
غيرها	٩و٠٪	مسيحون وأديان اخرى
المصدر: Britanica World Data, 1993, p. 31		
المجموعات الدينية/ في العراق - ١٩٩٢		

جدول (٣٨)

الفئة	٪	ملاحظات
مسلم شيعي	٥و٦١٪	عرب وأكراد أو تركمان وفرس
مسلم سني	٠و٣٤٪	عرب وأكراد وتركمان
مسيحيون	٧و٣٪	أشوريون، سريان عرب وغيرهم
منهم	٣و٢٪	كاثوليك روم
	٨و٠٪	نساطرة
	٤و٠٪	أورثوذوكس
اليزيديون	٨و٠٪	
الستسكريتون		

المصدر: Braitanica World Data 1993 , p. 631

جدول رقم (٣٩)

الأحزاب والحركات القومية العربية في العراق ذات الأيديولوجية العروبية

الحزب	تاريخ التأسيس	الأمين العام أو الرئيس	القاعدة الاجتماعية	[illegible]	الأثنية الدينية	[illegible]
١ - حزب البعث العربي الاشتراكي - قيادة قطر العراق (جناح سوريا)	انشق من الحزب الأصلي في ١٩٦٤	د. فاضل الأنصاري	طبقة وسطى	دمشق/بعض العواصم الأوربية	عرب/سنة وشيعة	—
٢ - الحزب الاشتراكي - العراق	١٩٧٦	مبدر الويس	طبقة وسطى ومثقفين	دمشق	—	—
٣ - تجمع الوفاق الوطني الديمقراطي	١٩٩٠	صلاح عمر العلي / بعثي سابق	طبقة وسطى - مثقفين	لندن/دمشق	عرب/سنة	—
٤ - تجمع الوفاق الوطني	١٩٩٢/انشق من الحزب السابق	إياد علاوي وصلاح الشيخلي	طبقة وسطى - رجال أعمال	لندن/دمشق	عرب/سنة	—
٥ - التحالف الديمقراطي	١٩٩٠	[illegible]	طبقة وسطى - رجال دين - مثقفون	لندن	عرب/شيعة	—
٦ - التجمع [illegible] الوحدوي	١٩٩٢	هاني الفكيكي (بعثي سابق) أسعد الحيدري	طبقة وسطى	القاهرة	عرب/شيعة	—
٧ - تجمع المستقلين العراقيين						
٨ - تجمع الضباط المتقاعدين	١٩٨٢		طبقة وسطى	دمشق	عرب/سنة	—
	١٩٨٢	حسن النقيب (لواء متقاعد)	طبقة وسطى	المملكة العربية السعودية	عرب/سنة	—

جدول (٤٠)

الحركة القومية الكردية (لم تدخل في هذه القائمة ٣ أحزاب للآشوريين وحزبين للتركمان)

الحزب	تاريخ التأسيس/ أو الانشقاق	الأمين العام	القاعدة الاجتماعية	منطقة النفوذ	أيديولوجيته	الدين	العشائر
١ . الحزب الديمقراطي الكردستاني	١٩٤٦ عرض لانشقاقات عنيفة خصوصاً ١٩٧٥	مسعود البارزاني	أغوات، الأسرة طبقة وسطى مدينية	بهدينان/ أربيل	قومي/ استقلالي	مسلم/سني	بارزان
٢ . الاتحاد الوطني الكردستاني (أوك)	١٩٧٦/تأسس من جمعية شغيلة كردستان	جلال الطالباني	أغوات الأسرة طبقة وسطى	سوران /سليمانية	قومي/ استقلالي	مسلم/سني	عشائر سوران
٣ . الحزب الاشتراكي الكردستاني	١٩٧٩	رسول مامند (توفي ١٩٩٤)					
٤ . الحزب الاشتراكي الكردي (باسوك)	١٩٧٩	سيد كريم					
٥ . حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني	١٩٨١	سامي عبد الرحمن					
٦ . الحزب الشيوعي الكردستاني	١٩٩٤ /استقل بتنظيماته عن الحزب الشيوعي العراقي	عمر الشيخ علي	طبقة وسطى، شغيلة فئات هامشية	كل كردستان	ماركسي/ ليبرالي	خليط	—
٧ . حزب العمال الماركسي	١٩٩٣	؟	طبقة وسطى	؟	ماركسي/ استقلالي	خليط	—
٨ . الاتحاد الديمقراطي الكردستاني	١٩٧٧	علي سنجاري	طبقة وسطى	سنجار		مسلم/سني	—
٩ . حزب المستقلين الكردي	١٩٩٣	؟	رجال أعمال وأغوات وطبقة وسطى	—	تعادلي/ مسالم	مسلم /سني	السورجية الهركية
١٠ . حزب الخضر	١٩٩١	؟	مثقفون	دهوك	اللاعسكرية الدفاع عن البيئة	—	—

جدول (٤١)

التجمعات والأحزاب الليبرالية (البرلمانية السياسية واقتصاد السوق)

الحزب	تاريخ التأسيس	الأمين العام	قاعدته الاجتماعية	الاثنية والدين	العشائر
١ . المجلس العراقي الحر	١٩٩٢ من حزب الأمة	سعد صالح جبر	رجال أعمال/طبقة وسطى/ورؤساء عشائر مهندسون ورجال أعمال من	عربي/شيعي في الغالب	عشائر الناصرية وغيرها
٢ . حركة دعاة الملكية الدستورية	١٩٩٣	الشريف علي بن حسين (ابن خالة الملك فيصل الثاني)	الطبقة الوسطى رجال أعمال ومهنيون	عربي/ شيعي في الغالب	—
		علي علاوي	رجال أعمال مهنيون رجال دين	مختلط	
٣ . الحزب الديمقراطي	١٩٩٣	أحمد الجلبي	وعشائر وطبقة وسطى		—
٤ . المؤتمر الوطني العراقي	١٩٩١		رجال أعمال، ورؤساء عشائر (ملاكين)		
		عزارة المعجون		عربي/شيعي	
٥ . مجلس العشائر	١٩٩٠				عشائر الناصرية

جدول (٤٢)
الأحزاب والتجمعات اليسارية والديمقراطية
(برلمانية سياسية واقتصاد مخطط أو مقيد)

الحزب	تاريخ التأسيس	قاعدته الاجتماعية	الامين العام	منطقة عمله/نفوذه	المشاتر	الاثنية/الدين	ملاحظات
١ ـ الحزب الشيوعي	١٩٣٤	فئات وسطى، ودنيا،	حميد البياتي	أوروبا، أمريكا، دمشق،	–	قيادته سنية	–
العراقي		فلاحون، عمال		كردستان		شيعية، مسلمة/	
	أوائل الثمانيات	مثقفون طبقة وسطى	صالح دكله	أوروبا، دمشق، كردستان	–	مسيحية	–
٢ ـ التجمع الديمقراطي						متنوع	
العراقي	١٩٩٠	مثقفون، طبقة	فاروق رضاعة	لندن	–		–
		وسطى				متنوع	
٣ ـ اتحاد الديمقراطيين	١٩٨٥		بلا	أوروبا، بلدان عربية	–		انشق عن الحزب
العراقيين		مثقفون، طبقة				عربي/مسلم	الشيوعي وحل نفسه
	؟	وسطى	ألن بطي	أمريكا، ديترويت	–		
٤ ـ المنبر الشيوعي						مسيحي، سريان،	
		طبقة وسطى				أشوريون، مسيحيون	
٥ ـ الاتحاد الديمقراطي						عرب	
العراقي في أمريكا					–		
وكندا							

جدول (٤٣)

الأحزاب والتجمعات الإسلامية (شيعية وسنية)

الحزب	تاريخ التأسيس	الأمين العام	قاعدته الاجتماعية	منطقة عمله/أو نفوذه	الاثنية/المذهب	الايديولوجية	ملاحظات
١ - حزب الدعوة	١٩٥٧ (١٩٥٩) اختلاف	محمد الآصفي	تجار مهن حرة	النجف، بغداد، البصرة	شيعي	ولاية الفقيه	مقره الرئيسي في طهران
الإسلامية	تاريخان مختلفان في		رجال دين			(خميني)	منذ ١٩٨٠
	التأسيس						
	١٩٨٢	محمد باقر الحكيم	طبقة وسطى، رجال دين،	تكوين جبهوي لعموم	شيعي	ولاية الفقيه	مقره الرئيسي في طهران
٢ - المجلس الأعلى			ملاك أرض	الحركات الإسلامية		(خميني)	
للثورة الإسلامية في				الشيعية			
العراق	١٩٨١/أواسط ١٩٧٠	محمد تقي المدرسي	طبقة وسطى، رجال دين	كربلاء (الخليج)	شيعي	ولاية الفقيه	مقره الرئيسي في طهران
			طبقة وسطى، ملاك أرض			(خميني)	
٣ - منظمة العمل	١٩٨٠	آية الله محمد	رجال دين	كربلاء، النجف	شيعي	إسلامي عام	مقره الرئيسي في قم
الإسلامي		الحسيني الشيرازي	مثقفون، طبقة وسطى				
	١٩٩٠	محمد عبد الجبار		لندن/ دمشق	شيعي	إسلامي ديمقراطي	مقره لندن
٤ - حركة الجماهير			أغوات، فلاحون				
المسلمة	١٩٨٠	الملا خالد البارزاني		كردستان	كردي/ سني	ولاية الفقيه	كردستان العراقية
			أغوات، فلاحون، طبقة				
٥ - كوادر الدعوة	١٩٨٠	الشيخ عثمان	وسطى	كردستان (سوران)	كردي/ سني	ثلاثة تيارات ١-	تصادم مع حزب الاتحاد
الإسلامية			—			ولاية الفقيه ٢-	الوطني الكردستاني بسبب
	١٩٨٠	عبد اللطيف الشاهي				تيار وهابي ٣	التنافس الشديد بينهما في
٦ - حزب الله		عبد العزيز الحكيم	—	—	شيعي	تيار الإخوان	منطقة سوران
	١٩٨٠					مسلمين/الإسلامي	مقرها طهران/ ولندن
٧ - الحركة الإسلامية		مجموعة علماء	—	النجف	شيعي		
	١٩٨٠					إسلامي	لندن
٨ - جند الإمام		الشيخ الأوسي	—	—	شيعي		
	١٩٨٠					إسلامي	طهران/ لندن
٩ - حركة المجاهدين				—	سني		
العراقيين						إسلامي	مقرها لندن والعربية
							السعودية
١٠ - حركة العلماء						إسلامي	
المجاهدين							

جدول (٤٤)

مؤسسات دينية ومنظمات رديفة

الاسم	المقر	
١ - مؤسسة الخوئي	لندن	أولاد المرحوم الخوئي المرجع الشيعي الأعلى السابق
٢ - أهل البيت	لندن	محمد بحر العلوم
٣ - مؤسسة الصدر	لندن	—
٤ - حركة المهجرين العراقيين	طهران	الشيخ جمال الوكيل
٥ - منظمة حقوق الإنسان في العراق	طهران	صاحب الحكيم
٦ - رابطة المرأة المسلمة	لندن، طهران، سوريا	عدة روابط

جدول (٤٥)

التجمعات والتحالفات الجبهوية المعارضة

الاسم	تاريخ التأسيس	الجهة	الاعضاء	ملاحظات
١ - الجبهة الوطنية القومية (جوقد)	١٩٨١	دمشق	ضمت البعثيين والشيوعيين والقوميين المستقلين ثم جمدت عضوية الحزب الشيوعي	انهارت عمليا خلال عامها الأول
٢ - الجبهة الوطنية الديمقراطية (جود)	١٩٨١	كردستان	ح.ش + حدك + أوك + وأحزاب كردية	خرج منها الطالباني عام ١٩٨٣ لتحالفه المؤقت مع السلطة العراقية
٣ - لجنة العمل المشترك (لعم)	١٩٩١	بيروت/دمشق طهران/لندن	ضمت عددا من الاحزاب الكردية والقومية والحزب الشيوعي. تبلورت بعد الاحتلال العراقي للكويت	انهارت بعد عامين
٤ - المؤتمر الوطني العراقي (INC)		فيينا/ لندن	يضم الآن أحزابا كردية والحزب الشيوعي واحزاب إسلامية وليبرالية باستثناء القومية العربية	الزعيم الفعلي: احمد الجلبي
٥ - الجبهة الكردستانية (جك)		كردستان	تضم الاحزاب الكردية ولجنة إقليم كردستان للحزب الشيوعي	لازالت الجبهة قائمة


مطابع
ت : ٩٣٢٧٠٦

مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي

هو لرصد وتحليل واستشراف مسيرة المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي، وتنمية وتعظيم القدرات العلمية والبحثية والتنظيمية العربية فيهما. وتدريب وتقويم شباب العلماء والباحثين الواعدين، والملتزمين بقضايا شعوبهم وأمتهم، والدعوة لقيم ومبادئ المجتمع المدني، ودعم مؤسساته، كطريق أمثل للديموقراطية الحقة والتنمية الشاملة العادلة.

فالح عبد الجبار

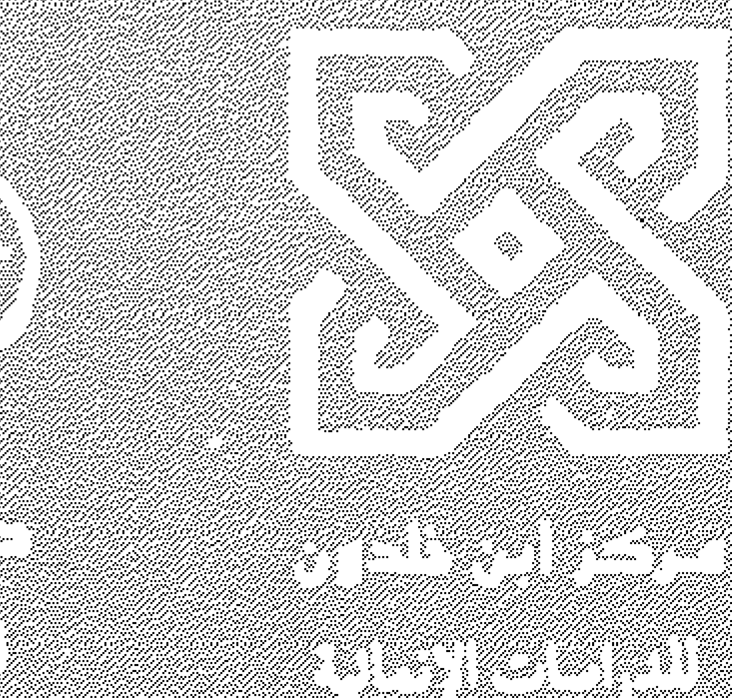
ولد في بغداد مع إرهاصات العراق الحديث ١٩٤٦، ومفكر من الجيل الثاني للمجددين العراقيين. باحث سوسيولوجي بجامعة لندن، وله العديد من الكتب والأبحاث المنشورة في الدوريات العربية والأجنبية، منها:

- يوميات الصراع الطبقي في البرتغال (١٩٧٩)؛
- المادية والفكر الديني المعاصر (١٩٨٣)؛
- الجزء المجهول من رأس المال لماركس (١٩٨٥)؛
- بنية الوعي الديني والتطور الرأسمالي (١٩٨٩)؛
- فرضيات حول الاشتراكية (١٩٩٠)؛
- الجذور الكلاسيكية لنظرية الاغتراب (١٩٩٢)؛
- معالم الخرافة والعقلانية في الفكر السياسي العربي (١٩٩٣)؛
- القومية: مرض العصر أم خلاصه؟ (١٩٩٤)؛
- ما بعد الماركسية (١٩٩٥).

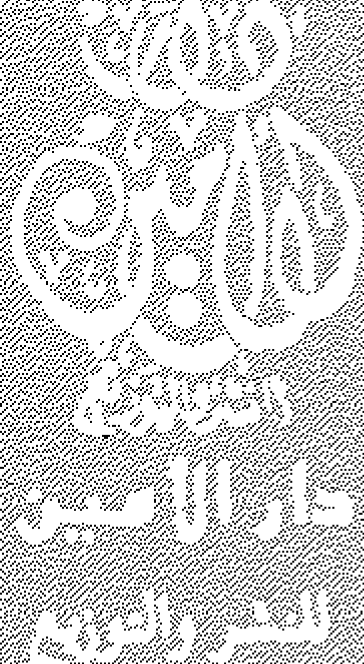
بالإضافة للعديد من الترجمات، منها:

- المجلدات الثلاثة لرأس المال لكارل ماركس؛
- الاقتصاد السياسي للتخلف.

وله مساهمات أخرى في الكتابة والترجمة.



مركز ابن خلدون
للدراسات الإنمائية



دار الأمين
للنشر والتوزيع